الجمهوريّة التّونسيّة

وزارة المـاليّة

تـقـريـر

حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

أكتوبر 2023

الفهرس

المقدمة **4**

الظرف الاقتصادي العالمي **6**

مؤشرات تطور الظرف الاقتصاد الوطني **9**

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 ..... **14**

التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2023..... **22**

I. تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023.....22

II. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023: 30

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية **35**

الجزء الأول : توازن ميزانية الدولة لسنة 2024 ..... **46**

الجزء الثاني : موارد ميزانية الدولة لسنة 2024 ..... **56**

I. مداخيل ميزانية الدولة 57

II. موارد الخزينة 63

الجزء الثالث : نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024..... **65**

الجزء الرابع : خدمة الدين العمومي لسنة 2024..... **162**

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1 : آفاق النمو العالمي 2022-2024 6
رسم بياني عدد 2 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار (2010-2024) 7
رسم بياني عدد 3 : تطور سعر القمح اللين بالدولار..... 8
رسم بياني عدد 4 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة 9
رسم بياني عدد 5 : تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2015- سبتمبر 2023 10
رسم بياني عدد 6 : المساهمة في التضخم حسب القطاعات 11
رسم بياني عدد 7 : تطور المعدل الشهري لأسعار صرف الدينار.....12
رسم بياني عدد 8 : تطور المبادلات التجارية إلى موفى سبتمبر.....13
رسم بياني عدد 9 : نتيجة المبادلات التجارية موفى سبتمبر 2023 (بحساب م د) 13
رسم بياني عدد 10 : نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023 14
رسم بياني عدد 11 : نسبة إنجاز الأداءات المباشرة 15
رسم بياني عدد 12 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2023 بحساب المليون دينار.....19
رسم بياني عدد 13 : نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 19
رسم بياني عدد 14 : هيكلة حجم الدين العمومي الى موفى أوت 2023..... 20
رسم بياني عدد 15 : تحيين مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023 23
رسم بياني عدد 16 : هيكلة المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023 25
رسم بياني عدد 17 : تحيين نفقات دعم المحروقات لسنة 2023 27
رسم بياني عدد 18 : تطور نفقات الدعم منذ 2010 ونسبتها من الناتج 28
رسم بياني عدد 19 : تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023..... 29
رسم بياني عدد 20 : تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي..... 30
رسم بياني عدد 21 : تطور حجم الدين العمومي خلال الفترة 2013-2024..... 53
رسم بياني عدد 22 : هيكلة الأداءات المباشرة لسنة 2024..... 59
رسم بياني عدد 23 : هيكلة الأداءات غير المباشرة 60
رسم بياني عدد 24 : هيكلة المداخيل غير الجبائية والهبات لسنة 2024 62
رسم بياني عدد 25 : تطور حجم الدين العمومي 2015-2024 167

قائمة الجداول

جدول عدد 1 : المداخيل الجبائية 17
جدول عدد 2 : المداخيل غير الجبائية والهبات 18
جدول عدد 3 : توازن ميزانية الدولة 21
جدول عدد 4 : خدمة الدين العمومي للفترة 2022-2023 30
جدول عدد 5 : موارد الاقتراض للفترة 2022-2023 31
جدول عدد 6 : توازن ميزانية الدولة للفترة 2021-2023 33
جدول عدد 7 : عمليات الخزينة للفترة 2021-2023 34
جدول عدد 8: التوازنات العامة لميزانية الدولة 54
جدول عدد 9 : موارد الدولة 2021-2024 57
جدول عدد 10 : تطور مؤشرات المداخيل الجبائية 2020-2024 58
جدول عدد 11: تطور المداخيل الجبائية 59
جدول عدد 12: تطور المداخيل غير الجبائية 62
جدول عدد 13: موارد الخزينة 2021-2024 63
جدول عدد 14 : توقعات موارد الإقتراض لسنة 2024 63
جدول عدد 15 : قروض دعم الميزانية 64
جدول عدد 16 : نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام 67
جدول عدد 17 : النفقات ذات الصبغة التنموية 68
جدول عدد 18 : ميزانية المؤسسات العمومية 68
جدول عدد 19: توزيع الاعتمادات حسب المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2024 69
جدول عدد 20 : نفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية 74
جدول عدد 21: تمويل حاجيات منظومة المحروقات 78
جدول عدد 22 : توزيع دعم النقل العمومي حسب الشركات 79
جدول عدد 23: خدمة الدين العمومي 2022-2024 163
جدول عدد 24: إصدارات الدين قصير المدى 165
جدول عدد 25: حاجيات وموارد تمويل ميزانية الدولة 166
جدول عدد 26: حجم الدين وهيكلته 167
جدول عدد 27: هيكلة الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية 168

المقدمة

تأثرت التوازنات الماليّة الكبرى في تونس منذ 2020 بالضغوط الناجمة عن تطور الوضع الاقتصادي سواء على المستوى العالمي أو الوطني. فبعد عامين من الصعوبات نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية، شهد مطلع 2022 اندلاع الصراع الروسي الأوكراني الذي تسبب في تأجيج أسعار الطاقة والمواد الأساسية في الأسواق العالمية وإرباك الامدادات من هذه المواد. كما أفرزت هذه الأزمة ضغوطات تضخمية غير مسبوقة. بالإضافة الى تواصل سنوات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية مما أثر على الموارد المائية والانتاج الفلاحي.

وقد أدت سلسلة الأزمات المتعاقبة أساسا إلى تفاقم العجزين التوأمين العجز الجاري وعجز ميزانيّة الدّولة إضافة إلى تراجع نسق النّمو والاستثمار وارتفاع مستوى التّضخم وتفشي ظاهرة التهريب والتجارة الموازية. وبلغت نسبة النمو 1.2% خلال السداسي الأول من 2023 مقابل 2.4% في 2022. ووصلت نسبة التضخم في شهر سبتمبر 2023 حدود 9.0% مقابل 10.1% في شهر ديسمبر 2022.وتأثرت المالية العمومية أساسا بارتفاع كلفة الدعم مما أدى إلى مزيد إثقال كاهل ميزانية الدولة وتعميق العجز دون اعتبار الهبات والمصادرة ليبلغ حدود -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 من ناحية، والتقليص من النفقات الموجهة للاستثمار من ناحية أخرى.

كما أسفرت الضغوطات المتزايدة على أسعار الصرف إلى ارتفاع كلفة التداين وخدمة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة في ظل تراجع الترقيم السيادي لتونس وهو ما فاقم حجم الدين العمومي الذي بلغ سنة 2022 حوالي 114865 م.د أي ما يعادل 79.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

كل هذه التحديّات مكّنت من إبراز عمق الإشكاليات التّنمويّة التي تعرفها البلاد والحاجة الملحّة إلى معالجة مختلف الاختلالات الهيكليّة القائمة حتى يتسنى استرجاع الديناميكية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار والنهوض بالتصدير والتحكم التدريجي في توازنات المالية العمومية إضافة إلى استعادة الثقة في الآفاق المستقبلية من خلال التسريع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية حتى يتسنى الاستجابة لتطلعات التونسيين والتونسيات بتوفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والاحاطة بالفئات الهشة.

ويهدف مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى تحقيق المرحلة الأولى من أهداف المخطط 14 ومواصلة تجسيم الإصلاحات المضمنة في البرنامج الوطني للإصلاحات

للفترة 2023-2026 حيث يتضمن معالجة واقعية لمختلف الصعوبات المالية من خلال العمل على:

- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة نسق النمو والتحكم التدريجي في التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية.
- ✓ استحثاث العمل على مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية وتعزيز موارد ميزانية الدولة.
- ✓ مزيد التحكم في نفقات الأجور والدعم وترشيدها وتحديث القطاع العمومي بما يضمن توفير هامش مالي للاستثمار العمومي باعتباره محركا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتدخلات الاجتماعية الموجهة وتطوير قطاعي التعليم والصحة وضمان تكافؤ فرص الاستفادة منها بين جميع فئات المجتمع وبين الجنسين.

الظرف الاقتصادي العالمي: تواصل تذبذب المؤشّرات الاقتصادية

عرفت السنوات الأخيرة وضعية غير مسبوقة تميزت خاصة بتتالي الأزمات وبروز تطورات جيوستراتيجية ذات بعد عالمي وإقليمي إضافة إلى تواتر الكوارث الطبيعية مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقر والهشاشة في العالم وتأثرت بذلك جل اقتصادات العالم، وتأثرت بصفة خاصة الأسواق العالمية للمواد الأولية والطاقة مما ساهم في ارتفاع نسب التضخم وارتفاع منسوب عدم اليقين.

تطور نسبة النمو: استعادة النشاط على المدى القصير مع تواصل الصعوبات

شهدت مؤشرات النمو في العالم تحسنا يترجم بوادر التعافي من الأزمات المتتالية خلال الثلاث سنوات الماضية ولكن هذا التعافي بطيء ومتعثر. حيث توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023 أن يسجل النمو العالمي مستوى 3.5% في سنة 2022 قبل أن يتباطئ نسق النمو ليستقر في حدود 3.0% خلال سنة 2023 و 2.9% في سنة 2024 وهي مستويات متدنية مقارنة بالنسب المسجلة قبل الأزمات الأخيرة التي لا يزال تأثيرها متواصلا على مختلف الاقتصادات. وتفترض هذه التوقعات تمكن السياسات النقدية المعتمدة من السيطرة على ارتفاع نسب التضخم والتحكم في الضغوطات على القطاع المالي.

ويهم التباطؤ المذكور بالأساس الاقتصادات المتقدمة وخاصة منطقة الأورو التي تسعى لاستعادة التوازن بعد ارتفاع أسعار الغاز جراء الأزمة الروسية الأوكرانية حيث يشير التقرير إلى تراجع نسق النمو في منطقة الأورو من 3.3% في سنة 2022 إلى 0.7% في 2023 وتحسن بداية من سنة 2024 بـ 1.2%.

وفي المقابل، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية إلى مستوى 4.1% في سنة 2022 ومن المتوقع أن يستقر في مستوى 4.0% خلال سنتي 2023و2024.

رسم بياني عدد 1: آفاق النمو العالمي 2022-2024

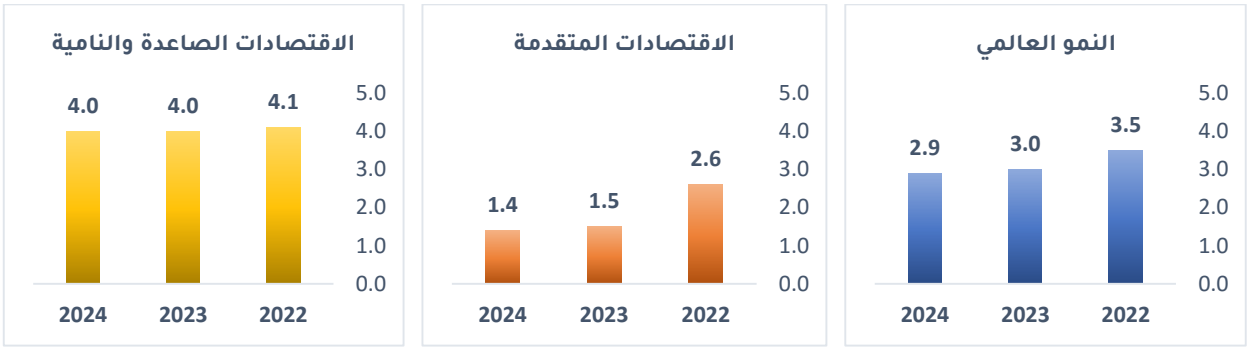

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

تطور نسبة التضخم العالمي: النسق في تراجع مع تواصل المخاطر

قامت البنوك المركزية في العالم باعتماد سياسات نقدية متشددة للتصدي لارتفاع نسب التضخم والتحكم في المخاطر المتعلقة بها، ويعكس تراجع التضخم بالمقارنة مع التوقعات بوادر التعافي الاقتصادي. ويتوقع أن تتراجع نسبة التضخم تدريجيا من مستوى 8.7% في 2022 إلى 6.9% في 2023 بالعلاقة مع تراجع أسعار المواد الأساسية ومفعول السياسات الاقتصادية المعتمدة لتستقر في حدود 5.8% في سنة 2024. وتبقى هذه التقديرات رهينة تطور الأوضاع الجيوسياسية في العالم والاضطرابات المناخية التي لها تأثير بالغ ومباشر على أسعار المواد الأولية.

أسعار النفط في الأسواق العالمية: تذبذب الأسعار وتوقعات ضبابية

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية منحى تصاعديا خلال النصف الثاني من سنة 2023 مدفوعة بشكل أساسي بالإتفاق الحاصل على تخفيض الإنتاج من جانب "أوبك+" حتى نهاية العام 2023 وبانخفاض مخزونات النفط العالمية المرصودة التي بلغت أدنى مستوياتها خلال شهر أوت الماضي، حيث بلغ معدل سعر البرنت مستوى 94 دولارا للبرميل خلال شهر سبتمبر 2023،

وفي المقابل وحسب توقعات المنظمات العالمية (الوكالة الدولية للطاقة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومعدلات العقود الآجلة)، من المنتظر ان تتراوح أسعار النفط خلال سنة 2024 بين 80 و87 دولارا للبرميل نظرا لتوقع ارتفاع مخزونات النفط العالمية في ظل توقعات الركود الاقتصادي العالمي في سنة 2024.

رسم بياني عدد2 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار (2010-2024)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية: تراجع الأسعار مع تواصل المخاطر المناخية والجيوسياسية

شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية تراجعاً سنة 2023 بالمقارنة مع سنة 2022 مدفوعة بشكل أساسي بوفرة المحاصيل وزيادة المنافسة، حيث بلغ معدل سعر القمح اللين 349 دولارا للطن إلى موفى شهر جوان 2023.

وحسب توقعات المنظمات العالمية ومعدلات العقود الآجلة خلال سنة 2023 من المتوقع أن يبلغ معدل سعر القمح اللين حوالي 343 دولار للطن في سنة 2023 و327 دولار للطن في سنة 2024.

رسم بياني عدد 3 : تطور سعر القمح اللين بالدولار

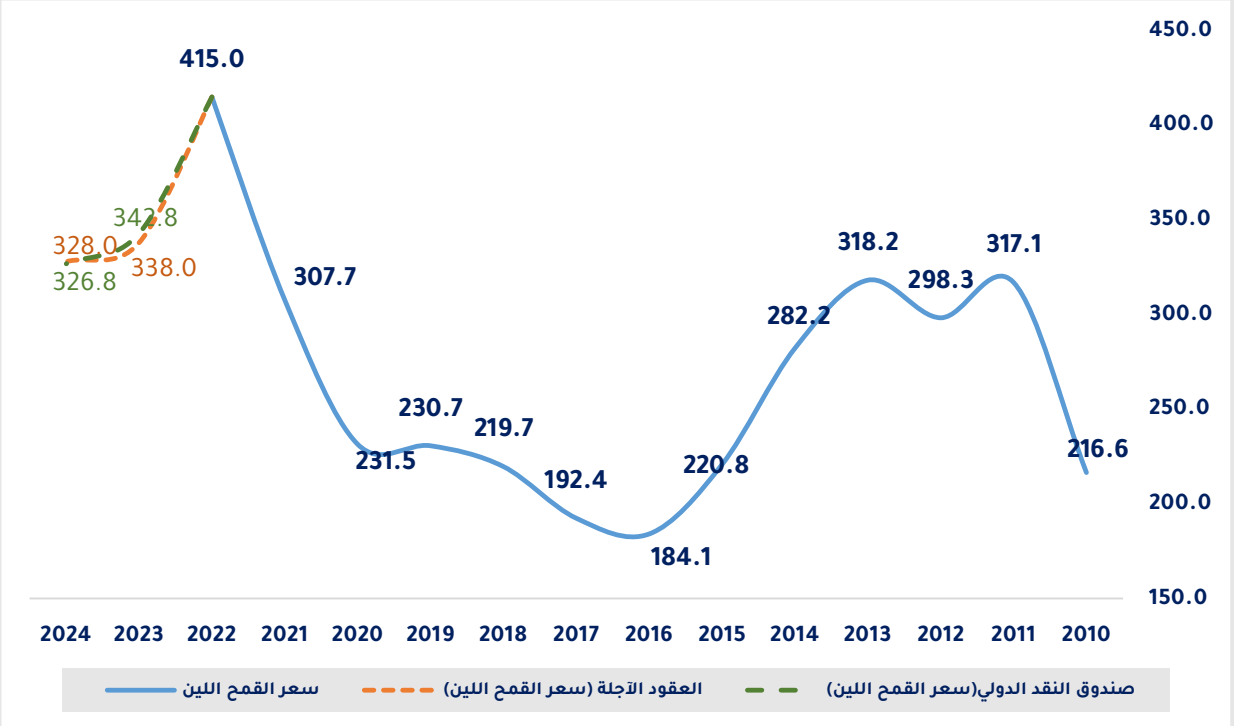

المصدر : بيانات ديوان الحبوب وصندوق النقد الدولي

تأثر الاقتصاد التونسي كأغلب بلدان العالم بتبعات الجائحة الصحية (كوفيد-19) والأزمة الروسية-الأوكرانية مما عمق الإشكاليات الهيكلية وساهم في تواصل الأداء الضعيف للعديد من القطاعات، بالإضافة إلى تواصل ارتفاع مستويات التضخم واضطراب التزويد ببعض المواد خاصة مع ارتفاع الحاجيات في ظل تفاقم الشح المائي ونقص الأمطار وتزايد الهجرة غير النظامية. إلا أنه وفي المقابل تم تسجيل تحسن مردود بعض القطاعات على غرار قطاع السياحة، مما ساهم في الحد من الضغوطات وتعزيز الصمود.

تطور نسبة النمو: نمو مدفوع بقطاع الخدمات

سجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا إجماليا بنسبة 1.2% بالأسعار القارة خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية ناتج عن تسجيل نسبة تطور بـ 1.9% خلال الثلاثي الأول و0.6% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية بحساب الانزلاق السنوي.

رسم بياني عدد 4 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة

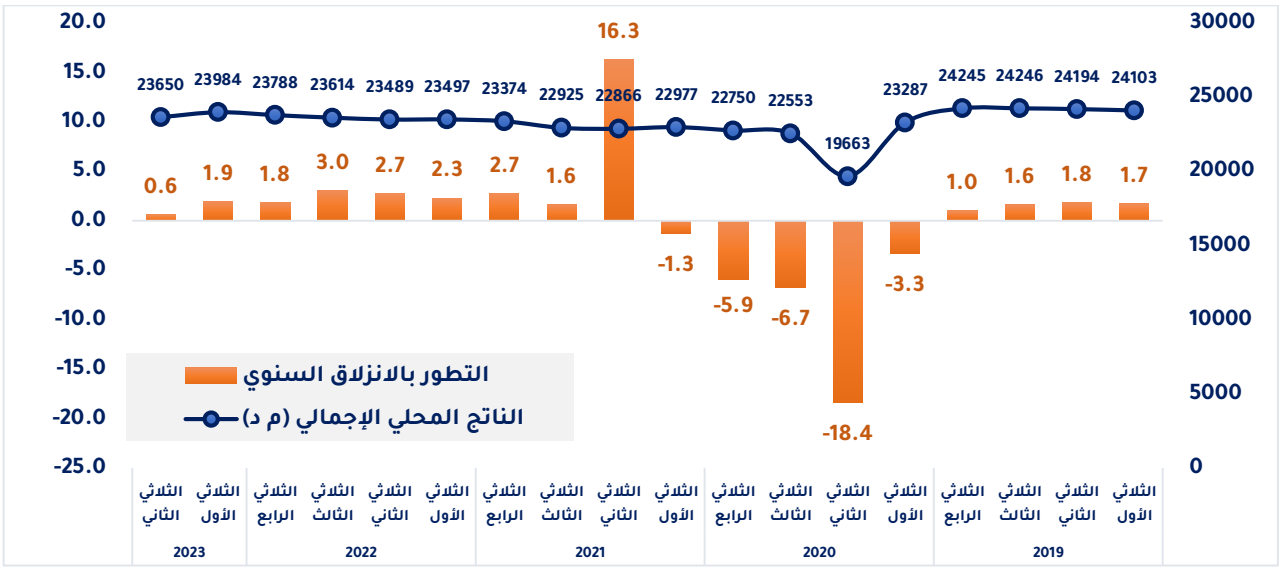

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

وقد تميز النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023 بتحسن القيمة المضافة لقطاع الخدمات بـ 2.9% بالانزلاق السنوي حيث سجل قطاع النزل والمقاهي والمطاعم تطورا بـ 17.5% وقطاع النقل بـ 4.8% وقطاع الإعلامية والاتصال بـ 3.3%.

وفي المقابل تم تسجيل تراجع في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة -12.5% بالعلاقة مع التغيرات المناخية مما أثر سلبا على استعادة نسق النمو الاقتصادي. كما

تواصل النمو السلبي لقطاع البناء والتشييد بـ-5.4% وتراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بـ -2.1% بالعلاقة مع انخفاض حجم القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية بـ -0.2% وتراجع حجم القيمة المضافة في قطاع الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات بحوالي -5.6% مرده بالأساس تراجع الانتاج في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة -2.6% بالإضافة الى تراجع نشاط قطاع المناجم بـ -14.1%.

تطور نسبة التضخم: مستويات لا تزال مرتفعة رغم تراجع النسق

شهدت نسبة التضخم تراجعا تدريجيا منذ بداية السنة الجارية من مستوى 10.2% في شهر جانفي إلى مستوى 9% في شهر سبتمبر ليبلغ بذلك معدل التضخم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستوى 9.7% مقابل معدل 7.8% خلال نفس الفترة من سنة 2022. وبحساب الانزلاق السنوي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 13.9% والمواد المصنعة بنسبة 7.9% كما زادت أسعار الخدمات بـ 6.3% بحساب الانزلاق السنوي.

رسم بياني عدد 5 : تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2015- سبتمبر 2023

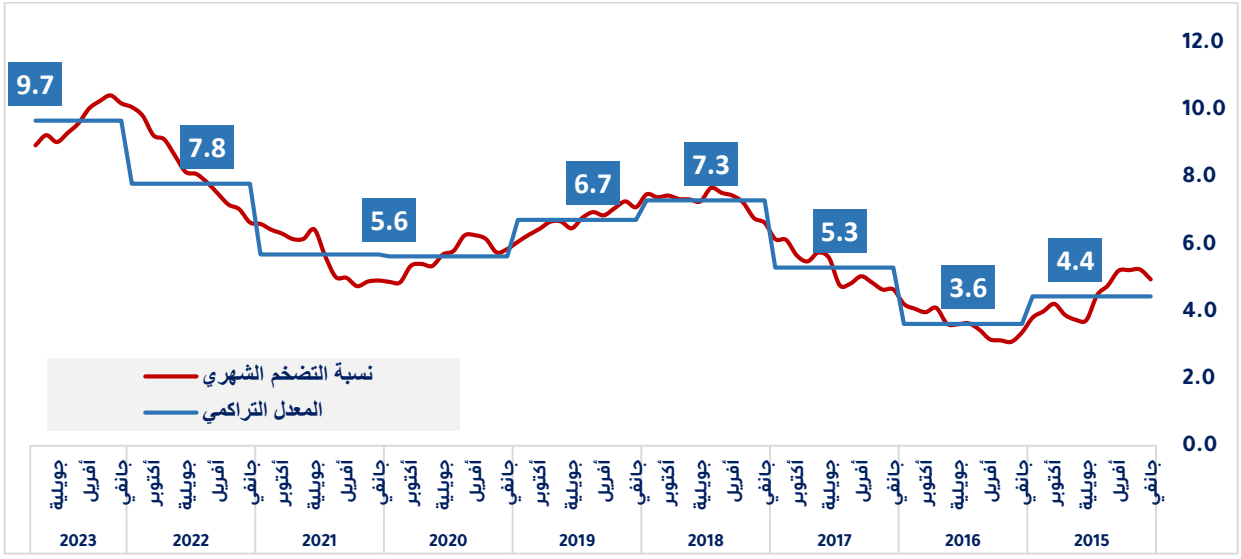

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

وقد سجلت نسبة التضخم الضمني أي دون اعتبار الطاقة والأغذية تراجعا إلى 7.4% في شهر سبتمبر مقابل 7.2% في شهر أوت وشهدت أسعار المواد الحرة ارتفاعا بنسبة 9.9% مقابل 5.7% بالنسبة للمواد المؤطرة، مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة بلغت 15.9% مقابل 2.1% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

رسم بياني عدد 6 : المساهمة في التضخم حسب القطاعات خلال شهر سبتمبر 2023

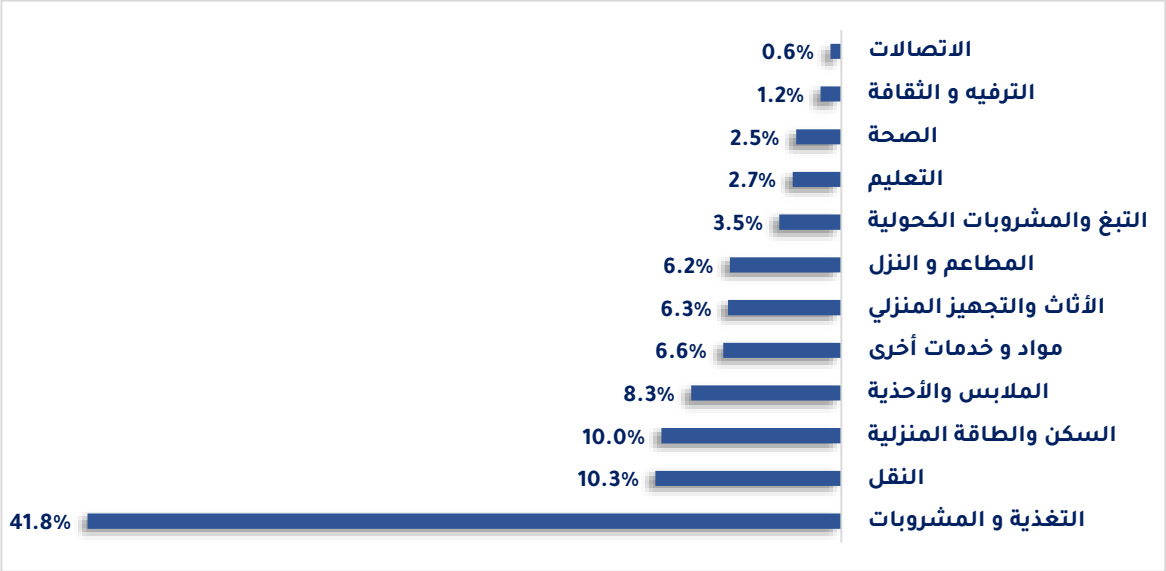

المصدر : قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

تطور أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات إلى موفى شهر سبتمبر من سنة 2023

عرفت قيمة الدينار التونسي تراجعا مقابل الأورو بنسبة 3.3% لتصل الى 3.353 دينار في موفى سبتمبر 2023 مقابل 3.247 في نفس الفترة من سنة 2022 وتراجعا مقابل الدولار بنسبة 1.1% ليبلغ 1 دولار ما يعادل 3.095 دينار مقابل 3.061 دينار في نفس الفترة من سنة 2022. وقد بلغ معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار مستوى 3.146 دينار في سبتمبر 2023 مسجلا بذلك تدهورا بـ 1.8% مقارنة بشهر جانفي 2023.

وعلى مستوى الأسواق العالمية، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو تراجعا بـ1.9% حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 0.923 إلى موفى سبتمبر 2023 مقابل 0.941 في نفس الفترة من السنة الفارطة.

رسم بياني عدد 7 : تطور المعدل الشهري لأسعار صرف الدينار مقابل الدولار والأورو

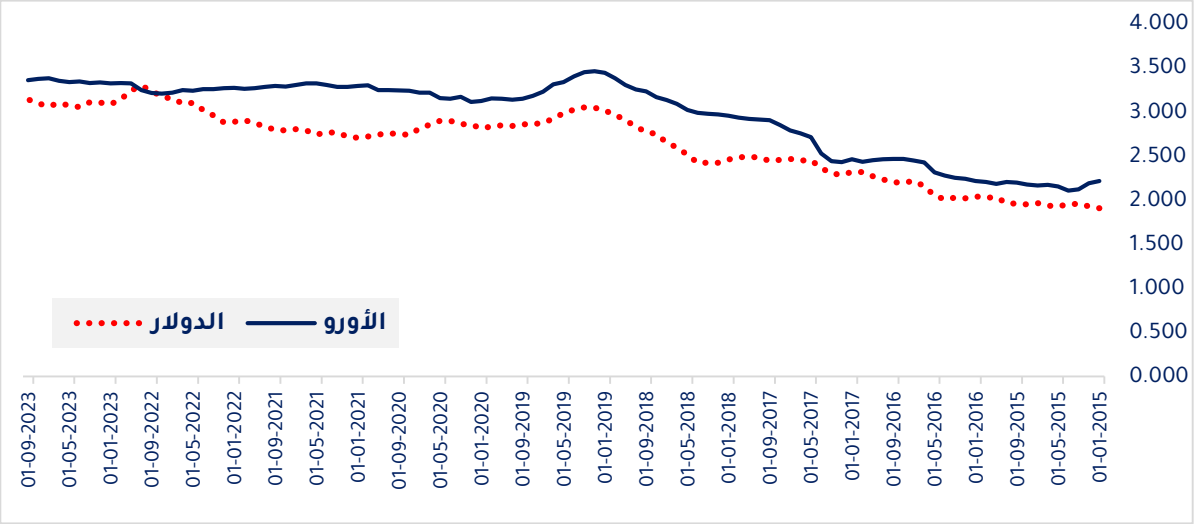

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي التونسي

المبادلات التجارية: تحسن الصادرات وتقلص العجز التجاري

تميزت المبادلات التجارية إلى موفى الثلاثي الثالث من سنة 2023 وبحساب بالأسعار الجارية بـ:

- تطور الصادرات بنسبة 7.5% ناتج عن ارتفاع مسجل في أغلب القطاعات على غرار قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية (+17%) وقطاع النسيج والملابس والجلد (+10.5%) وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+18.3%) مقابل تراجع في صادرات الطاقة (-38.2%) وقطاع الفسفاط ومشتقاته (-23.9%).
- تراجع الواردات بنسبة -3.7% نتيجة خاصة لانخفاض واردات الطاقة بنسبة -8.3% والمواد الأولية والنصف مصنعة بـ -6.4%، مقابل تحسن واردات المواد الاستهلاكية بـ 3.4% ومواد التجهيز بنسبة 0.1%.

رسم بياني عدد8 : تطور المبادلات التجارية حسب مجموعات المواد إلى موفى سبتمبر (بحساب م د)

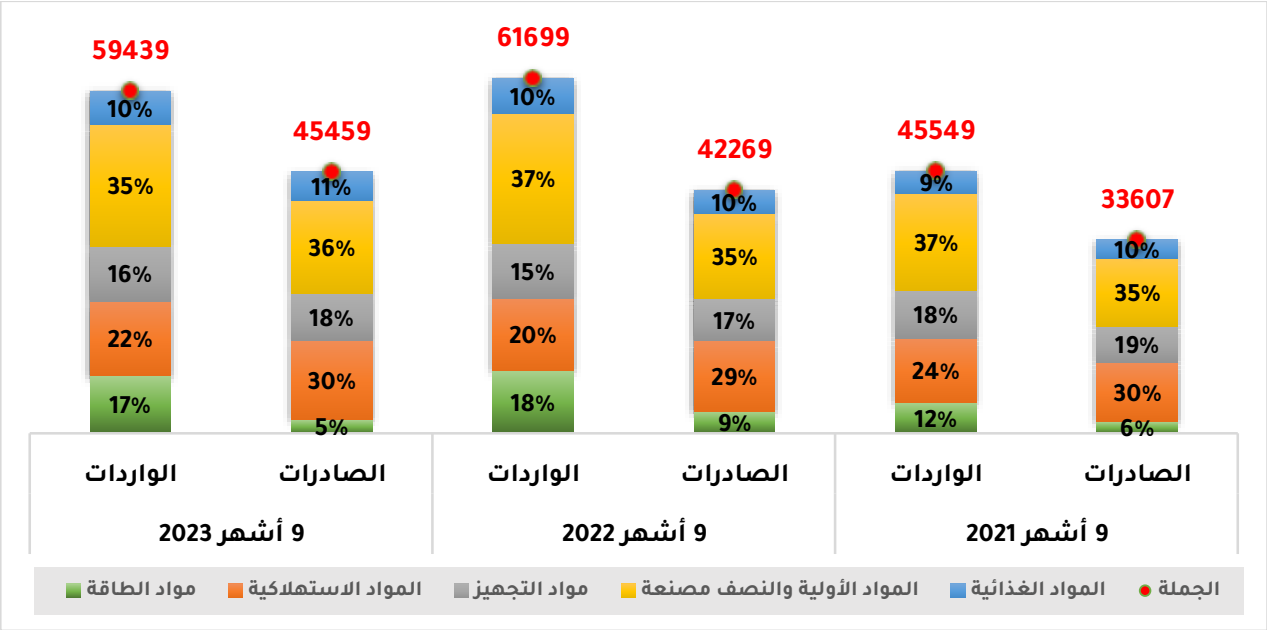

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

- تسجيل عجز تجاري بحوالي -13979 م د في موفى سبتمبر 2023 مقابل 19429 م د في نفس الفترة من سنة 2022 لتبلغ بذلك نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا بـ 8 نقاط مئوية لتبلغ مستوى 76.5% مقابل نسبة 68.5% مسجلة في موفى سبتمبر 2022. وتجدر الإشارة إلى أن العجز التجاري الطاقي بلغ -7607 م د في موفى سبتمبر 2023 وهو ما يمثل 54% من العجز الجملي.

رسم بياني عدد9 : نتيجة المبادلات التجارية حسب مجموعات المواد إلى موفى سبتمبر 2023 (بحساب م د)

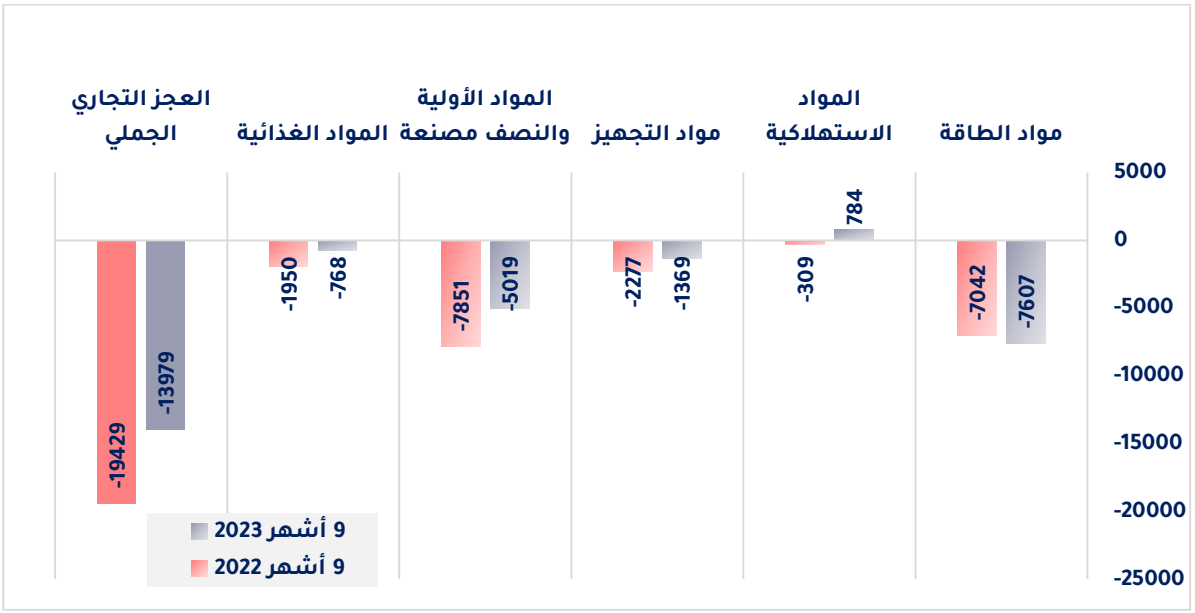

المصدر : قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت المداخيل الجملية لميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 27185 م.د أي زيادة بـ 2174 م.د أو 8.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 13.7% .ومقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 بلغت نسبة الإنجاز حوالي 58.6% مقابل نسبة نظرية بـ66.7%.

ويبين الرسم التالي نسب الإنجاز مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 حسب طبيعة المداخيل:

رسم بياني عدد 10 : نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023

أ.المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 24896 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ9.0% أو 2061 م.د ونسبة إنجاز في حدود 61.4% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 11.8% أو 812 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي ابتداء من أكتوبر 2022 والإجراءات الجبائية التي تم اقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص

الخاضعين للأنظمة التقديرية بالإضافة إلى مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري المنصوص عليها بالفصل 55 من قانون المالية لسنة 2023.

- زيادة مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 26.7% أو 126 م.د بالعلاقة خاصة مع تحسين استخلاص الديون المثقلة.
- تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 30.2% أو 478 م.د إلى موفى أوت 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة خاصة مع تطور النشاط الاقتصادي خلال سنة 2022 (نمو بـ2.4%) بالإضافة إلى مردود العمل المتواصل لتحسين مجهود الاستخلاص.

رسم بياني عدد 11 : نسبة إنجاز الأداءات المباشرة من تقديرات قانون المالية لسنة 2023

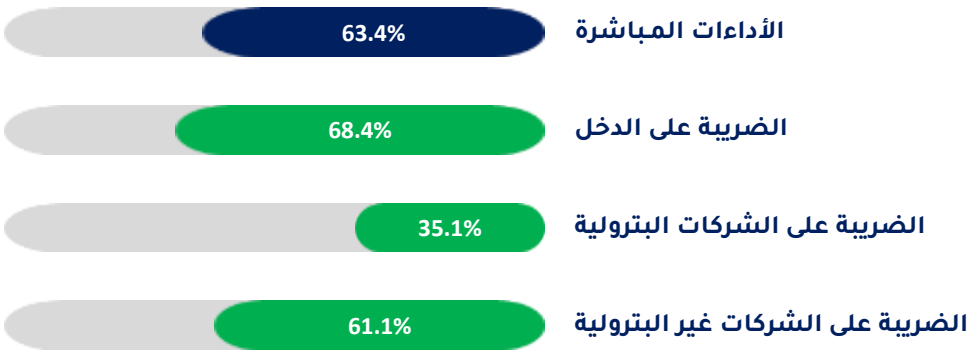

وفيما يتعلق **بالأداءات غير المباشرة** فقد سجلت ارتفاعا بـ 4.6% أو 646 م.د إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتوزع هذه الزيادة بين الاستخلاصات بالنظام الداخلي لحد 525 م.د و الاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 121 م.د. وتتميز الأداءات غير المباشرة خلال الثمانية أشهر الأولى من 2023 أساسا بـ:

- تطور مردود **المعاليم الديوانية** لتبلغ 1187 م.د مقابل 1171 م.د في نفس الفترة من سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تراجع بـ 1.8% في قيمة الواردات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.
- ارتفاع المردود الصافي **للأداء على القيمة المضافة** بنسبة 2.0% أو 136 م.د ليبلغ 6834 م.د مقابل 6698 م.د في نفس الفترة من السنة الفارطة، ودون احتساب مردود العفو الجبائي الذي تم إقراره سنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 4.4%. وتهم هذه الزيادة الصافية أساسا الضريبة المرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 140 م د أو 4.4% بالعلاقة خاصة مع مردود إجراء قانون المالية في فصله 44 والمتعلق بالترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 19% المطبقة على الخدمات المسداة من قبل

أصحاب المهن غير التجارية. وفي المقابل تراجع مردود الأداء على القيمة المضافة بالنظام الديواني بـ -0.1 % توازيا مع التراجع المسجل في قيمة الواردات بـ (-1.8%) إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.

- زيـادة صافية في مـردود **المعـلوم على الاستهـلاك** بـ 97 م د أو 4.1% ليبلـغ 2475 م.د مقابل 2379 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى هذه الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية في حدود 64 م.د ومعلوم الاستهلاك على السيارات بـ 30 م.د.
- تطور مردود **الأداءات والمعاليم الأخرى** بنسبة 398 م.د أو 10.8 % لتبلغ 4073 م.د مقابل 3676 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية. وتتأتى الزيادة خاصة:
  - مردود الإجراءات الجبائية التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 على غرار:

✓ تحسين مردود معلوم الطابع الجبائي وذلك بتحيين تعريفة المعلوم الموظّف على الفواتير من 0.600 دينار إلى 1 دينار.

✓ إخضاع لمعلوم الطابع الجبائي شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وكذلك أذون طلبات التزوّد.

✓ إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل

  - زيادة مردود المداخيل الموظفة بالعلاقة مع إحداث الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 والذي يمول من مردود المساهمة الظرفية التضامنية المرسمة سابقا بعنوان الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتجدر الإشارة أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في المساهمة الظرفية التضامنية بالنسبة للشركات (الفصل 22).

ويلخص الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية:

جدول عدد 1 : المداخيل الجبائية (بحساب م.د)

	2021	2022		2023		
		موفى أوت	كامل السنة	ق.م	موفى أوت	نسبة الإنجاز/ ق.م
الأداءات المباشرة	**12681**	**8911**	**14390**	**16290**	**10326**	**63.4%**
	%5.1	%13.3	%13.5	%13.2	%15.9	
الضريبة على الدخل	9485	6856	10075	11215	7667	68.4%
الضريبة على الشركات البترولية	800	473	1414	1704	599	35.1%
الضريبة على الشركات غير البترولية	2396	1582	2900	3371	2060	61.1%
الأداءات غير المباشرة	**17724**	**13924**	**21059**	**24246**	**14569**	**60.1%**
	17.5%	22.5%	%18.8	%15.1	%4.6	
المعاليم الديوانية	1420	1171	1784	2060	1187	57.6%
الأداء على القيمة المضافة	8765	6698	10174	11279	6834	60.6%
معلوم الاستهلاك	3203	2379	3604	4231	2475	58.5%
أداءات و معاليم أخرى	4336	3676	5497	6676	4073	61.0%
جملة المداخيل الجبائية	**30405**	**22834**	**35449**	**40536**	**24896**	**61.4%**
	%12.0	%18.7	%16.6	%14.3	%9.0	

ب. المداخيل غير الجبائية والهبات

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 1981 م.د مقابل 1241 م.د مسجلة بنفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 59.7% أو 740 م.د ونسبة إنجاز في حدود 35.8% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية خاصة من مداخيل أتاوة عبور الغاز الجزائري لحد 837 م.د وعائدات المساهمات لحد 525 م.د (منها 407 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي).

وتجدر الاشارة إلى أنه تم تعبئة هبات خارجية في حدود 309 م د إلى موفى أوت 2023 مقابل 936 م د في نفس الفترة من 2022.

ويلخص الجدول الموالي جملة المداخيل غير الجبائية والهبات:

جدول عدد 2 : المداخيل غير الجبائية والهبات (بحساب م.د)

بحساب م.د	2021	2022		2023		
		موفى أوت	كامل السنة	ق.م	موفى أوت	نسبة الإنجاز/ ق.م
عائدات المساهمات	807	497	625	1285	524	%40.8
مداخيل عبور الغاز	582	323	1829	1884	837	%44.4
مداخيل تسويق المحروقات	593	0	922	861	0	%0.0
مداخيل المصادرة	50	0	45	556	0	%0.0
مداخيل أخرى	1066	421	745	948	620	%65.4
جملة المداخيل غير الجبائية	**3098**	**1241**	**4166**	**5534**	**1981**	**%35.8**
الهبات	**44**	**936**	**1378**	**354**	**309**	**%87.2**
جملة المداخيل غير الجبائية والهبات	**3142**	**2177**	**5544**	**5888**	**2290**	**%38.9**

2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 28187 م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 4.0% أو 1088 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ. نفقات التأجير في حدود 385 م.د لتبلغ مستوى 14391 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 14006 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك بالعلاقة خاصة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام منذ أكتوبر 2022.

ب. تطور **نفقات التسيير** بـ 184 م.د لتبلغ مستوى 1016 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 831 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت. تراجع صاف في **نفقات الدعم** بـ 27 م.د لتبلغ مستوى 4139 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 4166 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، ويهم هذا التراجع أساسا نفقات دعم المواد الأساسية بـ 1174 م د أما بالنسبة لنفقات دعم المحروقات و النقل فقد ارتفعت على التوالي بـ 1109 م.د و 38 م د.

ث. تراجع **نفقات التدخلات دون الدعم** بـ 365 م.د لتبلغ مستوى 2424 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2789 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. مع الإشارة أن التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت 877 م د الى موفى أوت 2023.

ج. ارتفاع **نفقات الاستثمار والعمليات المالية** بـ 372 م.د لتبلغ مستوى 2635 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2263 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

ح. زيادة **نفقات التمويل** بـ 539 م.د لتبلغ مستوى 3583 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 3045 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع هذه الزيادة (1088 م.د) حسب طبيعة النفقات:

رسم بياني عدد12 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2023 بحساب المليون دينار

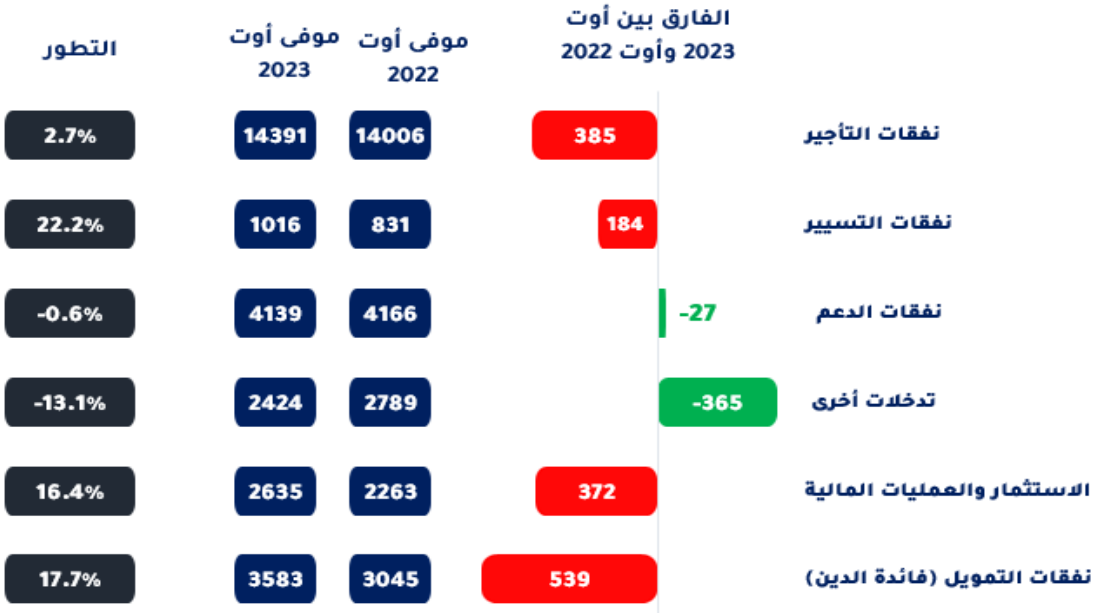

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 52.3% مقابل نسبة نظرية بـ66.7 % و تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد13 : نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023

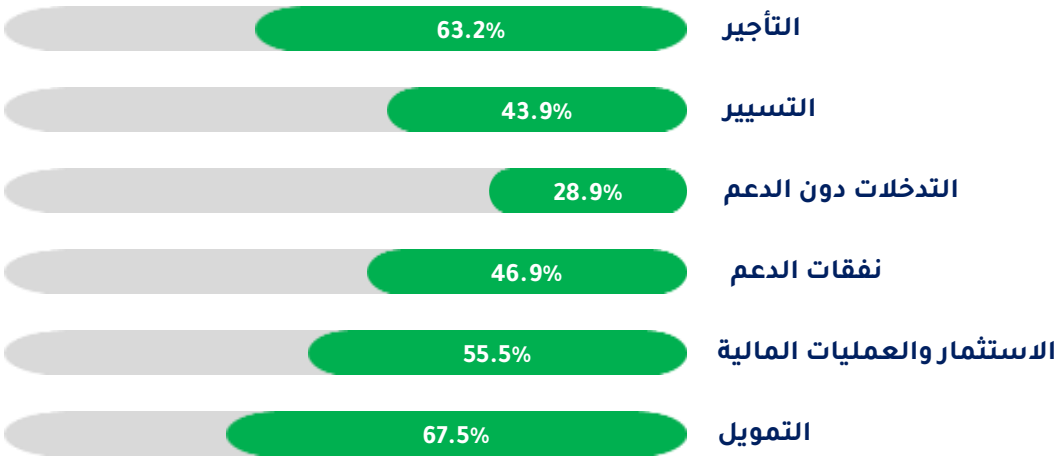

3.عجز الميزانية والتمويل

شهد عجز الميزانية (باعتبار الهبات والمصادرة) إلى موفى أوت 2023 تحسنا بـ 1086 م.د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلـغ مستـوى -1001 م.د في موفى أوت 2023 مقابل -2087 م.د في موفى أوت 2022،

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 8380 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 7206 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 53% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023، ويتوزع بين داخلي لحد 5133 م.د و خارجي لحد 3247 م.د.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 384 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 79 م.د في موفى أوت 2022.

وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جملية في حدود 9765 م.د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقابل 9373 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 392 م.د.

4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أوت 2023 ما قدره 119193 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 50444 م.د و الخارجي لحد 68749 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي هيكلة حجم الدين العمومي:

رسم بياني عدد 14 : هيكلة حجم الدين العمومي الى موفى أوت 2023

ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023:

جدول عدد 3 : توازن ميزانية الدولة (بحساب م.د)

		2021	2022		2023		
			موفى أوت (1)	نتائج وقتية	ق.م	موفى أوت (2)	نسبة الإنجاز	الفارق (2)-(1)
	جملة موارد الدولة	**55032**	**34384**	**60664**	**69914**	**36951**	**52.9%**	**2567**
	التطور	12.7%	5.4%	10.2%	15.2%	7.5%		
1	مداخيل الميزانية	33547	25011	40993	46424	27185	58.6%	2174
2	موارد الخزينة	21485	9373	19671	23490	9765	41.6%	393
	جملة تكاليف الدولة	**55032**	**34384**	**60664**	**69914**	**36951**	**52.9%**	**2567**
1	نفقات الميزانية	43441	27099	50617	53921	28187	52.3%	1088
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	11591	7285	10047	15993	8764	54.8%	1479
I-	**مـــداخـيل المـيزانـيـة**	**33547**	**25011**	**40993**	**46424**	**27185**	**58.6%**	**2174**
	التطور	10.0%	22.1%	22.2%	13.2%	8.7%		
1	**المداخيل الجبائية**	**30405**	**22834**	**35449**	**40536**	**24896**	**61.4%**	**2061**
	التطور	12.0%	18.7%	16.6%	14.3%	9.0%		
2	**المداخيل غير الجبائية**	**3098**	**1241**	**4166**	**5534**	**1981**	**35.8%**	**740**
	منها التخصيص والمصادرة	50	0	45	656	0		
3	**الهبات**	**44**	**936**	**1378**	**354**	**309**	**87.2%**	**-628**
II-	**نـــفـــقـــات المـيزانـيـة**	**43441**	**27099**	**50617**	**53921**	**28187**	**52.3%**	**1088**
	التطور	6.2%	14.0%	16.5%	6.5%	4.0%		
1	نفقات التأجير	20182	14006	21125	22772	14391	63.2%	385
2	نفقات التسيير	2157	831	2152	2314	1016	43.9%	184
3	نفقات التدخلات	12592	6954	17931	17222	6563	38.1%	-392
1-3	نفقات الدعم	6031	4166	11999	8832	4139	46.9%	-27
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*4.6%*		*8.3%*	*5.4%*			
	(المواد الأساسية)	2200	1646	3771	2523	473	18.7%	-1174
	(المحروقات)	3327	2075	7628	5669	3184	56.2%	1109
	(النقل)	504	444	600	640	482	75.3%	38
2-3	تدخلات أخرى	6561	2789	5932	8390	2424	28.9%	-365
	التدخلات ذات الصبغة تنموية	*3891*	*1406*	*3043*	*4467*	*877*	*19.6%*	*-529*
	تدخلات أخرى	*2670*	*1383*	*2889*	*3923*	*1547*	*39.4%*	*164*
4	نفقات الاستثمار	4506	2259	4611	4693	2607	55.5%	348
5	نفقات العمليات المالية	303	4	134	57	28	49.1%	24
6	نفقات التمويل	3701	3045	4663	5307	3583	67.5%	539
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة				1556			
1	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-6287**	**21**	**-6383**	**-3200**	**2273**		**2252**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.8%		-4.4%	-2.0%			
2	**العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة**	**-9988**	**-3024**	**-11047**	**-8507**	**-1310**		**1714**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.7%		-7.7%	-5.2%			
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-9894**	**-2087**	**-9624**	**-7497**	**-1001**		**1086**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.6%		-6.7%	-4.6%			

التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2023

I.تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023

1. تحيين فرضيات التوازن

استوجب تطور الوضع الاقتصادي ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مراجعة الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات الميزانية خاصة فيما يتعلق بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وبالتالي ضرورة مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات.

وتم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 على أساس الفرضيات التالية:

- مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من 1.8% مقدرة أوليا إلى 0.9% وذلك نتيجة التراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي جراء للتغيرات المناخية والجفاف التي عرفتها سنة 2023.
- تحيين فرضية سعر برميل النفط إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة بقانون المالية 2023
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 ط.م.ن معتمدة في قانون المالية لسنة2023 أي انخفاض بـ 8% مرده أساسا:
    - التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول خاصة بالنسبة لحقول ميسكار، حقل المنزل وصبرية.
    - عدم القيام باكتشافات جديدة
    - تأجيل الشركات البترولية لمشاريعها التطويرية
- انخفاض نسق تطور واردات السلع حيث تم تسجيل تراجع بـ -3.7% إلى موفى سبتمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من 2022.

2. مداخيل ميزانية الدولة

بالرغم من التطور المهم الذي عرفته الموارد الذاتية المحينة لسنة 2023 والتي من المتوقع أن تبلغ ما قدره 45360 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 10.7% أو 4367 م.د بالمقارنة

مع نتائج 2022 فإن مراجعة الفرضيات وخاصة سعر برميل النفط أدت إلى تحيين الموارد دون المستوى المقدر بقانون المالية الأصلي أي بنقص بـ-1064 م.د أو بـ 2.3-% وذلك بالرغم من مردود إجراءات قانون المالية والمجهودات الكبيرة لتحسين الاستخلاص.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع التراجع الصافي في مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023:

رسم بياني عدد15 : تحيين مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023

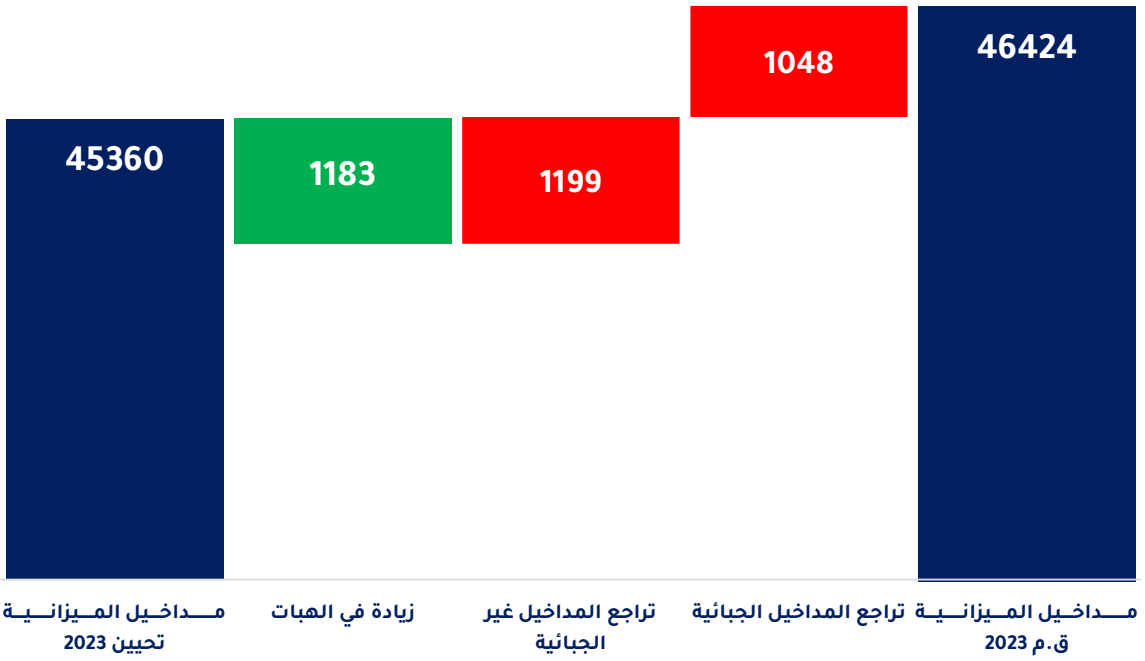

ويتأتى هذا التراجع الصافي في مداخيل ميزانية الدولة المحينة بالمقارنة مع التقديرات الأولية (-1064 م.د) من:

أ. على مستوى المداخيل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية ما قدره 39488 م.د أي تراجع بـ 1048 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 4039 م.د أو 11.4% مقارنة بالنتائج المسجّلة لسنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 15.3%.

ويهمّ التراجع بالأساس البنود التالية:

- **الأداءات المباشرة:** ستسجل الأداءات المباشرة تراجعا صافيا بـ 119 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وزيادة بـ 1781 م.د أو 12.4% مقارنة بالنتائج المسجّلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تطور الأداءات والضرائب كالآتي:

❖ **الضريبة على الدخل:** زيادة صافيـة بـ 15 م.د لمردود الضريبة على الدخل مقـارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1155 م.د أو 11.5% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

❖ **الضريبة على الشركات البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية تراجعا بـ 274 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 16 م.د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع:

- مراجعة فرضية معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" واعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا و 101.2 دولار للبرميل مسجلة سنة 2022.
- تراجع متوقع للإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 8% سنة 2023 مقارنة بـ 2022.

❖ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة تقدر بـ 140 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 611 م.د أو 21.1% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

- **الأداءات غير المباشرة:** من المنتظر أن تسجل تراجعا بـ 929 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 2258 م.د أو 10.7% بالمقارنة مع نتائج سنة 2022.

وحسب الأنظمة، من المتوقع أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي تراجعا بـ 275 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1638 م.د أو 14.1 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2022، ومن المتوقع أن تسجل الاستخلاصات بالنظام الديواني تراجعا بـ -654 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 620 م.د أو 6.6 %مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022. وتتوزع الأداءات غير المباشرة المحينة كما يلي:

❖ **المعاليم الديوانية:** من المتوقع أن تبلغ 1870 م د مقابل 2060 م د مرسمة أوليا أي تراجعا بـ 190 م د بالعلاقة مع تراجع نسق تطور واردات السلع المسجل إلى موفى سبتمبر 2023 والذي بلغ -3.7% مقارنة بنفس الفترة من 2022.

❖ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضـافة المحين لسنة 2023 بـ 10865 م.د أي تراجع بـ 414 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 691 م.د أو 6.8% مقارنة بنتائج سنة 2022.

❖ **المعلوم على الاستهلاك:** من المتوقع أن يبلغ معلوم الاستهلاك لسنة 2023 ما قدره 4011 م.د أي نقص بـ 220 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 407 م.د أو 11.3% مقارنة بنتائج سنة 2022 ويعزى ذلك أساسا إلى النقص الحاصل في مردود إجراء مراجعة أسعار التبغ حيث تم تفعيل هذا التعديل في موفى أوت 2023 عوضا عن بداية السنة.

❖ **الأداءات والمعاليم الأخرى:** تم تحيين المبلغ المتوقع بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى لسنة 2023 في حدود 6571 م.د أي تراجع بـ 105 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم أوليا وزيادة بـ 1074 م.د أو 19.5% مقارنة بنتائج 2022.

وتفضي هذه التّقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24.9%، وتتراجع هذه النسبة إلى مستوى 24% دون اعتبار الجباية البترولية.

ويحوصل الرسم البياني التالي هيكلة المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023.

رسم بياني عدد 16 : هيكلة المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023

ب. على مستوى المداخيل غير الجبائية

تقدر المداخيل غير الجبائية المحينة لسنة 2023 بحوالي 4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة أوليا أي تراجعا صافيا بـ 1199 م.د أو 21.7% وزيادة بـ 170 م.د أو 4.1% مقارنة بنتائج سنة 2022. وتم تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- المحافظة على نفس المبلغ المقدر أوليا بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري أي 1884 م د حيث من المتوقع أن تبلغ كمية الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي حوالي 23 مليار متر مكعب تعاقدي.
- تراجع مداخيل النفط بـ 190 م.د لتبلغ 671 م. د مقابل 861 م.د مقدرة أوليا نتيجة أساسا لمراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 83 دولار للبرميل مقابل

89 دولار مقدرة أوليا وتحيين كميات إنتاج النفط والغاز والتي من المتوقع أن تنخفض بـ 8% مقارنة بالتقديرات الأولية.

- مراجعة المبلغ المقدر بعنوان مداخيل المصادرة والتخفيض فيه بـ 516 م.د ليبلغ 40 م. د مقابل 556 م.د مقدر أوليا وذلك بالعلاقة خاصة مع تأجيل التفويت في شركة اسمنت قرطاج.
- تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بـ 432 م.د لتبلغ 853 م.د مقابل 1285 م.د مقدرة أوليا.

ت. على مستوى الهبات

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2023 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة أوليا و1378 م.د مسجلة خلال سنة 2022 متأتية بالأساس من برامج دعم الميزانية الممول من الاتحاد الأوروبي ومن تعاون ثنائي.

3. نفقات ميزانية الدولة

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2022 ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 وبالنظر لتطور الظرف العالمي والوطني وما أفرزه من ضغوطات على ميـزانية الـدولة، تم تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قدره 56071 م.د، أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وشملت الزيادة المذكورة البنود التالية:

أ.نفقات الدعم

من المتوقع أن تصل النفقات بعنوان الدعم المحينة سنة 2023 حدود11475 م.د أي زيادة بـ **2643 م.د** مقارنة بقانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه **الزيادة** بين:

❖ **دعم المحروقات** في حدود **1361 م.د** ليصل المبلغ المحين بعنوان نفقات دعم المحروقات 7030 م.د مقابل5669 م.د مقدر أوليا. وتتوزع منحة الدعم المحينة بين الشركات كما يلي:

- ✓ 3665 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير
- ✓ 3365م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز

وعلى ضوء تطورات أسعار النفط بالسوق العالمية وأسعار سعر صرف الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا لـلعوامل التالية:

- مراجعة فرضية سعر برميل النفط باعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوّليا. وتجدر الإشارة أن المعدل التراكمي لسعر برميل النفط بلغ 82 دولار إلى موفى سبتمبر 2023 و 94 دولار خلال شهر سبتمبر.
- عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي والمتعلقة خاصة بتعديل المواد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز المقدر بـ 2450 م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل عديد الإجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الأداء.
- الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية مقارنة مع الأسعار المقدرة اوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10% خلال الثمان أشهر الأولى من سنة 2023.

رسم بياني عدد17 : تحيين نفقات دعم المحروقات لسنة 2023

❖ **دعم المواد الأساسية** زيادة في حدود **1282 م.د** ليصل المبلغ المحين **3805 م.د** مقابل 2523 م. مقدرة أوليا وستمكن هذه الاعتمادات من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جراء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وبالتوازي يتم مواصلة بذل الجهود اللازمة لتكثيف المراقبة حتى يتسنى تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب والاحتكار والمضاربة

غير المشروعة وذلك تطبيقا للمرسوم عدد 14 لسنة 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة،

❖ **المحافظـة** على نفس المبلغ المرسم أوليا **لدعم النقل** أي **640 م د.**

وتبعا لذلك ينتظر أن تتراجع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 7.2% سنة 2023 مقابل 8.3% مسجلة سنة 2022 كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد 18 : تطور نفقات الدعم منذ 2010 ونسبتها من الناتج

ب.التدخلات دون الدعم

من المنتظر أن تتراجع نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2023 لتبلغ 7693 م.د مقابل 8390 م.د مقدرة أوليا أي نقصا بـ 697م.د

ت.نفقات الاستثمار والعمليات المالية

المحافظة على نفس التقديرات الأولية لنفقات الاستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2023 أي 4749.5 م.د.

ث.نفقات التمويل (فائدة الدين العمومي)

الـترفيع في نفقات التمــويل المنتظرة لسنــة 2023 بـ 535 م د لتبلغ 5842 م.د مقابـل 5307 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 3636 م.د مقابل 3034 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 2206 م.د مقابل 2273 م.د مقدرة أوليا.

ج.النفقات الطارئة وغير الموزعة

تم تحيين النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2023 لتبلغ 1225 م.د مقابل 1556 م.د مقدرة أوليا أي نقص بـ 331 م.د.

رسم بياني عدد 19 : تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

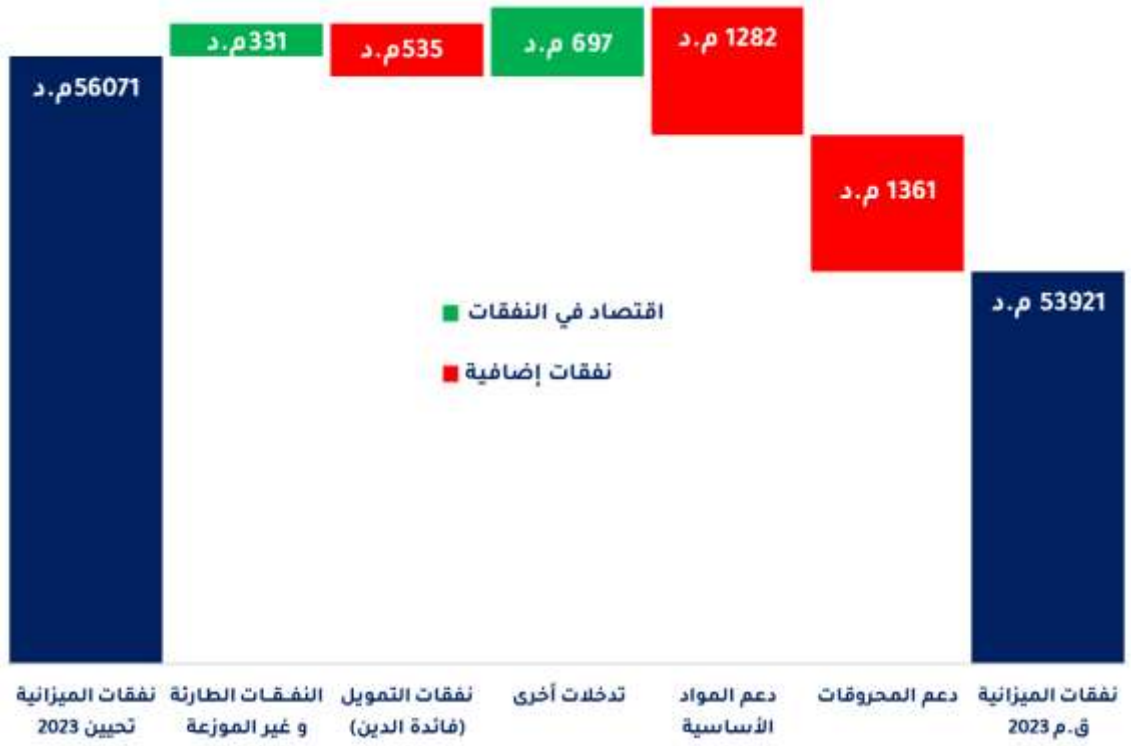

4. عجز الميزانية

باعتبار كل المستجدات و الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة والمذكورة سابقا، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د أي زيادة بـ 1325 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة تدهورا بـ 3781 م.د ليبلغ -12288 م.د أو -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -8507 م.د أو -2.5% مقدرة بقانون المالية الأصلي. و باعتبار الهبات والمصادرة، يتراجع مستوى العجز إلى -10711 م.د أو -6.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -7497 م.د أو -4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد20 : تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي

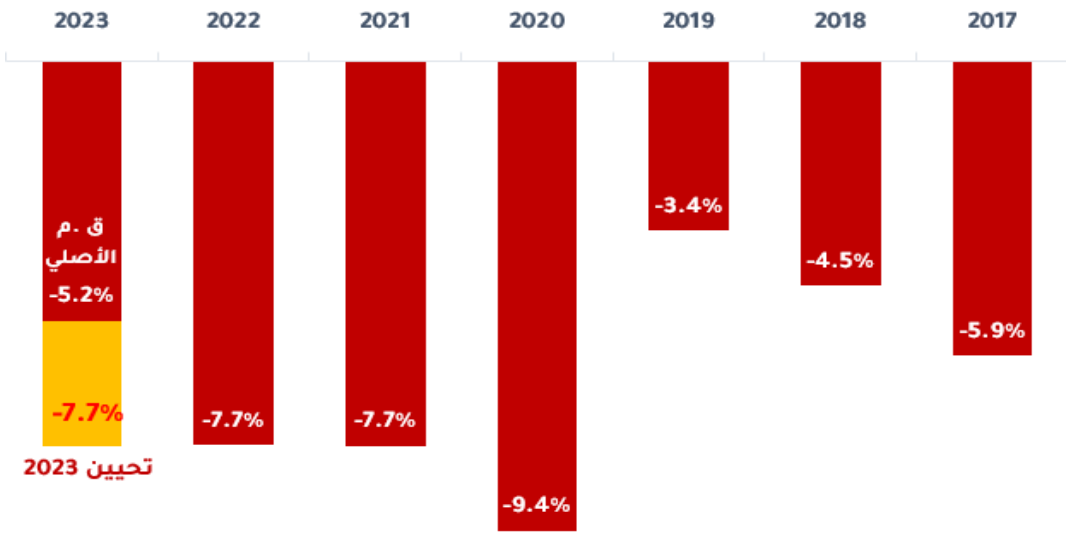

II. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023:

ينتظر أن تبلــغ خدمة دين[1] الدولة حوالي 20810 م .د سنة 2023 مقـابل 21100 م. د مقدرة في قانون المالية الأصلي لنفس السنة و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 4 : خدمة الدين العمومي للفترة 2022-2023 (بحساب م.د)

	نتائج 2022	أوت 2023	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق
الفائدة	**4663.4**	**3583.4**	**5307**	**5842**	**535**
%إجمالي الناتج المحلي	%3.24	%2.33	%3.27	%3.68	
الدين الداخلي	2919.1	2096.3	3034	3636	602
الدين الخارجي	1744.3	1487.1	2273	2206	-67
الأصل	**9778.1**	**8379.8**	**15793**	**14968**	**-825**
%إجمالي الناتج المحلي	%6.80	%5.46	%9.73	%9.44	
الدين الداخلي	5530.3	5133.1	9121	8415	-706
الدين الخارجي	4247.8	3246.7	6672	6553	-119
خدمة الدين	**14441.5**	**11963.2**	**21100**	**20810**	**-290**
%إجمالي الناتج المحلي	%10.04	%7.79	%12.99	%13.12	
الدين الداخلي	8449.4	7229.4	12155	12051	-104
الدين الخارجي	5992.1	4733.8	8945	8759	-186

تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2023 وباعتبار عدة عوامل أهمها:

[1] وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

- الترفيع في حجم اصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2023 *(زيادة الفوائد مسبقة الدفع)*
- ارتفاع حجم الايداعات بالخزينة العامة *(زيادة فوائد الدين الداخلي)*

5. تحيين موارد الإقتراض لسنة 2023:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2023 بـ 21931 م.د مقارنة بـ 24392 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي لنفس السنة أي بتخفيض 2461 م د.

جدول عدد 5 : موارد الاقتراض للفترة 2022-2023 (بحساب م.د)

	نتائج 2022	أوت 2023	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق
مجموع موارد الاقتراض	**18280**	**8862**	**24392**	**21931**	**-2461**
الاقتراض الداخلي	**10503**	**5191**	**9533**	**11368**	**1835**
رقاع الخزينة 52 أسبوع	4776	2695	3755	5105	1350
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2412	529	2450	1821	-629
القرض الرقاعي الوطني	2975	1559	2800	3284	484
القرض البنكي بالعملة	340	408	528	1158	630
الاقتراض الخارجي	**7777**	**3671**	**14859**	**10563**	**-4296**
قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	1685	1120	1600	1725	125
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	353	77		134	134
قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	126	187	200	200	0
قروض دعم الميزانية	**5613**	**2287**	**13059**	**8504**	**-4555**
السوق المالية العالمية	0	0	0	0	0

تقدر موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية **لكامل سنة 2023** حوالي 8504 م. د وقد بلغت موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية إلى **حدود سبتمبر 2023** حوالي **3075** م. د أبرزها:

- ✓ قروض البنك الدولي حوالي 60 مليون أورو (199 م د)،
- ✓ البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 438 مليون دولار (1355 م.د)
- ✓ قرض العربية السعودية 400 مليون دولار (1253 م.د)
- ✓ اليابان 74 مليون دولار (234 م.د)
- ✓ بالإضافة إلى قرض الوكالة الفرنسية للتنمية 10 مليون أورو (33 م.د) الذي تم سحبه موفى 2022 واستعماله لتمويل ميزانية 2023.

- **قروض دعم الميزانية المتبقية** في حدود **5429 م.د**:
  - صندوق النقد العربي 37 مليون دولار
  - البنك الدولي حوالي 55 مليون أورو
  - الجزائر 450 مليون دولار
  - إيطاليا 50 مليون أورو
  - اليابان حوالي 11 مليون دولار
  - البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 462 مليون دولار
  - بالإضافة إلى قروض أخرى بحوالي 650 مليون دولار.

6 . تطور حجم دين الدولة

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2023 إلى 127164 م.د مقابل 114865 م.د في موفى 2022 أي ما يعادل **80.2%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79.9% مسجلة في موفى سنة 2022.

ويحوصل الجدولان المواليان التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2023 وكيفية تمويله:

جدول عدد 6 : توازن ميزانية الدولة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د)

		2021	2022	2023		
			نتائج وقتية	ق.م (1)	تحيين (2)	(2)-(1)
	جملة موارد الدولة	**55032**	**60664**	**69914**	**71239**	**1325**
	التطور	**12.7%**	**10.2%**	**15.2%**	**17.4%**	
1	مداخيل الميزانية	33547	40993	46424	45360	-1064
2	موارد الخزينة	21485	19671	23490	25879	2389
	جملة تكاليف الدولة	**55032**	**60664**	**69914**	**71239**	**1325**
1	نفقات الميزانية	43441	50617	53921	56071	2150
2	نفقات الخزينة دون تمويل العجز	11591	10047	15993	15168	-825
I-	**مـــداخـيل المـيزانـــيـة**	**33547**	**40993**	**46424**	**45360**	**-1064**
	التطور	10.0%	22.2%	13.2%	10.7%	
	النسبة من الميزانية	61.0%	67.6%	66.4%	63.7%	
1	**المداخيل الجبائية**	**30405**	**35449**	**40536**	**39488**	**-1048**
	التطور	12.0%	16.6%	14.3%	11.4%	
2	**المداخيل غير الجبائية**	**3098**	**4166**	**5534**	**4335**	**-1199**
	منها التخصيص والمصادرة	50	45	656	40	-616
3	**الهبات**	**44**	**1378**	**354**	**1537**	**1183**
II-	**نـــفـــقـــات المـيزانـيـة**	**43441**	**50617**	**53921**	**56071**	**2150**
	التطور	**6.2%**	**16.5%**	**6.5%**	**10.8%**	
1	نفقات التأجير	20182	21125	22772	22772	0
2	نفقات التسيير	2157	2152	2314	2314	0
3	نفقات التدخلات	12592	17931	17222	19168	1946
1-3	نفقات الدعم	6031	11999	8832	11475	2643
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4.6%	8.3%	5.4%	7.2%	
	(المواد الأساسية)	2200	3771	2523	3805	1282
	(المحروقات)	3327	7628	5669	7030	1361
	(النقل)	504	600	640	640	0
2-3	تدخلات أخرى	6561	5932	8390	7693	-697
4	نفقات الاستثمار	4506	4611	4693	4693	0
5	نفقات العمليات المالية	303	134	57	57	0
6	نفقات التمويل	3701	4663	5307	5842	535
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة			1556	1225	-331
1	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-6287**	**-6383**	**-3200**	**-6446**	**-3246**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.8%	-4.4%	-2.0%	-4.1%	
2	**العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة**	**-9988**	**-11047**	**-8507**	**-12288**	**-3781**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.7%	-7.7%	-5.2%	-7.7%	
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-9894**	**-9624**	**-7497**	**-10711**	**-3214**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.6%	-6.7%	-4.6%	-6.8%	

جدول عدد 7 : عمليات الخزينة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د)

		2021	2022	2023		
			نتائج وقتية	ق.م (1)	تحيين (2)	(2)-(1)
I-	مـــوارد الـخـــزيـنـــة	21485	19671	23490	25879	2389
1	موارد الاقتراض	14225	18280	24392	21931	-2461
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	7456	7777	14859	10563	-4296
2-1	موارد الاقتراض الداخلي	6768	10503	9533	11368	1835
2	موارد الخزينة الأخرى	7260	1391	-902	3948	4850
1-2	استخلاص أصل القروض	218	251	200	200	0
2-2	موارد خزينة مختلفة	7042	1140	-1102	3748	4850
II-	نفقات الخـــزيـــنـــة	21485	19671	23490	25879	2389
1	تسديد أصل الدين	11097	9778	15793	14968	-825
1-1	أصل الدين الخارجي	6144	4248	6672	6553	-119
2-1	أصل الدين الداخلي	4952	5530	9121	8415	-706
2	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة	9894	9624	7497	10711	3214
3	قروض و تسبقات الخزينة الصافية	494	269	200	200	0

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية

تم إعداد قانون المالية لسنة 2024 في سياق يتسم بتواصل تأثر الوضع الاقتصادي في تونس بإكراهات الظرف الدولي الذي يمر بأزمات متتالية أولها الأزمة الصحية العالمية ثم الحرب الروسية - الاكرانية وتداعياتها على التوازنات المالية عامة والمالية العمومية خاصة. وعليه يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى تحقيق المرحلة الأولى من أهداف المخطط 14 ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الاستعادة التدريجية لتوازنات المالية العمومية ودفع نسق الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي شامل، تضامني ومستدام.

ويعتبر الإصلاح الجبائي من أهم ركائز تنفيذ هذه الإصلاحات لما له من دور أساسي في تمويل ميزانية الدولة وباعتباره آلية من آليات تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تجسيم الأولويات الوطنية من دفع نسق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودفع التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المقدرة الشرائيّة للمواطن ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

لذلك سيتم العمل في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 على مواصلة إرساء الإصلاحات الجبائية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية بما يضمن تقليص الفوارق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. كما يتضمن مشروع القانون إجراءات تهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على تحقيق التنمية الشّاملة والمستدامة ودعم الادماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلتها المالية وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار.

ويهدف مشروع القانون إلى مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والمحافظة على السلم والعدالة الاجتماعية وذلك من خلال إيجاد آليات بديلة لتمويل منظومة الدعم وضمان توفير المواد والخدمات الأساسية للمواطن والتقليص من الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية علاوة على دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري والموارد المائية.

وعلى هذا الأساس يتضمن مشروع القانون علاوة على الأحكام المتعلقة بالميزانية أحكاما جبائية ومالية تتعلق بـ:

- ✓ **تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية**
- ✓ **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية**
- ✓ **دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار**
- ✓ **إرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم**
- ✓ **دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**
- ✓ **مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي**
- ✓ **دعم الامتثال الضريبي وتكريس مزيد من الضمانات للمطالب بالأداء**
- ✓ **دعم توازنات المالية العمومية**

I. تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية

1) تكريس الدور الاجتماعي للدولة بإيجاد صيغ لتمويل تطوير منظومة النقل الحضري ودعم تطوير المنظومة العدلية وإضفاء مزيد من النجاعة عليها وتعصير خدماتها وذلك من خلال:

- **إحداث حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية** للمساهمة في تمويل المشاريع الرامية لتحسين المرفق القضائي العدلي، يمول بموارد متأتية أساسا من:
  - معلوم يوظف على الأذون على العرائض وعلى الأوامر بالدفع بمقدار 10 دنانير عن كل إذن أو أمر بالدفع
  - مبالغ "الديسيمات" الإضافية للخطايا والعقوبات المالية المستخلصة
  - 30% من المعاليم مقابل بعض الخدمات المسداة من قبل المركز الوطني لسجل المؤسسات
  - الهبات وكل الموارد التي يمكن أن تخصص له طبقا للتشريع أو التراتيب الجاري بها العمل

- **إحداث حساب خاص في الخزينة لتمويل التنقلات الحضرية** يهدف إلى معاضدة مجهود الدولة في تمويل بعض عمليات تعهد وصيانة البنية التحتية والمعدات للنقل العمومي الحضري، يتولى خاصة تمويل بعض الاستثمارات الخصوصية الصغيرة والمبتكرة في مجال التنقلات الحضرية، وكذلك الدراسات ذات العلاقة بالتوجهات الوطنية للتنقلات الحضرية.

  ويموّل الحساب المذكور بنسبة من معاليم الموجبات الإدارية المتعلقة بتسجيل العربات ورخص النقل.

2) دعم تمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل ودعم إدماجهم المالي وذلك بإحداث خط تمويل بمبلغ 20 مليون دينار لفائدة الباعثين من الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل يخصص لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 10 آلاف دينار للقرض الواحد خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2024 لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية.

3) تمكين شركة اللحوم من تأمين دورها التعديلي في مجال اللحوم ودورها الخدماتي في تأمين خدمات للمتدخلين في نفس القطاع وذلك بالتخلي عن مستحقات الدولة المتخلدة بذمة الشركة المذكورة والمتمثلة في ديون ديوانية في حدود 4,5 م د وقرض مسند من صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية في حدود 2 م د.

4) التحكم في أسعار مادتي القهوة والشاي الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة والتخفيف من كلفتها والمساهمة في تحسين الوضعية المالية للديوان وذلك بمنحه نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عند توريد المنتجات المذكورة على غرار مادتي السكر والأرز.

II. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

1) مساندة صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب ودعم إدماجهم المالي بتيسير حصولهم على التمويلات والتخفيف من الأعباء المالية من خلال مواصلة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على القروض الموسمية ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط وذلك للموسمين الفلاحيين 2023/ 2024 و 2024 / 2025.

2) تخفيف الجباية الموظّفة على بعض المواد العلفية الموجّهة للتغذية الحيوانية من خلال منح الإعفاء من المعاليم الديوانية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على مادة السيلاج وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على مادة القرط وذلك بهدف مجابهة النقص في هذه الأعلاف والنهوض بالإنتاج الوطني من الألبان وتشجيع الفلاحين على تربية الأبقار.

3) دعم قطاع الصيد البحري وتوفير تمويلات إضافية لتعويض البحارة المنخرطين في منظومة الراحة البيولوجية من خلال تعزيز موارد صندوق الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وذلك برصد لفائدته مردود بيع الحصة السنوية الوطنية لصيد التن

الأحمر لوحدات الصيد البحري التي يتم تسجيلها سنويا لدى اللجنة الدولية لصون التنيات مع ضبط قيمة وكيفية احتساب الحصة المذكورة بمقتضى قرار مشترك من وزير المالية والوزير المكلف بالفلاحة والصيد بالبحري.

4) دعم قطاع الفلاحة وتوفير موارد إضافية لتمويل مزيد من التعويضات لفائدة المتضررين من الجوائح الطبيعية وذلك برصد الهبات والمساعدات الداخلية والخارجية وجميع الموارد التي يمكن توظيفها لفائدة صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

5) توفير موارد إضافية لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب وصندوق النهوض بالصادرات:

- بالترفيع في المعلوم على زيت الزيتون المصدّر غير المعلّب الموظف حاليا لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب من 1% إلى 2%.
- إحداث معلوم على تصدير زيت الزيتون الوقّاد الخام غير المعلب وزيت فيتورة الزيتون الخام غير المعلب بنسبة 4 %.

6) دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المائية وذلك بمواصلة العمل بالإجراء المتعلق بتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار إلى غاية 31 ديسمبر 2024، من خلال إسناد قروض دون فائدة على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لا تتجاوز 20 ألف دينار للقرض الواحد ويتم تسديدها على مدة أقصاها 7 سنوات.

III. دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار

1) دعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلتها بهدف ضمان ديمومتها وخلق مواطن الشغل بها، مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية (مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر...) وذلك من خلال:

- إحداث خطي تمويل يخصصان لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بمبلغ جملي قدره 20 مليون دينار يتوزع كما يلي :
  - 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل
  - 10 مليون دينار على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- تخصيص اعتمادات بمبلغ 15 مليون دينار لفائدة آلية الضمان المحدثة في إطار تدخلات خط دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف دعم وتشجيع عمليات تمويل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تمكّن من ضمان قروض بقيمة 75 مليون دينار.
- تدعيم الأسس المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة باعتبار تخصصه في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تحويل متخلدات البنك لفائدة الدولة بعنوان قرض خارجي بمبلغ 59 مليون دينار إلى مساهمة في رأس مال البنك.

2) مواصلة دعم تمويل الشركات الأهلية من خلال:

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لخط التمويل بـ 20 مليون دينار إضافية،
- التمديد في فترة الانتفاع بالخط إلى موفّى ديسمبر 2025،
- توسيع مجال التصرف فيه ليشمل علاوة على البنك التونسي للتضامن بقية البنوك،

وهو ما يُمكّن أكبر عدد ممكن من الشركات من الانتفاع بتدخلات الخط المذكور.

3) التشجيع على إحداث المؤسسات وخلق مواطن الشغل وذلك بإعفاء المؤسسات المحدثة والمتحصّلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار خلال سنتي 2024 و2025 من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدّة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدّخول طور النشاط الفعلي شريطة أن يكون ذلك في أجل أقصاه سنتان ابتداء من تاريخ التصريح باستثمار الإحداث.

4) تنمية الإدخار متوسط وطويل المدى بتشجيع صغار المدخرين من الأشخاص الطبيعيين على الاكتتاب في الرقاع التي تصدرها الدولة من خلال تمكينهم من طرح الفوائد التي يتحصلون عليها تبعا للاكتتاب في رقاع الخزينة القابلة للتنظير بما في ذلك القروض الوطنية في حدود 10.000 دينار سنويا.

5) التشجيع على عمليات الإدراج بالبورصة وتحفيز السوق المالية وذلك بالتمديد بسنة إضافية في الأجل الأقصى المحدد للشركات الأم والشركات القابضة لإدراج أسهمها ببورصة الأوراق المالية بتونس والمستوجب للانتفاع بإعفاء القيمة الزائدة المتأتية من الإسهام في رأس مال الشركات المذكورة.

6) التشجيع على تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق شركات وصناديق الاستثمار وذلك بإعفاء من الضريبة المكتتبين في الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم دون فائدة أو في الآليات الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية دون فائدة التي تصدرها المؤسسات الناشئة في إطار عمليات إعادة الاستثمار في هذه المؤسسات.

7) التشجيع على تمويل المؤسسات وتطويرها من خلال تمكين المستثمرين من طرح المداخيل والأرباح المعاد استثمارها في منحة الإصدار عند الترفيع في رأس مال المؤسسات التي تخوّل الانتفاع بالامتيازات الجبائية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

8) تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للملاحة ودعم قدرتها التنافسية من خلال منحها نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان عمليات التوريد والاقتناء المحلي للتجهيزات وقطع الغيار والمعدات والخدمات الضرورية لنشاطها خلال السنوات من 2024 إلى 2026 وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة لقطاع النقل الجوي.

IV. إرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم

1) الترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع ميدان تطبيقها على النحو التالي:

- الترفيع في نسبة الأتاوة من 1 % إلى 3 % بالنسبة إلى المطاعم السياحية المصنفة والمقاهي من الصنف الثاني والثالث وقاعات الشاي.
- الترفيع في نسبة الأتاوة من 3 % إلى 5% بالنسبة إلى الملاهي والنوادي الليلية غير التابعة لمؤسسة سياحية والكباريات ومحلات صنع المرطبات مع إستثناء المحلات التي تتولى قصرا صنع بعض أصناف الحلويات التقليدية الشعبية التي تضبط قائمتها بقرار من وزير المالية.
- توسيع ميدان تطبيق الأتاوة المذكورة ليشمل المؤسسات السياحية التي تتولى إيواء الحرفاء والحانات وصناعات المشروبات الغازية والجعة والخمور والمشروبات الكحولية وذلك بنسبة 3 % من رقم المعاملات خال من كل الأداءات والمعاليم.

2) استرجاع جزء من نفقات الدعم بتوسيع ميدان تطبيق معلوم الإقامة بالنزل المصنفة ليشمل علاوة على النزل السياحية، كل المؤسسات السياحية المختصة في الإقامة وكل المحلات الأخرى المعدة للإيجار في شكل غرف، شقق أو فيلات

لقضاء فترات زمنية محددة مع الترفيع فيه بالنسبة إلى السياح الأجانب على النحو التالي:

- 4 دنانير عوضا عن 1 دينار عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 2 نجوم،
- 8 دنانير عوضا عن 2 دينار عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 3 نجوم،
- 12 دينار عوضا عن 3 دنانير عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 4 أو5 نجوم.

مع تطبيق المعلوم بعنوان فترة إقامة لا تتجاوز 15 ليلة عوضا عن 7 ليال مقضاة حاليا والمحافظة على إعفاء الأطفال.

3) دعم تمويل منظومة الألبان من خلال إحداث معلوم على مشتقات الحليب بإستثناء الياغورت التي يتم تصنيعها يأخذ بعين الإعتبار قيمة الدعم الذي تتحمله الدولة بعنوان كميات الحليب الموجهة لصناعة كل صنف من المنتجات يحتسب كما يلي:

- مبلغ يتراوح بين 1,500 د و3 د / الكيلوغرام بالنسبة إلى الأجبان بجميع أنواعها،
- مبلغ 2,000 د /الكيلوغرام بالنسبة إلى القشدة.

٧. دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

1) التشجيع على إستعمال الطاقات البديلة والمتجددة من خلال تمكين المؤسسات من طرح إضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاك التجهيزات والمعدات المنتجة للطاقات البديلة أو المتجددة المقتناة أو التي تم صنعها من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة بعنوان السنة الأولى من تاريخ الاقتناء أو الصنع أو بدء الاستعمال حسب الحالة.

2) التشجيع على إنجاز وتمويل المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة من خلال منح امتيازات جبائية لعمليات إعادة الاستثمار وذلك بطرح الأرباح والمداخيل المعاد استثمارها في رأس مال المؤسسات التي تنجز استثمارات في المجالات المذكورة.

3) التشجيع على استعمال الطاقات البديلة أو المتجددة من خلال التخفيف في جباية العربات والدراجات الكهربائية وذلك بـ:

- التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19 % إلى 7% بعنوان الدراجات المجهزة فقط بمحركات كهربائية للدفع.

- التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19 % إلى 7% المستوجب بعنوان السيارات المجهزة فقط بمحركات كهربائية للدفع.
- التخفيض بنسبة 50% في معلوم الجولان والمعلوم عند التسجيل الأول للعربات المجهزة فقط بمحركات كهربائية للدفع وللدراجات الكهربائية.

4) مواكبة التمشي الدولي الرامي إلى احداث وتعميم المعلوم على الكربون من خلال:

- مراجعة المعلوم الموظف على تذاكر الرحلات الجوية والبحرية المؤمنة بواسطة طائرات أو سفن تفرز غاز الكربون وضبطه كما يلي:
- من 20 د إلى 40 د بالنسبة لتذاكر الرحلات الجوية في صنف التذكرة الإقتصادية وتذاكر الرحلات البحرية.
- من 20 د إلى 60 د بالنسبة إلى تذاكر الرحلات الجوية والبحرية من صنف الدرجة الأولى أو صنف الأعمال.
- تدعيم موارد صندوق الإنتقال الطاقي للتشجيع على إستعمال الطاقات البديلة أو المتجددة ومواكبة التمشي الرامي إلى إحداث المعلوم على الكربون وتعميمه تدريجيا من خلال مراجعة مبالغ المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة كما يلي:

بيان المنتجات	قيمة المعلوم الحالية	قيمة المعلوم المقترحة
البنزين الرفيع الخالي من الرصاص	1 مليم للتر	5 مليم للتر
الغازوال العادي	1 مليم للتر	5 مليم للتر
الغازوال 50	2 مليم للتر	10 مليم للتر
الفيول وال	1 دينار للطن المتري	5 دينار للطن المتري
غاز البترول المسيل	1 دينار للطن المتري	5 دينار للطن المتري
فحم البترول	2 دينار للطن المتري	10دينار للطن المتري
غاز طبيعي	0,25 مليم للوحدة الحرارية (THERMIE)	1,25مليم للوحدة الحرارية
كهرباء	1 مليم للكيلواط - ساعة	5مليم للكيلواط - ساعة

VI. مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي

1) الحد من المضاربة في العقارات بترشيد الامتياز الجبائي الممنوح لإقتناءات الأراضي قصد بناء عقارات فردية معدة للسكن وذلك بحصر الانتفاع بالتسجيل بالمعلوم التصاعدي في عملية واحدة.

2) دعم حق مصالح الجباية في الحصول على المعلومات لدى المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين من خلال التشديد في العقوبة المالية المطبقة في صورة الإخلال بواجب تقديم المعلومات التي بحوزتها الى مصالح الجباية وذلك بـ:

- الترفيع في الحد الأدنى للعقوبة من 1.000 دينار إلى 5.000 دينار والحد الأقصى من 20.000 دينار إلى 50.000 دينار.

- الترفيع في الخطية المطبقة عن كل معلومة غير مقدمة أو مقدمة مغلوطة أو منقوصة من 100 دينار إلى 200 دينار.

3) تقليص فارق الضغط الجبائي عند التوريد بين الفواكه الجافّة وفارينة الفواكه الجافة لتفادي الانزلاق التعريفي والتهريب بمراجعة جباية الفواكه الجافة وذلك بالتخفيض في المعاليم الديوانية الموظفة على الفواكه الجافة من 50% إلى 36 % والترفيع في المعاليم الديوانية الموظفة على فارينة الفواكه الجافة من 15% إلى 30 %.

4) تدعيم وسائل عمل مصالح الديوانة من خلال إعفائها من معاليم استغلال الشبكات والترددات الراديوية وأجهزة الاتصال والبث، على غرار هياكل وزارتي الدفاع الوطني والداخليّة.

5) إضفاء مزيد من النجاعة على أعمال لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري وتسريع البت في الملفات المعروضة عليها وذلك من خلال :

- استثناء ملفات المطالبين بالأداء الذين صدر في شأنهم حكم بات بالرفض شكلا والذين لم يقدموا مطلب التماس إعادة النظر في أجل سنة من تاريخ صدور الحكم البات.
- استثناء ملفات المطالبين بالأداء الذين ثبت تسلمهم لقرار التوظيف الاجباري ولم يعترضوا عليه قضائيا أو صدر في شأنهم حكم برفض الاعتراض شكلا لوروده خارج الأجل القانوني.
- استثناء ملفات المطالبين بالأداء الذين لم يقدموا المحاسبة رغم توصلهم بالإعلام بالمراجعة المعمقة أو المحدودة.

VII. دعم الامتثال الضريبي وتكريس مزيد من الضمانات للمطالب بالأداء

1) سن عفو جبائي بالنسبة إلى المعاليم العقارية الموظفة لفائدة الجماعات المحلية وذلك بالتخلي عن المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم

على الأراضي غير المبنية المستوجبة بعنوان سنة 2021 وما قبلها وكامل خطايا التأخير ومصاريف التتبع المتعلقة بها شريطة :

- دفع كامل المعاليم المستوجبة بعنوان سنة 2024
- دفع أو إبرام رزنامة خلاص المعاليم العقارية المذكورة المستوجبة بعنوان سنتي 2022 و2023 وذلك على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها سنتين

2) تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء من خلال:

- إقرار تسقيف خطايا التأخير في دفع الأداء في حدود مبلغ الأداء المستوجب.
- عدم تطبيق الخطايا القارّة في حالة التصريح التلقائي بالأداء في أجل لا يتجاوز 30 يوما من انقضاء الأجل الأقصى لإيداع التصريح.
- التخفيض في خطايا التأخير المستوجبة إثر تدخّل المصالح الجبائيّة في صورة إبرام الصلح بخصوص عناصر التوظيف ودفع المبالغ المستوجبة بالحاضر.
- إقرار تسقيف فوائد التأخير المستوجبة على الديون الديوانية في حدود أصل الدين.

3) مزيد دعم ضمانات المطالبين بالأداء ومنحهم فرصة لتقديم مؤيداتهم لتسوية وضعياتهم الجبائية إثر تدخل مصالح الجباية من جهة وتعزيز علاقة الثقة بين مصالح الجباية والمتعاملين معها من جهة أخرى من خلال:

- إخضاع توظيف بعض الخطايا الجبائية الإدارية إلى إجراء التنبيه على المطالب بالأداء.
- إخضاع توظيف بعض الخطايا الجبائية الإدارية الى إجراءات المراجعة الجبائية بما في ذلك إجراءات الحوار والمصالحة.

4) تيسير أعمال مصالح الجباية وتفادي التعطيل في إصدار قرارات التوظيف الإجباري من خلال تأهيل رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات لإصدار قرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح الجبائية.

VIII. دعم توازنات المالية العمومية

1) معاضدة مجهودات الدولة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل نفقات الميزانية وتعزيز أسس التضامن الوطني وذلك بإحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة خلال سنتي 2024 و2025 يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين

وإعادة التأمين بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات مع حد أدنى بـ10.000 دينار.

2) تحسين سيولة الخزينة من خلال التحويل لفائدة الدولة بصفة مؤقتة للأموال المجمدة المودعة لدى البنوك المقيمة بموجب قرارات أممية أو أحكام قضائية أو موضوع أبحاث إلى حين البت في القضايا المتعلقة بها، وتمكين الدولة من التصرف في المبالغ المذكورة مع ضمان حقوق كل الأطراف.

3) تحيين المبلغ الأدنى المستوجب على التصاريح الديوانية عند التوريد بعنوان الأتاوة على الخدمات الديوانية وذلك بالترفيع فيه من 10 د إلى 20 د عن كلّ فصل من التصريح.

4) توضيح كيفية تطبيق الخطية المالية بعنوان كل عقار غير مبني أو غير مغطى أو مقطع غير مصرح به بمناسبة توزيع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وذلك بتطبيق نفس القواعد المعمول بها في مادة المعلوم على الأراضي غير المبنية.

5) تعزيز موارد ميزانية الدولة من خلال تحيين معاليم الموجبات الإدارية الخاصة بتسجيل العربات وبطاقة الاستغلال ورخص النقل المستخلصة من قبل الوكالة الفنية للنقل البري باعتبار عدم مراجعتها منذ إحداثها سنة 1983 مع ملاءمة هذه الموجبات مع التشريع المتعلق بالطرقات وبالنقل البري.

6) مراجعة الأجل الأقصى لإيداع التصريح الشهري بالأداءات بالنسبة إلى الأشخاص المنخرطين في منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد باعتماد العشرين من الشهر الموالي للشهر الذي أصبح فيه الأداء مستوجبا لفائدة الخزينة.

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2024

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2024

يقـــدر حجم ميزانيـــة الدّولـــة لســـنة 2024 بـ 77868 م.د أي زيادة بـ % 9.3 أو + 6629 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 على النتائج المتوقّعة لسنة 2023 على ضوء تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2023 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2024.

1. بخصوص فرضيات التوازن:

تم تقدير ميزانية الدولة لسنة 2024 على أساس الفرضيات التالية:

- نسبة النّمو الاقتصادي في حدود 2.1%،
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدّولار لكامل سنة 2024،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع «البرنت» في حدود 81 دولار للبرميل،
- تطور واردات السلع.

2. بخصوص مداخيل الميزانية:

تقدر الموارد الذاتيـة لسنة 2024 بـ 49160 م.د أي تطورا بـ 8.4% أو 3800 م.د بالمقارنة مع المبلغ المحين لسنة 2023.وتمثل الموارد الذاتية لسنة 2024 نسبة 63.1 % من موارد الدولة لسنة 2024 .

وتتوزع الموارد الذاتية بين مداخيل جبائية لحد 44050 م.د وتمثل 89.6 % من مداخيل الميزانية ومداخيل غير جبائية لحد 4760 م.د وتمثل 9.7 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م.د تمثل 0.7 % من مداخيل الميزانية.

وتعتمد تقديرات الموارد الذاتية على:

- تحسين قدرة الدولة على استخلاص مواردها للحدّ من الضغوطات على المالية العمومية مع مواصلة دعم الامتثال الضريبي والتصدي للتهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي في اتجاه دعم موارد الميزانية وتوسيع قاعدة الأداء.
- إضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات الإدارية وتسهيل متابعة الموارد الجبائية عبر مواصلة رقمنة وتعصير إدارة الجباية والاستخلاص، وتقريب الخدمات المسداة إلى المطالبين بالأداء ومواصلة إرساء النظم المعلوماتية سواء على مستوى

الاستخلاص أو على مستوى الرقابة بما يضمن نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية.

- مواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية والمشاريع التنموية والتي تساهم بصفة مباشرة في خلق الثروة ومواطن الشغل، مع الحرص على وضع الآليات التي تخول المتابعة الآلية والحينية للمطالبين بالضريبة المنتفعين بالامتيازات الجبائية حتى يتسنى الحدّ من النفقات الجبائية.
- تفعيل جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان « caisse enregistreuse » .
- معاضدة مجهود الدولة في رفع التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية بمواصلة سن إجراءات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المستدام والطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة.
- تعبئة 520 م.د بعنوان مداخيل المصادرة.

3. بخصوص تقديرات النّفقات

من المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2024 ما قدره 59805 م.د أي زيادة بـ 6.7 % أو 3734 م.د مقارنة بالنفقات المحينة لسنة 2023 موزعة على النحو التالي :

- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 23711 م.د مقابل 22773 م.د محيّنة لسنة 2023 أي زيادة قدرها 939 م.د أو 4.1%.وتمثل نفقات التأجير 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14.4% متوقعة سنة 2023 و 14.7 % مسجلة سنة 2022.

وترتكز تقديرات **نفقات التأجير** على عدة إجراءات وتوجهات ترمي إلى مزيد العمل وبذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي بالأساس من خلال:

- حصر الانتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية القصوى مع التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين وعدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة،
- اعتماد البرامج المستحدثة للتخفيض من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية خاصة عبر:

- مواصلة تطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية المنصوص عليه بالفصل 14 من قانون المالية لسنة 2022،

- الحرص على تفعيل أحكام الأمر عدد 387 بتاريخ 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
- مواصلة التشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022،

- تطوير التصرف في الموارد البشرية وفي نظام التأجير بالوظيفة العمومية
- تفعيل القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور في القطاع العام إبتداء من جانفي 2024.

- رصد 2539 م.د بعنوان **نفقات التسيير** مقابل 2314 م.د محينة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 225 م.د مع الحرص على إعطاء الأولوية لخلاص المتخلدات والنفقات المنجرة عن عمليات توسعة أو إحداثات جديدة ومزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية ونفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج ومزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة والمياه من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.
- تخصيص مبلغ 11337 م.د **لنفقات الدّعم** مقابل 11475 م.د متوقعة لسنة 2023 أي تراجع بـ138 م.د أو -1.2% ويهم الدعم بالأساس:
- **المحروقات والكهرباء**: شهدت نفقات دعم المحروقات والكهرباء ارتفاعا هاما في السنتين الأخيرتين لتبلغ لأول مرة 5.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 و4.4 %من الناتج المحلي الإجمالي متوقع في 2023 جراء تواصل تذبذب سعر الصرف وأسعار النفط بالأسواق العالمية. وسيتم في ميزانية 2024 مواصلة توفير الدعم للمحروقات والكهرباء مع العمل على مزيد التحكم في هذه النفقات أساسا عبر:

✓ تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود في القطاع العمومي .
✓ تفعيل البرامج التحسيسية لترشيد استهلاك المواد البترولية .
✓ إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج
✓ اتخاذ العديد من الإجراءات الجبائية للتشجيع على استخدام الطاقات البديلة والنظيفة لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

- ✓ تشجيع استثمار القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء وخاصة في مصادر الطاقة المتجددة.
- ✓ إنشاء هيئة تعديلية لحوكمة قطاع الكهرباء ومراقبته.

ومن المنتظر أن تبلغ نفقات دعم المحروقات والكهرباء لسنة 2024 حوالي **7086 م.د** مقابل7030 م.د محينة لسنة 2023 أي زيادة بـ 56 م د. وتتوزع هذه النفقات بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد 4019 م د والشركة التونسية لصناعات التكرير لحد 3067 م د وذلك باعتبار مردود جملة من الإجراءات خاصة المتعلقة بتحسين أداء الشركات والتحكم في الاستهلاك من جهة، وبمراقبة مسالك توزيع قوارير الغاز المنزلي من جهة أخرى.

وتعتمد تقديرات النفقات المخصصة لدعم المحروقات والكهرباء على الفرضيات التالية:

- اعتماد معدل سعر برميل النفط من نوع "البرنت" بـ 81 دولار للبرميل علما وأن تقديرات جلّ المنظمات الدولية لمعدل سعر برميل النفط لسنة 2024 تتراوح بين 80 و87 دولار للبرميل.
- استقرار سعر صرف الدولار.
- ارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية بـ 7% والكهرباء بـ 3%.
- تسوية جزء من متخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير في حدود 220 م د.

- **المواد الأساسية**: سيتم في ميزانية 2024 مواصلة توفير الدعم للمواد الأساسية في حدود **3591 م.د** مقابل 3805 م.د متوقعة سنة 2023 أي تراجع بـ214 م.د أو -5.6% وذلك باعتماد الفرضيات التالية:
  - تراجع معدل سعر القمح في الأسواق العالمية لحدود 327 دولار للطن مقابل 343 دولار محينة لسنة 2023.
  - تراجع معدل سعر الزيت النباتي في الأسواق العالمية لحدود 1100 دولار للطن مقابل 1250 دولار محينة لسنة 2023.
  - استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار.
  - مواصلة تفعيل المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

- تشديد المراقبة على مسالك توزيع المنتجات الاستهلاكية الحساسة وخاصة مشتقات الحبوب المدعمة.
- التشجيع على التوسع في زراعة الحبوب وخاصة مادة القمح الصلب مع توفير البذور والأسمدة الكيميائية والعمل على مزيد الترفيع من طاقة تجميع وخزن الحبوب مع العلم أنه تم الترفيع في أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج في مناسبتين سنة 2022 وسنة 2023.

وتمثل النفقات بعنوان دعم المواد الأساسية حوالي 31.7% من جملة نفقات الدعم و2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 33.2% و2.4% محينة لسنة 2023.

- **النّقـل**: تخصيص **660 م.د** لدعم النقل مقارنة بـ 640 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2023 تهمّ دعم النقل المدرسي والجامعي والنّقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.
- رصد **8359 م.د** لنفقات **التدخلات الأخرى** مقابل 7693 م.د متوقعة لسنة 2023، أي زيادة بـ 666 م.د أو 8.7 % ويتضمن هذا المبلغ **3353 م د بعنوان تدخلات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي** وذلك تكريسا للدور الاجتماعي للدولة وإعادة توزيع الدخل ومقاومة الفقر وتتضمن اعتمادات لبرامج النهوض بالعائلات محدودة الدخل وبرامج التضامن الوطني والسكن الاجتماعي ومنح الطلبة والإعانات المدرسية والجامعية.
- تخصيص **5274 م.د لنفقات الاستثمار** مقابل 4693 م.د متوقعة لسنة 2023 أي زيادة بـ 581 م.د أو 12.4%. وتمثل نفقات الاستثمار محركا لنسق التنمية خاصة بالجهات حيث تتولى الدولة تنفيذ هذه المشاريع بصفة مباشرة في مختلف الميادين مما يساهم في استقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي،

وتم ضبط تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2024 باعتماد التوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها
- إعطاء الأولـوية للمشاريع والبرامج التي تم ضبطها في مخطط التنمية 2023-2025 وفي إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيقة،

- تشجيع المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي،
- التسريع في مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية،
- تحفيز المشاريع ذات العلاقة مع الطاقات البديلة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفيئة كمشاريع الاقتصاد في الطاقة أو ذات النجاعة الطاقية من حيث المعدات والتجهيزات والبناءات.
- التسريع في مشاريع المنشآت المائية الكبرى من محطات تحلية مياه ومشاريع التزويد بالماء الصالح للشراب وتطوير المشاريع المتعلقة بمعالجة وتثمين المياه المستعملة قصد تأمين الحاجيات المائية للأغراض الفلاحية دون مخاطر خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي.
- تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على تنويع آليات ومصادر التمويل على غرار إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتجدر الاشارة إلى أن جملة النفقات الموجهة للتنمية تبلغ **10347 م د** أي تطور بـ **12.3%** مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتهم تدخلات ذات صبغة تنموية بحوالي 5006 م د ونفقات بعنوان الاستثمار والعمليات المالية لحد 5341 م د منها 1775 م.د مشاريع ممولة عن طريق القروض الخارجية المباشرة

- رصد 67 م.د لنفقات العمليات المالية مقابل 57 م.د متوقعة لسنة 2023،
- بلوغ نفقات التمويل 6838 م.د مقابل 5842 م.د محينة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 996 م.د.
- تخصيص 1680 م.د للنفقات الطارئة وغير الموزعة.

وتبعا لما سبق ذكره، تتّسم ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 25.1% مقابل 24.9% متوقعة لسنة 2023،
- بلوغ مناب الموارد الذّاتية نسبة 63.1% من جملة موارد الدولة مقابل 63.7% متوقّعة لسنة 2023،

- بلوغ حجم الدّعم 19.0% من جملة نفقات الميزانية و23.1% من جملة مداخيل الميـزانية و 6.5% مـن النّـاتج المحلي الإجمالي مقـــابل على التوالي 20.5% و25.3% و 7.2% محينة لسنة 2023،
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 6.6% من النّاتج المحلي الإجمالي مقابل 7.7% محتملة لسنة 2023 ومسجلة سنة 2022،
- تخصيص 17.3% لنفقات الاستثمار من جملة نفقات الميزانية مقابل 16.4% مرتقبة سنة 2023، وتمثل هذه النفقات 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.8% متوقع سنة 2023،
- حاجيات التمويل في حدود 28708 م.د (باعتبار تسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية) سيتم تغطيتها عن طريق موارد اقتراض لحد 28188 م.د وموارد أخرى للخزينة لحد 520 م.د،
- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنـة 2024 مستوى 139976 م.د وهو ما يمثل نسبة 79.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 80.2% متوقعة لسنة 2023.

رسم بياني عدد21 : تطور حجم الدين العمومي خلال الفترة 2013-2024

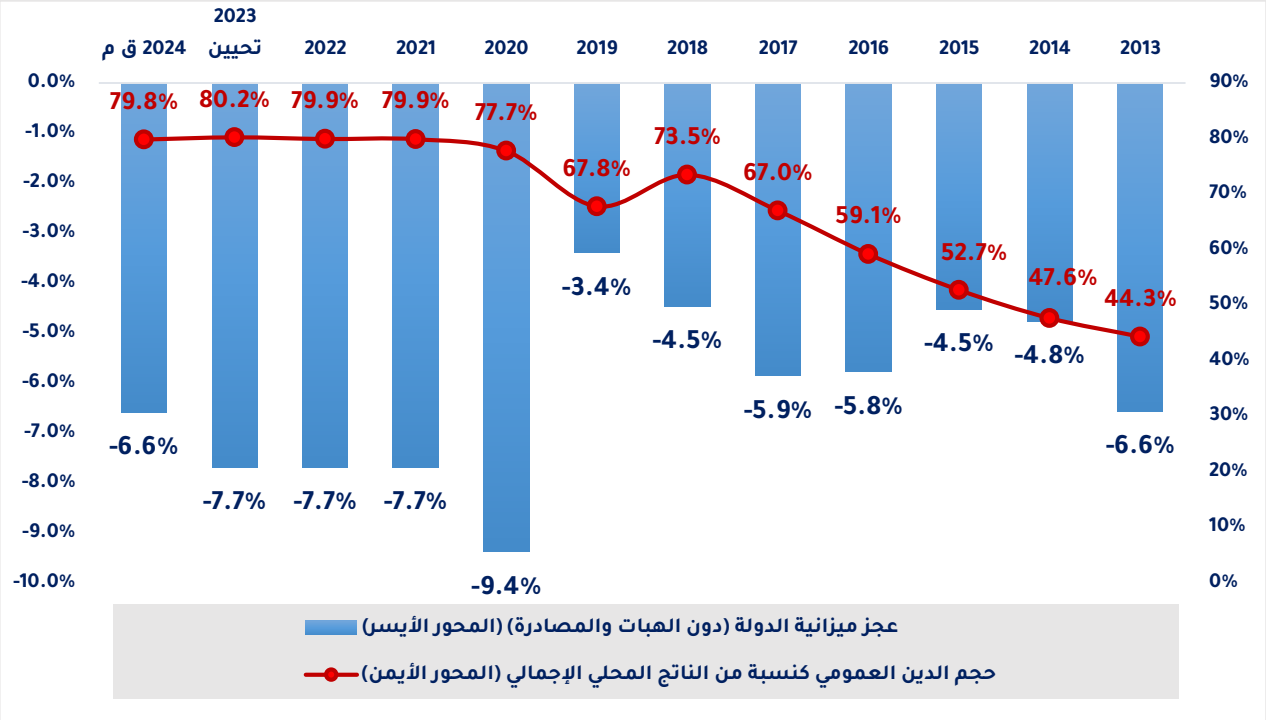

ويحوصل الجدولان المواليان توازن ميزانية الدولة لسنة 2024:

جدول عدد 8: التوازنات العامة لميزانية الدولة (بحساب م.د)

1- موارد الدولة و تكاليفها

		2021	2022	2023		2024
		نتائج		ق.م	تحيين	ق.م
	جملة موارد الدولة	55032	60664	69914	71239	77868
1	مداخيل الميزانية	33547	40993	46424	45360	49160
2	موارد الخزينة	21485	19671	23490	25879	28708
	جملة تكاليف الدولة	55032	60664	69914	71239	77868
1	نفقات الميزانية	43441	50617	53921	56071	59805
2	نفقات الخزينة دون تمويل العجز	11591	10047	15993	15168	18063

2- عمليات الميزانية

		2021	2022	2023		2024
		نتائج		ق.م	تحيين	ق.م
	جملة مداخيل الميزانية	33547	40993	46424	45360	49160
	التطور (%)	10,0%	22,2%	13,2%	10,7%	8,4%
1	المداخيل الجبائية	30405	35449	40536	39488	44050
	التطور (%)	12,0%	16,6%	14,3%	11,4%	11,6%
2	المداخيل غير الجبائية	3098	4166	5534	4335	4760
	منها المصادرة والتخصيص	50	45	656	40	520
3	الهبات	44	1378	354	1537	350
	جملة نفقات الميزانية	43441	50617	53921	56071	59805
	التطور (%)	6,2%	16,5%	6,5%	10,8%	6,7%
1	نفقات التأجير	20182	21125	22772	22772	23711
2	نفقات التسيير	2157	2152	2314	2314	2538
3	نفقات التدخلات	12592	17931	17222	19168	19696
4	نفقات الاستثمار	4506	4611	4692	4692	5274
5	نفقات العمليات المالية	303	134	57	57	67
6	نفقات التمويل	3701	4663	5307	5842	6838
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة			1556	1225	1680
1	النتيجة الأولية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	6193-	4960-	2190-	4869-	3807-
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%4,7-	%3,5-	%1,3-	%3,1-	%2,2-
2	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	6287-	6383-	3200-	6446-	4677-
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%4,8-	%4,4-	%2,0-	%4,1-	%2,7-
3	النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	9988-	11047-	8507-	12288-	11515-
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%7,7-	%7,7-	%5,2-	%7,7-	%6,6-

3- عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)

		2021	2022	2023		2024
		نتائج		ق.م	تحيين	ق.م
	جملة موارد الخزينة	**21485**	**19671**	**23490**	**25879**	**28708**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**14225**	**18280**	**24392**	**21931**	**28188**
	موارد الاقتراض الخارجي	7456	7777	14859	10563	16445
	موارد الاقتراض الداخلي	6768	10503	9533	11368	11743
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**7260**	**1391**	**902-**	**3948**	**520**
	استخلاص أصل القروض	218	251	200	200	200
	موارد خزينة أخرى	7043	1140	-1102	3748	320
	جملة نفقات الخزينة	**21485**	**19671**	**23490**	**25879**	**28708**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**11097**	**9778**	**15793**	**14968**	**17863**
	تسديد أصل الدين الخارجي	6144	4248	6672	6553	9744
	تسديد أصل الدين الداخلي	4952	5530	9121	8415	8119
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة**	**9894**	**9624**	**7497**	**10711**	**10645**
3	**قروض وتسبقات الخزينة الصافية**	**494**	**269**	**200**	**200**	**200**

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة لسنة 2024

الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة لسنة 2024

تقدر جملة مـــوارد الـدولــة لسنة 2024 بحـــــوالي **77868 م.د** مسجلة بذلك تطـورا بـ6629 م.د أو 9.3 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 و تتوزع لحد 49160 م.د بعنوان مداخيل الميزانية أي ما يمثل 63.1% من جملة موارد الدولة و لحد 28708 م.د بعنوان موارد الخزينة أي ما يمثل 36.9% من جملة موارد الدولة.

وتعتمد تقديرات مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 على النتائج المتوقعة لسنة 2023 وتطور أهم المؤشرات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتضخم وتطور واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 من جهة بالإضافة إلى تطور أسعار المحروقات والمواد الأولية في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

جدول عدد 9 : موارد الدولة 2021-2024 (بحساب م.د)

	2021	2022	تحيين 2023	ق.م 2024
مداخيل الميزانية	**33 547**	**40 993**	**45 360**	**49 160**
المداخيل الجبائية	30 405	35 449	39 488	44 050
المداخيل غير الجبائية	3 098	4 166	4 335	4 760
الهبات	44	1 378	1 537	350
موارد الخزينة	**21 485**	**19 671**	**25 879**	**28 708**
جملة موارد الدولة	**55 032**	**60 664**	**71 239**	**77 868**
التطور (%)	12.7%	%10.2	%17.4	% 9.3

I. مداخيل ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 حوالي **49160 م.د** مسجلة بذلك زيادة بـ 3800 م.د أو 8.4% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023. وتتوزع بين مداخيل جبائية لحد 44050 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 4760 م.د وهبات لحد 350 م.د.

1. المداخيل الجبائية:

قدرت المداخيل الجبائية لسنة 2024 بـ **44050 م. د** مقابل 39488 م.د محينة لسنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 4562 م.د أو 11.6% وتعتمد هذه التقديرات على:

- ✓ المستوى المتوقع لتطور الناتج المحلي الإجمالي

- ✓ تطور واردات السلع
- ✓ مردود الإجراءات الجبائية المدرجة ضمن قانون المالية لسنة 2024
- ✓ تحسين مجهود الاستخلاص
- ✓ الانطلاق الفعلي في اعتماد جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان.

وباعتبار نظام الاستخلاص، تتوزع المداخيل الجبائية لحد 76% متأتية من النظام الداخلي و24% متأتية من النظام الديواني حيث يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي زيادة بـ 4026 م.د أو 13.7% خلال سنة 2024، مقابل زيادة بـ 13.1% محتملة لسنة 2023 بالعلاقة مع مردود الإجراءات الجبائية لسنة 2024 وتحسين مجهود الاستخلاص كما يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد زيادة بـ 536 م.د أو 5.3%، مقابل زيادة بـ 6.6% محتملة سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع النسق المتوقع لتطور الواردات.

ويبين الجدول الموالي تطور مؤشرات المداخيل الجبائية:

جدول عدد 10 : تطور مؤشرات المداخيل الجبائية 2020-2024

	2020	2021	2022	2023 (تحيين)	2024 (ق م)	معدل 5 سنوات
المداخيل الجبائية (م.د)	27147	30405	35449	39488	44050	
نسبة التطور (%)	-6,1	12,0	16,6	11,4	11,6	9,1
الضغط الجبائي (%)	22,7	23,3	24,7	24,9	25,1	24,1
النسبة من مداخيل الميزانية (%)	89,0	90,6	86,5	87,1	89,6	88,6
النسبة من موارد الدولة (%)	55,6	55,2	58,4	55,4	56,6	56,3

ويحوصل الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2023 ونتائج 2022:

جدول عدد 11: تطور المداخيل الجبائية (بحساب م د)

بحساب م.د	2021	2202	تحيين 2023	ق.م 2024
الأداءات المباشرة	**12 681**	**14 390**	**16 171**	**18 157**
التطور (%)	%5.1	%13,5	%12.4	%12.3
الضريبة على الدخل	**9 485**	**10 075**	**11 230**	**12 383**
المرتبات والأجور	6 419	7 057	7 930	8 695
موارد أخرى	3 066	3 018	3 300	3 688
الضريبة على الشركات	**3 196**	**4 315**	**4 941**	**5 774**
الشركات البترولية	800	1 414	1 430	1 725
الشركات غير البترولية	2 396	2 900	3 511	4 049
الأداءات غير المباشرة	**17 724**	**21 059**	**23 317**	**25 893**
التطور (%)	%17.5	%18,8	%10,7	%11.0
المعاليم الديوانية	1 420	1 784	1 870	1 900
الأداء على القيمة المضافة	8 765	10 174	10 865	11 791
المعلوم على الاستهلاك	3 203	3 604	4 011	4 369
أداءات ومعاليم مختلفة	4 336	5 497	6571	7 833
جملة المداخيل الجبائية	**30 405**	**35 449**	**39 488**	**44 050**
التطور (%)	**%12.0**	**%16.6**	**%11.4**	**%11.6**

❖ **الأداءات المباشرة:** تقدر الأداءات المباشرة لسنة 2023 بـ **18157 م.د** مسجلة بذلك زيادة بـ 1986 م.د أو 12.3% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

ويفسر الرسم البياني التالي هيكلة الأداءات المباشرة:

رسم بياني عدد22 : : هيكلة الأداءات المباشرة لسنة 2024

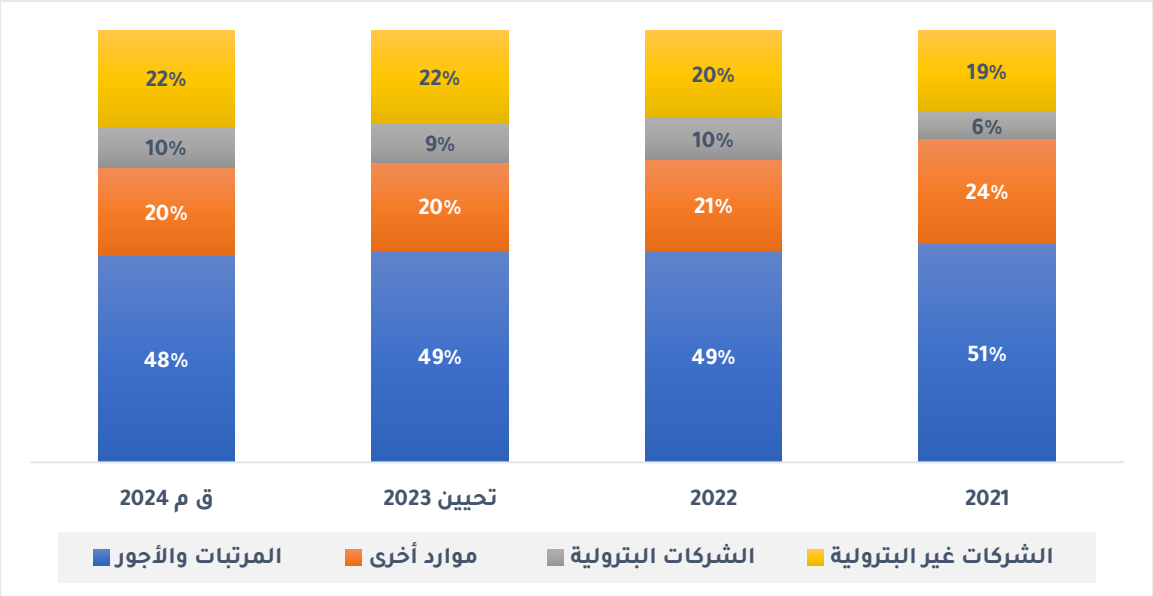

وتتميز الأداءات المباشرة لسنة 2024 بـ:

- ✓ ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 1153 م د أو 10.3% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في أجور القطاع العام،
- ✓ ارتفاع مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 538 م د أو 15.3% بالمقارنة مع النتائج المتوقعة لسنة 2023 بالعلاقة مع تطور النمو الاقتصادي ومردود الإجراءات الجبائية المتعلقة خاصة بإحداث معلوم ظرفي يوظف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين،
- ✓ ارتفاع مردود الضريبة على الشركات البترولية بـ 20.6% أو 295 م.د بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك رغم التخفيض في فرضية معدل سعر برميل النفط من 83 دولار للبرميل محين لسنة 2023 إلى 81 دولار للبرميل لسنة 2024 ويفسر ذلك أساسا بـ:
  - الارتفاع المتوقع للإنتاج الوطني من النفط الخام والغاز بنسبة 3%.
  - استخلاص ديون مثقلة لدى الشركات البترولية بعنوان السنوات الفارطة في حدود 500 م.د.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** تقدر بـ 25893 م.د أي زيادة بـ 2576 أو 11.0 % مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2023.

ويبين الرسم البياني التالي هيكلة الأداءات غير المباشرة:

رسم بياني عدد23 :هيكلة الأداءات غير المباشرة

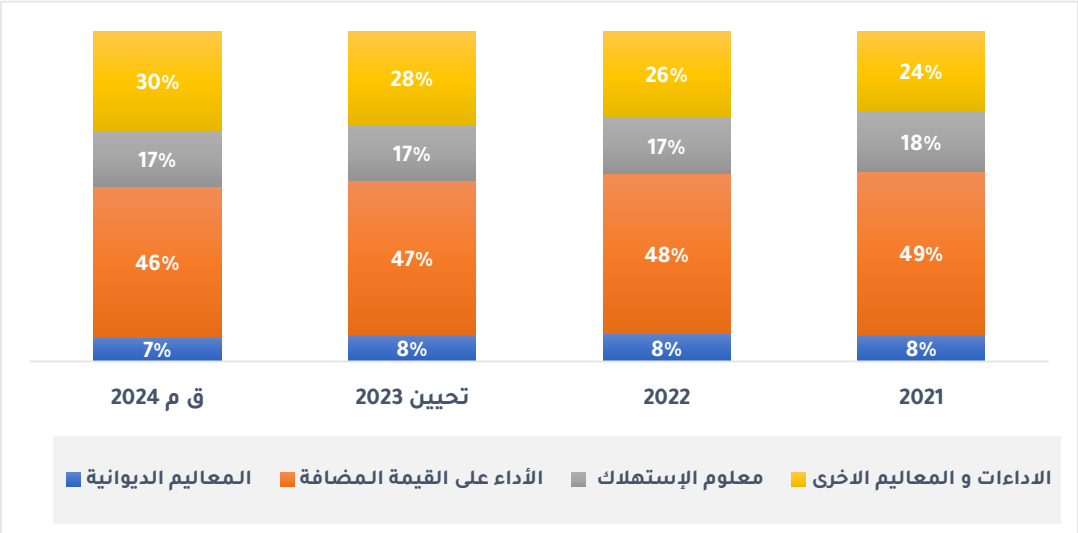

وتتميز تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2024 أساسا بـ:

- ✓ تطور طفيف في مردود المعاليم الديوانية بـ 30 م.د أو 1.6% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع مواصلة التحكم في نسق واردات السلع المتوقع لسنة 2024 والإجراء الوارد بقانون المالية لسنة 2024 والمتعلق بتحيين المبلغ الأدنى بعنوان أتاوة الخدمات الديوانية،
- ✓ زيادة في مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 926 م.د أو 8.5% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع التطور المتوقع للاستهلاك وتحسين مجهود الاستخلاص،
- ✓ ارتفاع مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 358 م.د أو 8.9% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 باعتبار مفعول الترفيع في الزيادة الخصوصية الموظفة على منتوجات التبغ والوقيد ومفعول الترفيع في أسعار هذه المنتجات خلال شهر أوت لسنة 2023.
- ✓ ارتفاع مردود الأداءات والمعاليم الأخرى بـ 1262 م.د أو 19.2% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع اتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية لدعم موارد ميزانية الدولة الواردة بقانون المالية لسنة 2024 خاصة منها:
  - الترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع ميدان تطبيقها.
  - الترفيع في المعلوم على المنتجات الطاقية.
  - إحداث معلوم على مشتقات الحليب.
  - مراجعة معاليم الموجبات الإدارية بعنوان تسجيل العربات.

2. المداخيل غير الجبائية:

تقدر المداخيل غير الجبائية لسنة 2024 بـ 4760 م.د مقابل 4335 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 425 م.د أو 9.8%.

ويبين الجدول التالي تطور المداخيل غير الجبائية:

جدول عدد 12: تطور المداخيل غير الجبائية (بحساب م.د)

	2021	2022	تحيين 2023	ق.م 2024
عائدات المساهمات	807	625	853	1260
مداخيل النفط	593	922	671	673
مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري	582	1829	1884	1369
مداخيل المصادرة	50	45	40	520
مداخيل أخرى	1066	745	887	938
جملة المداخيل غير الجبائية	**3098**	**4166**	**4335**	**4760**

وضبطت هذه التقديرات على أساس:

- ✓ تعبئة 673 م.د بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام وذلك على أساس ارتفاع الإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 3%.
- ✓ استخلاص 1369 م.د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية، وتم ضبط هذه التقديرات على أساس:
  - اعتماد فرضية معدل سعر "برنت" في حدود 81 دولار للبرميل،
  - كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية حيث ستبلغ حوالي 23 مليار متر مكعب.
- ✓ تعبئة 1260 م.د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة والمتأتية خاصة من مرابيح البنك المركزي.

3. الهبات:

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2024 تعبئــة 350م.د بعنوان الهبات مقابل 1537 م.د محينة لسنة 2023 متأتية بالأساس من برامج دعم الميزانية الممول من الاتحاد الأوروبي.

رسم بياني عدد24 : هيكلة المداخيل غير الجبائية والهبات لسنة 2024

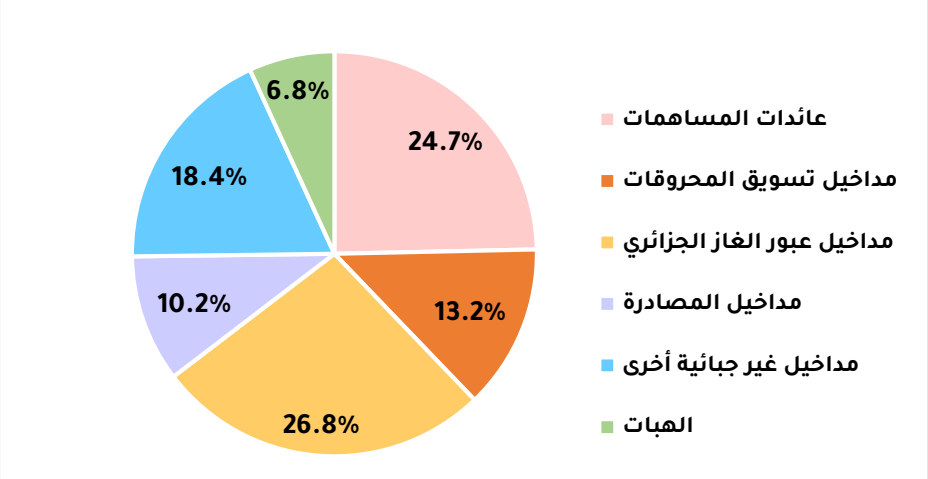

II. موارد الخزينة

تم ضبط تقديرات موارد الخزينة لسنة 2024 بـ 28708 م.د وتتأتى من موارد اقتراض لحد 28188 م.د ومن موارد خزينة أخرى لحد 520 م.د

جدول عدد 13: موارد الخزينة 2021-2024 (بحساب م.د)

	2021	2022	تحيين 2023	ق.م 2024
جملة موارد الاقتراض	**14 225**	**18 280**	**21 931**	**28 188**
الاقتراض الخارجي	**7 456**	**7 777**	**10 563**	**16 445**
قروض خارجية موظفة	*1 560*	*1 685*	*1 725*	*1 775*
قروض معاد إقراضها	*227*	*126*	*200*	*200*
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	*0*	*353*	*134*	
قروض دعم الميزانية	*5 670*	*5 613*	*8 504*	*14 470*
السوق المالية العالمية				
الاقتراض الداخلي	**6768**	**10503**	**11368**	**11743**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**7 260**	**1 390**	**3 948**	**520**
استخلاص أصل القروض	218	250,9	200	200
موارد خزينة مختلفة	7042	1139,3	3748	320
جملة موارد الخزينة	**21 485**	**19 670**	**25 879**	**28 708**

توقعات موارد الإقتراض لسنة 2024:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2024 بحوالي 28188 م د موزعة كما يلي:

جدول عدد 14 : توقعات موارد الإقتراض لسنة 2024 (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024
مجموع موارد الاقتراض	**18280**	**21931**	**28188**
الاقتراض الداخلي	**10503**	**11368**	**11743**
رقاع الخزينة 52 أسبوع	4776	5105	5805
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2412	1821	2375
القرض الرقاعي الوطني	2975	3284	2870
القرض البنكي بالعملة	340	1158	693
الاقتراض الخارجي	**7777**	**10563**	**16445**
قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	1685	1725	1775
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	353	134	0
قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	126	200	200
قروض دعم الميزانية	**5613**	**8504**	**14470**
السوق المالية العالمية	0	0	0

- **قروض دعم الميزانية المنتظرة لسنة 2024** في حدود **14470 مليون دينار**:
  - صندوق النقد العربي ما يعادل 38 مليون دولار
  - البنك الدولي 63 مليون أورو
  - البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: 400 مليون دولار.
  - الجزائر 300 مليون دولار
  - العربية السعودية 500 مليون دولار
  - قروض أخرى في حدود 3200 مليون دولار

و يحوصل الجدول الموالي موارد قروض دعم الميزانية حسب المصدر:

جدول عدد 15 : قروض دعم الميزانية (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024
قروض دعم الميزانية	**5613**	**8504**	**14470**
صندوق النقد العربي	118	120	122
البنك العالمي	605	385	218
البنك الافريقي للتنمية	0	0	0
الاتحاد الأوروبي	966	0	0
البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد	2089	2810	1264
العربية السعودية	0	1253	1594
الجزائر	1478	1417	965
اليابان JICA	0	268	0
إيطاليا	0	170	0
الوكالة الفرنسية للتنمية	32	33	0
ألمانيا KFW	326	0	0
قروض أخرى	0	2048	10307

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024

1- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 11 المؤرخ في 13أفريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

2- وللتذكير، ينص المنشور المذكور أعلاه إلى أنه نظرا للإطار الحالي المتسم بالضبابية وعدم الاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي واعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتوفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والاحاطة بالفئات الهشة من جهة ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود من جهة اخرى، فقد انطلقت الحكومة خلال سنة 2022 في إرساء خطة على المدى القصير والمتوسط تنبني على رؤية استراتيجيّة تمكن من ضبط سياسات لمعالجة الانكماش الاقتصادي واستعادة الديناميكيّة المرجوّة للحفاظ على التّوازنات الكبرى للاقتصاد وللماليّة العموميّة.

وتتمثل أولويات وأهداف هذه الرؤية الاستراتيجية فيما يلي:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، يضمن العدالة الاجتماعية ويحقق المساواة للجميع نساء ورجالا باعتبار كافة اختلافاتهم ومراعي للتغييرات المناخية.
- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.
- تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الملائمة بهدف ضمان نسق نمو إيجابي ودائم والمحافظة على ديمومة المالية العمومية من خلال التحكم في عجز الميزانية ونسبة المديونية.
- إرساء الإصلاحات الجبائية اللازمة لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية على المنظومة الجبائية الوطنية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية.
- مساندة الفئات الاجتماعية الهشة.
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام.

- مواصلة استحثاث المجهودات نحو تبنى منوال تنمية يعتمد الاتجاه التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر بتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر.

- العمل على تطويع وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة مختلف الازمات للتقليص من تداعياتها وأثارها السلبية ضمانا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- بلورة إجراءات عملية تساهم في الاتجاه نحو الاقتصاد الأزرق باعتباره يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية بها، ومكافحة التلوث البحري بشتى أنواعه، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي في البحار والمناطق الساحلية الذي من شأنه أن يساهم في تكوين الثروة وإحداث فرص الشغل وضمان ديمومة الموارد الطبيعية.

-3 وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 في مستوى 59805 م.د مقابل 56071 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة 3734 م.د تمثل نسبة 6.7% (وزيادة بـ 5884 م د أو 10.9 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023).

-4 وتوزع نفقات ميزانية سنة 2024 على النحو التالي:

جدول عدد 16 : نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام (بحساب م.د)

الأقسام	ق م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	22 773	22 773	23 711
نفقات التسيير	2 314	2 314	2539
نفقات التدخلات	17 222	19 168	19 696
نفقات الاستثمار	4 692	4 692	5 274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
نفقات التمويل	5 307	5842	6 838
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 556	1 225	1 680
المجموع العام	**53 921**	**56 071**	**59 805**

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 17 863 م د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 ما قدره **77 868 م د** (منها 200 م د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

5- وتجــدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبـغة التنموية ستبلغ في سنة 2024 ما قدره**347 10 م د** توزع حسب التبويب الجديد كالتالي:

جدول عدد 17 : النفقات ذات الصبغة التنموية (بحساب م.د)

الأقسام	ق م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	4 467	4 467	5 006
نفقات الاستثمار	4 693	4 693	5 274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
الجملة	**9 217**	**9 217**	**10 347**

6- ويتضمن المبلغ الاجمالي للنفقات (**805 59 م د**) منحا لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة **2912 م د** تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود **2188 م د** لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات **5100 م د**.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

جدول عدد 18 : ميزانية المؤسسات العمومية حسب مصادر تمويلها و حسب نوعية النفقات (بحساب م.د)

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024
نفقات التأجير	1 372	1429	755	828	2 127	2257
نفقات التسيير	959	1073	1 026	1099	1 985	2172
نفقات التدخل	159	410	208	261	367	671
المجموع	**2 490**	**2912**	**1 989**	**2188**	**4 479**	**5100**

7- وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 81 دولار للبرميل من نوع "البرنت".
- تخصيص مبلغ **337 11 م.د** للدعم المباشر يهم:

المواد الأساسية	3 591 م د
المحروقات والكهرباء	7 086 م د
النقل	660 م د

8- وتتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2024

جدول عدد 19: توزيع الاعتمادات حسب المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2024 (بحساب 1000 د)

المهمات والمهمات الخاصة	قانون المالية 2023	ق م ت 2023	تقديرات 2024
1- مجلس نواب الشعب	36 000	36 000	38 553
2- المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3- رئاسة الجمهورية	191 000	191 000	200 400
4- رئاسة الحكومة	252 613	252 613	272 302
5- مهمة الداخلية	5 697 400	5 697 400	5 822 000
6- مهمة العدل	908 000	908 000	946 594
7- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	331 000	331 000	344 000
8- مهمة الدفاع الوطني	3 750 000	3 750 000	4 086 848
9- مهمة الشؤون الدينية	180 140	180 140	187 000
10- مهمة المالية	1 184 000	1 184 000	1 358 000
11- مهمة الإقتصاد والتخطيط	930 000	930 000	950 150
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	83 500	83 500	88 618
13- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 965 000	1 965 000	2 202 075
14- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	5 971 200	7 332 200	7 406 000
15- مهمة التجارة و تنمية الصادرات	2 689 280	3 971 280	3 759 300
16- مهمة تكنولوجيات الإتصال	150 150	150 150	175 150
17- مهمة السياحة	174 000	174 000	180 000
18- مهمة التجهيز والإسكان	1 883 500	1 883 500	1 970 000
19- مهمة البيئة	414 562	414 562	459 400
20- مهمة النقل	1 011 475	1 011 475	1 051 031
21- مهمة الشؤون الثقافية	395 000	395 000	414 300
22- مهمة الشباب والرياضة	856 000	856 000	922 164
23- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	239 000	239 000	248 900
24- مهمة الصحة	3 660 000	3 660 000	3 930 000
25- مهمة الشؤون الإجتماعية	3 302 000	2 605 300	2 852 000
26- مهمة التربية	7 550 000	7 550 000	7 917 500
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 153 000	2 153 000	2 277 238
28- مهمة التشغيل والتكوين المهني	990 612	990 612	999 589
29- المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051	4 051	2 207
30- المحكمة الدستورية			
31- محكمة المحاسبات	31 500	31 500	32 986
32- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	74 000	74 000	192 469
33- نفقات التمويل	5 307 000	5 842 000	6 838 000
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 556 017	1 224 717	1 680 226
الجملة العامة	**53 921 000**	**56 071 000**	**59 805 000**

ا- نفقات التأجير :

9- ضبطت نفقات التأجير لسنة 2024 في مستوى **711 23 م د** مقابل **773 22م د** مرسمة لسنة 2023 أي زيادة بنسبة **4.1%**.

ولضبط هذه النفقات تم التأكيد ضمن منشور إعداد ميزانية 2024 المشار إليه أعلاه إلى ضرورة الشروع في تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي تم إقرارها على المدى المتوسط ومزيد العمل وبذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الخام لاستعادة التوازنات المالية وتأمين ديمومة الميزانية.

وتبعا لذلك، وبهدف مواصلة تطبيق برنامج إصلاح الوظيفة العمومية ولمزيد التحكم في كتلة الأجور سيتم التركيز على التوجهات التالية:

- **إجراءات عاجلة للتحكم في كتلة الأجور من خلال:**

✓ ترشيد برامج الزيادات في الأجور.

✓ التحكم في الانتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والانتدابات ذات القيمة المضافة لبعض القطاعات خاصة ذات الصبغة الفنية والتقنية.

✓ مواصلة التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين خاصة بالنسبة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة العدل.

✓ الحرص على تطبيق اتفاق 15 سبتمبر 2022 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.

✓ الحرص على تطبيق أحكام الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بترشيد الترفيع في سن التقاعد.

✓ التحكم في نسب الترقيات السنوية بأن لا تتجاوز نسبة 20 % باستثناء الأسلاك التي تضبط نصوصها الخاصة نسب الترقية.

✓ عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة.

✓ مزيد ترشيد منح الساعات الإضافية في اتجاه إسناد استراحة تعويضية في حالة القيام فعليا بساعات إضافية.

- **اعتماد برامج مستحدثة للتخفيض من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية:**

✓ مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022.

✓ الانطلاق في تطبيق أحكام الأمر عدد387 بتاريخ 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

✓ التشجيع على الإنتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022 والدعوة إلى مزيد التعريف بالآلية.

10- وتبعا لذلك، تمثل نفقات التأجير المشار إليها أعلاه:

- **13.5%** من الناتج المحلي الخام مقابل **14.4 %** مقدرة لسنة 2023.
- **39.6%** من نفقات ميزانية الدولة مقابل **40.6 %** مقدرة لسنة 2023.

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **939 م د** ، مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 ،أساسا كالآتي:

- انتدابات 2024 وتعديل انتدابات 2023	270 م د
- الانعكاس المالي السنوي للبرنامج العام للزيادات في الأجور	780 م د
- ترقيات 2024 وتعديل ترقيات 2023	100 م د
- تقاعد 2024 وتعديل تقاعد 2023	-300 م د

وتوزع الانتدابات **الجديدة** والبالغة **13 586** خطة على القطاعات كما يلي:

✓ وزارة التربية	**2372 خطة**
• حاملي الإجازة التطبيقية (دفعة 2022)	2272 خطة
• خريجي دار المعلمين العليا	100 خطة
✓ وزارة الدفاع الوطني	**3094 خطة**
• خريجي مدارس التكوين	2595خطة
• انتدابات أخرى	499 خطة
✓ وزارة الداخلية (خريجي مدارس التكوين)	**1998 خطة**

- ✓ **خريجي مدارس التكوين الأخرى** **820 خطة**
  (المدرسة الوطنية للإدارة) (50 خطة)
  (IFID . IEDF. DOUANES) (30 خطة)
  (خريجي دار المعلمين العليا) (20 خطة)
  (قضاة) (150 خطة)
  (خطط مختلفة سجون وإصلاح) (570 خطة)
- ✓ وزارة الصحة **3000 خطة**
- ✓ وزارة الشباب والرياضة **500 خطة**
- ✓ وزارة التجارة **200 خطة**
- ✓ وزارة الفلاحة والموارد المائية **255 خطة**
- ✓ وزارة الشؤون الثقافية **100 خطة**
- ✓ وزارة الأسرة والمرأة والطفولة **100 خطة**
- ✓ وزارة المالية **685 خطة**
- ✓ خطط مختلفة (رئاسة الجمهورية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الصناعة، وزارة التجهيز، وزارة البيئة، وزارة النقل، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة التعليم العالي...) **462 خطة**

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه يضاف إلى هذه الانتدابات 6000 خطة في إطار تسوية قسط جديد من أعوان الحضائر بعنوان سنة 2024.

11- وعملا بمقتضيات الفصل 45 من القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة المطة الخامسة منه والمطة الثانية من الفصل 70، تم ضبط العدد الجملي للاعوان المرخص فيهم في حدود 961 656 عونا.

ويشمل هذا العدد الأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2024 لفائدة كل من مجلس نواب الشعب(الإداريون) ورئاسة الجمهورية ومحكمة المحاسبات ومختلف الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة بما في ذلك الانتدابات التي سيتم تجسيمها في إطار تسوية قسط من عملة الحضائر.

II- نفقات التسيير

12- تقدر نفقات التسيير لسنة 2024 بـ **2 539 م د** مقابل **2314 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة 225 م د تمثل نسبة 9.7 %.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا المبلغ يحتوي على اعتمادات في حدود 200م.د تم ترسيمها استثنائيا لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.

13- وللضغط على هذه النفقات تم الحرص على تطبيق الإجراءات التالية:

- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية.
- التسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية، والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.
- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج مع المحافظة على نفس الاعتمادات المرسمة سنة 2023 على أقصى تقدير.
- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

14- وتوزع نفقات التسيير لسنة 2024 بين **1466 م د** بعنوان نفقات تسيير للوزارات و**1073 م د** كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2024 الموظفة لنفقات التسيير بـ**1099 م د** لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية **2172 م د**.

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

جدول عدد 20 : نفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية (بحساب م.د)

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	448	662	1110
تكنولوجيات الاتصال	2	187	189
التربية	157	20	177
التعليم العالي والبحث العلمي	104	41	145
الدفاع الوطني	74	42	116
العدل	58	6	64
التشغيل والتكوين المهني	46	3	49
الداخلية	29	6	35
الشباب والرياضة	33	14	47
الثقافة	19	5	24
وزارات أخرى	103	113	216
الجملة	**1073**	**1099**	**2172**

III- نفقات التدخل دون الدعم :

15- تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2024 بـ **359 8 م د** مقابل 390 8 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 و 693 7 م د محينة لسنة 2023 .

16- وتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3353م د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود5006 م د.

17- وستمكن اعتمادات نفقات التدخلات أساسا من تمويل:

	تقديرات 2024 (م.د)
النهوض بالفئات محدودة الدخل	1348
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	869
المنح والقروض الجامعية	224
حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي	800

18- النهوض بالفئات محدودة الدخل:

تمّ تخصيص اعتماد يقدّر بـ **1348 م د** بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2024، وستوظّف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي:

✓ **دعم للفئات محدودة الدخل** تهمّ أساسا:

- منح قارّة بـ 240د شهريّا لفائدة 330 ألف عائلة محدودة الدخل علاوة على إسناد 10د شهريّا لكلّ طفل سوي في سنّ الدراسة و20د شهريّا للطفل المعاق بمبلغ جملي 980 م د.
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 34 م د.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 63 م د.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ 8 م د.
- مجانية النقل البرّي لأبناء العائلات المعوزة: 3 م د.
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشّة: 10 م د.
- منحة شهرية قدرها 30د لفائدة الأطفال دون 6 سنوات بحساب 220 ألف منتفع بمبلغ قدره 75 م د.

✓ **رعاية المعوقين** تهمّ أساسا:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 3 م.د.
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 40 م.د.
- تسيير مراكز رعاية المسنّين والمعوقين ومركّبات الطفولة ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة بتكاليف قدّرت بـ 62 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفئات محدودة الدخل تتمتّع من جهة أخرى بالتغطية الصحّية وتتوزّع بين :

- بطاقات العلاج المجاني في حدود 345.000.
- بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 650.000.

19- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:

تقـدر الاعتمادات المخصصة لدعـم الجماعـات المحلية بـ **869 م د** مقابل **863 م د** مرسمة سنة 2023 وذلك باعتبار الاعتمادات المرسمة بصندوق التعاون بين الجماعات المحلية، وتأتي هذه الاعتمادات لمزيد تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية وتمكينها من تسيير شؤونها طبقا للتراتيب والقوانين الجاري بها العمل.

وقد تم ضمن هذا الصندوق الخاص، دمج دعم الدولة السنوي المسند لفائدة الجماعات واعتمادات صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

ويوزع هذا المبلغ كالآتي:

- **836.0 م د** بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية،
- **6.0 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية،
- **27.0 م د** بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،

وسيتم توزيع اعتمادات الصندوق الخاص طبقا للمقاييس المعتمدة في الغرض وأخذا بعين الإعتبار للنصوص الترتيبية الصادرة في الغرض.

20- المنح والقروض الجامعية:

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **223.7 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **156.7 م.د** لتشمل **104646 طالبا** وهو ما يمثل**41%** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **256009 طالبا.**

هذا بالإضافة إلى حوالي **2813 طالبا** سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **43.9م د**، وذلك باعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر.

وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ **3.9 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ **1.1 م د** بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ **18.0 م د** لفائدة **36 ألف طالب** بعنوان منحة الاندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ **500 دينارا.**

21- أما بالنسبة لنفقات **التدخلات ذات الصبغة التنموية** والتي تبلغ **5006 م د،** فإنها تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان دعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية.

IV- نفقات الدعم :

22- تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2024 ما قدره **11337 م د** وهو ما يمثل:

- **19 %** من جملة نفقات ميزانية الدولة
- **6.5%** من الناتج المحلي الاجمالي.

23- دعم المحروقات:

تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2024 بحوالي 8033 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- ✓ معدل سعر النفط: 81 دولار للبرميل من نوع البرنت
- ✓ حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5.618 مليون طن معادل نفط أي زيادة بحوالي 2% بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2023 (5.522 م ط.م.ن)،
- ✓ حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بـ 4299 مليون طن مقابل 4036 مليون طن في التقديرات المحينة لسنة 2023 أي زيادة بحوالي 6.5%،
- ✓ زيادة في الكميات الموردة من الغاز الطبـيعي الجزائري بـ 6.4% لتبلغ 3038 مليون طن معادل نفط مقابل 2856 مليون طن معادل نفط في التقديرات المحينة لسنة 2023،
- ✓ تسديد قسط بـ 120 م د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل شراءات مواد نفطية من شركة أرامكو (بعنوان خلاص جزء من باقي متخلدات منحة الدعم التكميلية لسنة 2019)
- ✓ إدراج 100 م د كخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018.

علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 144 م د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادةبـ 57 م د في النفقات المذكورة.

ويقترح تمويل هذه الحاجيات (8033 م د) على النحو التالي:

- ✓ 577 م د: توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الإحتياطي،
- ✓ 370 م د: إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك التوزيع،

- ✓ 7086 م د: منحة بميزانية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

ويبرز الجدول التالي هيكلة تمويل حاجيات منظومة المحروقات:

جدول عدد 21: تمويل حاجيات منظومة المحروقات (بحساب م.د)

حاجيات التمويل الصافية (م د)	**8033**
- توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الاحتياطي	577
- إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك التوزيع	370
منحة الدولة (م د)	**7086**
- الشركة التونسية لصناعات التكرير	3067
- الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	4019

24- دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2024 رصد اعتمادات في حدود **3591 م د** مقابل **3805 م د** محينة سنة 2023.

وتتوزع حاجيات الدعم المرسمة لسنة 2024 كما يلي :

المواد	**مبلغ الدعم**
الحبوب	2446 م د
الزيت النباتي	380 م د
الحليب	524 م د
العجين الغذائي والكسكسي	190 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	41 م د
الجملة	**3591 م د**

25- دعـم النقـل العمـومي:

يقترح بالنسبة لسنة 2024 رصد اعتماد في حدود **660 م.د** مقابل **640 م.د** سنة 2023 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

جدول عدد 22 : توزيع دعم النقل العمومي حسب الشركات (بحساب م.د)

الشركات	ق م 2023	تقديرات 2024	التطور %
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	76.0	76.0	0.0
الشركات الجهوية للنقل	393.0	400.0	1.8
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	3.0	3.0	0.0
شركة نقل تونس	141.0	153.0	8.5
شركة الخطوط التونسية السريعة	10.0	10.0	0.0
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	17.0	18.0	5.9
الجملة	**640**	**660**	**3.1**

V- نفقات الاستثمار و العمليات المالية :

26- تبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2024 ما قدره **5341 م.د** مقابل 4750 م د مرسمة سنة 2023.

27- وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية. أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

28- وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 موزعة حسب المهمات:

رئاسة الحكومة

تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة **2024** بـ**17 م د** دفعا موزعة أساسا كالآتي:

- **المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية : 5 م د**

بعنوان الاستثمارات المباشرة ستخصّص لمشاريع وبرامج التنمية للمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة، وتتمثل أهم المشاريع في مواصلة تركيز منظومة المراقبة الأمنية بقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جملية محينة تقدر بـ **4 م د** وباعتمادات دفع قدرها **1 م د** وتهيئة وصيانة المقر الكائن بشارع الحرية باعتمادات دفع قدرها **0.3م د**، واستكمال تهيئة مقر رئاسة الحكومة ببرج زوارة بوشوشة باعتمادات دفع تقدر بـ **0.3م د** بالإضافة إلى مشروع تهيئات مختلفة بمقر الوزارة باعتمادات دفع قدرها **0.3 م د**.

كما سيتم ترسيم اعتمـــادات قدرها **0.8 م د** لفائدة مؤسسة الأرشيف الوطني منها **0.6 م د** لمواصلة إنجاز مشروع تجديد منظومة الوقاية من الحرائق، وترسيم اعتمادات قدرها**0.8م د** لفائدة المحكمة الإدارية بعنوان تهيئات مختلفة لمقراتها واقتناء برمجيات إعلامية كما تم تخصيص اعتمادات دفع قدرها **0.2م.د** لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة لمواصلة إنجاز مشاريعها التنموية ومن أهمها اقتناء معدات وتطبيقات إعلامية.

- **المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة:**

12.1 م د بعنوان التدخل لتمويل مشاريع استثمار لفائدة المؤسسات العمومية غير الادارية برئاسة الحكومة والهيئات العمومية المستقلة، حيث سيتم أساسا رصد اعتمادات دفع قدرها**5.5 م د** لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وتعصير وتجديد تجهيزات الطاقة. بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات دفع قدرها **2.6م د** بعنوان اقتناء تجهيزات إذاعية خفيفة لمؤسسة الإذاعة التونسية ودعم التجهيزات وصيانة مقرات الإذاعات الجهوية. وقد تم ترسيم اعتمادات دفع لوكالة تونس إفريقيا للأنباء تقدر بـ **1.1م د** لتجديد تجهيزاتها الفنية والإعلامية. كما سيتم خلال سنة

2024 ترسيم اعتمادات دفع قدرها**0.6 م د** لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" ستخصص بالأساس لتهيئة بناية وفضاءات المقر.
كما سيتم تمكين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص سنة**2024** من نفقات تدخل ذات صبغة تنموية تقدر بـ **0.8 م د** مخصصة أساسا لتهيئة وتجهيز مقر الهيئة واقتناء منظومات إعلامية.

الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب، سيتم خلال سنة 2024 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية قدرها **267.3 م.د** وذلك لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بالوزارة باعتمادات تعهد قدرها **1.2 م د** واعتمادات دفع حددت بحوالي **15.2م د**.
- دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك باعتمادات تعهد قدرها**4.0 م د** ودفع في حدود **4.0 م د**.
- خلاص اقتناء أراضي وعقارات مصادرة لفائدة الحرس الوطني باعتماد دفع **23.7 م د** ولفائدة **القطب الأمني بما قدره 4.4 م د تعهدا و2.4 م د دفعا.**
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي باعتمادات تعهد قدرها **42.0 م د** واعتمادات دفع قدرها **36.650 م د** لبناء وترميم وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطنيّين.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني باعتمادات تعهد قدرها **79.9 م د** وباعتمادات دفع في حدود **80.7 م د** لاقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة اتصالات وقطع غيار لفائدة قوات الأمن الداخلي واقتناء تجهيزات فنية ومعدات لمراقبة حركة المرور وقطع غيار للخافرات واقتناء خافرات وزوارق مع العمل على مواصلة تجهيز طلائع الحرس الوطني. كما سيتواصل تجهيز جهاز الشرطة الفنية والعلمية مع العمل على اقتناء معدات الكشف عن المعادن. كما سيتم تمويل برنامج إكساء الامن الوطني والحرس الوطني واضافة إلى اقتناء تجهيزات خاصة لفائدة جواز السفر البيومتري.
- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها بإعتمادات تعهد إضافية قدرها **10.9م د** وباعتمادات دفع في حدود **8.8 م د**.

- استكمال بناء المعهد العالي للعلوم الأمنية بالنفيضة وذلك بتخصيص إعتماد تعهد لفائدته في حدود **15.0 م د** وإعتماد دفع قدره **8.0 م د**.
- دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال إقتناء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـ **20.0 م د**.
- دعم مركز الإعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الإعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته، وللغرض تم تخصيص اعتمادات قدرها **10.3 م د** بعنوان سنة 2024، منها **0.3م د** بعنوان إنجاز منظومة معلوماتية لمتابعة خدمات النظافة لفائدة الشؤون المحلية.
- تخصيص إعتمادات تعهد قدرها **0.115م د** ودفع في حدود **1.115 م د** وذلك لتمويل اقتناءات برنامج الشؤون المحلية من تجهيزات إدارية ونفقات الاكساء للعملة.
- تخصيص إعتمادات تعهد ودفع في حدود **3.1 م د** وذلك لتمويل الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات باعتماد قدره **2.5 م د** مع تخصيص **0.6م د** لاحداث مركزين لفرز النفايات بكل من بلدية نابل وقليبية.
- تخصيص كامل الإعتماد المقدر بـ **22.0 م د** والمرسم ضمن صندوق أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خصوصية لفائدة مصالح وزارة الداخلية.

الشؤون المحلية:

تقدر الاعتمادات المقترح ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ **139.0 م د**.

وسيتم من ضمنها أيضا تخصيص إعتمادات قدرها 125 م د لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن الشغل على المستوى الجهوي.

وتوزع الاعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحليّة حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد **3505** لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في شكل مساعدات.

وسيتم توظيف المبلغ المذكور **بعنوان مساعدات إجماليّة غير موظّفة** تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحليّة على أساس مقاييس أهمها عدد السكان والطاقة الجبائيّة لكل جماعة محليّة بما يضمن التميز الإيجابي وتقليص فوارق التنمية بين الجماعات المحليّة.

وتتلخص أهم تدخلات الصندوق خلال سنة **2024** في:

- المساعدات غير الموظّفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط **125.0 م د**.
- تحمل الدولة لمختلف الأداءات المستوجبة على الهبات والقروض المسندة من بعض الممولين الأجانب:**14.0 م د (Ficol 1 ET 2).**

الدفاع الوطني

- في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة **2024** تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **747.9 م ل**إنجاز برامج ومشاريع منها :
- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص اعتمادات دفع في حدود **209.6 م د**.
- تدعيم التجهيزات الإداريــة والإعلاميـة للهيـاكل والمؤسسات العسكرية بـ**11,950 م د**.
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره **463 م د** للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.
- دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية ومعاضدة مجهود الدّولة في تنمية منطقــتي رجـيـم معــتوق والمحدث من ولاية قبلي باعتمادات دفع قدرها **20.4 م د**.
- تعزيز الإحاطة الصحية والاجتماعية للعسكريين ومنظوريهم من خلال مواصلة دعم التعاونيات التابعة لوزارة الدفاع الوطني وتركيز المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس وديــوان الضيــعات العسكريـة باعتمادات دفع تقدّر بـ **42.9 م د**.

العدل

تمثّل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامّة من ركائز دولة القانون. ولأنّه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة.

وفي هذا الإطار فإنّ الرّؤية الاستراتيجية لمهمة العدل تركزت أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجّه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاذ إليها عبر تقديم خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلّقة بمختلف المواد والتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها. بالإضافة الى تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكلّ فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل.

فخلال سنة **2024** تدعّمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها **51.7 م د** موّزعة كما يلي:

بالنسبة إلى المصالح العدلية، خصّصت في ميزانيتها إعتمـادات دفع قدرها **16.0م د** لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع بصدد الانجازعلى غرار تهيئة وتوسعة وتجهيز المحاكم بمختلف درجاتها (**10.0 م د**)

وبنـاء مجمعـات للأرشيـف وإدارات جهويـة بكل من صفـاقس وبنـزرت والمنسـتير (**1.7 م د**) بالإضافة إلى تدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف (**5.2 م د**)

أما بالنسبـة الى المصـالح السجنيّة، فقد خصصت لفائدتـه اعتمـادات دفع قدرها **29.7 م د** استكمال تمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية المتعهد بها في السنوات السابقة والتي تهدف بالأساس لتحسين ظروف إقامة السجين عبر تهيئة وتوسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية. كما تضمن تأهيله لإعادة إدماجه في المجتمع وذلك عبر تشريكه في برامج التكوين متعدد الاختصاصات.

ومن أهم النفقات الاستثمارية نذكر ما يلي:

- تهيئة وتوسيع السجون ومراكز التأهيل **14.9 م د**
- تجهيز ورشات التأهيل والسجون **3.5 م د**
- تجهيزات ذات صبغة امنية **6.3 م د**

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود **12.3 م د** ستخصص أساسا لتمويل البرامج والمشاريع التالية:

- تهيئات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قـدره **0.2 م د**.
- مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقرالبعثةببروكسال**2.0 م د**.
- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، حيث تم رصد مبلغ قدره **3.0 م د** بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.
- مواصلة مشروع حماية مباني الوزارة من الحرائق **0.5 م د**
- بناء مقري السفارة والاقامة بأديس أبابا **2.0 م د**
- مواصلة بناء مكتب مصادقة دراسات **0.3 م د**
- مواصلة تهيئة وتأهيل محطة توصيل الكهرباء **0.6 م د**
- بناء ملحق لمقر الوزارة (دراسات) **0.3 م د**
- تهيئة وتجهيز قاعة الاجتماعات الكبرى **0.5 م د**
- توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره **0.3م د**.
- مواصلة برنامج تحسين المعدات بالإدارة المركزية**0.5 م د**
- اقتناء وسائل نقل للمراكز بالخارج **1.0 م د**
- مواصلة مشروع تجديد وتجهيز التكييف المركزي **0.4 م د**

الشــؤون الدينيـــة

يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد **3.0م د** للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره **1.1م د** بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ **0.2 م د** لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة والاداراة الجهوية بتونس: **0.8 م د.**
- تكملة بناء إدارات جهوية للشؤون الدينية بكل من ولايات باجة والمهدية وسليانة باعتماد قدره **0.8 م د**.

كما تمّ رصد اعتمادات بمبلغ **16.6 م د** بعنوان صيانة وتهيئة وتأثيث وتنظيف وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

المالية

سيتم خلال سنة 2024 رصد اعتمادات جملية قدرها **101.8 م د تعهدا** و**155.8 م د دفعا** بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية موزعة كما يلي:

- ❖ **70.2م د** تعهداو**124.3 م د** دفعا بعنوان نفقات الاستثمار
- ❖ **31.5 م د** تعهدا ودفعا بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية

I. تتوزع الاعتمادات المرصودة تعهدا ودفعا بعنوان نفقات الاستثمار حسب البرامج كما يلي:

- برنامج الديوانة: **45.3 م د** تعهدا و **67.1 م د** دفعا
- برنامج الجباية: **6.2 م د** تعهدا و **16.0 م د** دفعا
- برنامج المحاسبة العمومية: **9.4 م د** تعهدا و **32.0 م د** دفعا
- برنامج مصالح الميزانية: **2.3 م د** تعهدا و **2.8 م د** دفعا
- برنامج الدين العمومي: **0.04 م د** تعهدا و **0.04 م د** دفعا
- برنامج القيادة والمساندة: **6.4 م د** تعهدا و **6.8 م د** دفعا

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ المحاور الاستراتيجية ولتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها:

- **تدعيم مجهود المصالح الديوانية** في مهامها الاقتصادية والجبائية والأمنية من خلال رصد إعتمادات لفائدة جملة من البرامج والمشاريع نذكر منها:
  - دراسات متعلقة بالبناءات :**1.2 م د** تعهدا و**2.2 م د** دفعا.
  - تهيئة وتجهيز مراكز التكوين الديواني: **0.3م د** دفعا
  - بنـاء وتهيئة مراكز ومحلات الديوانة:**8.3 م د** تعهدا و**18.3 م د** دفعا.

وتتوزع هذه الاعتمادات كما يلي:

- برنامج تهيئة وصيانة مقرات الديوانة:**2.9 م د** تعهدا و **5.1 م د** دفعا.
- مشاريع بناء مقرات للديوانة:**5.4م د**دفعاو**13.2م د**
- تجهيز محلات الديوانة:**35.7م د** تعهدا و**45.0م د** دفعا. توزع هذه الاعتمادات كما يلي:

✓ استكمال مشروع "اقتناء وتركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية وتطوير الشبكة الراديوية بالجنوب الغربي بكلفة قدرها **22 م د**: رصد اعتمادات دفع قدرها **3.6 م د**.

- ✓ تنفيذ البرنـامج السنـوي لإكساء الأعــوان الخـاضعين للزي النظامي : **12.0 م.د** تعهدا و**6.0 م د** دفعا.
- ✓ برنامج اقتناء معدات خصوصية لمصـالح الديـوانة:**2.0م د** تعهدا و5.0 م د دفعا.
- ✓ اقتناء المعدات الإعلامية: **2.0 م د** تعهدا و**2.1 مد** دفعا.
- ✓ اقتناء أجهزة سكانار:**11.0 م د** تعهدا و **11.0 م د** دفعا.
- ✓ برنامج تأهيل المنظومة المعلوماتية"سندا":**6.0 م د** تعهدا و **5.0 م د** دفعا.
- ✓ اقتناء أجهزة كرشم إلكتروني:**2.5 م د** تعهدا ودفعا.

- **تدعيم مجهود مصالح الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص** في تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقيــة. وقد تم لهذا الغــرض رصد اعتمـادات قدرهــا **15.6 م د** تعـــــهدا و **48.0 م د** دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:
  - بناءات إدارية **0.3 م د** تعهدا و **2.9 م د** دفعا
  - تجهيزات إدارية: **0.7 م د** تعهدا **1.6 م د** دفعا
  - بناء وتهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة: **13.5 م د** تعهدا و**36.5 م د** دفعا.
  - اقتناء معدات اعلامية: **1.0 م د** تعهدا و**6.8 م د** دفعا.

- **تدعيم مجهودات المصالح المركزية في مهامها والتي تشرف على التصرف في ميزانية الدولة والتصرف في الدين العمومي والتمويل والمساهمات وقيادة ومساندة برامج المهمة:** تم رصـد اعتمـــادات قدرها **9.2 م د** تعهدا و**9.2 م د** دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:
  - بناءات إدارية :**3.9 م د** تعهدا و**4.7 م د** دفعا
  - اقتناء معدات اعلامية:**0.7 م د** تعهدا و دفعا.
  - تجهيزات إدارية:**2.3 م د** تعهدا و **1.7م د** دفعا.

- البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية: **2.1 م د** تعهدا و **1.7 م د** دفعا لفائدة الإدارة العامة لتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى بالوزارة باعتبارها الوحدة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة وبالتصرف المالي وبمتابعة البرنامج.

يمول البرنامج المذكور عن طريق قرض (دعم ميزانية) من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الفرنسية للتنمية (مناصفة 40 م. أورو لكل منهما) وذلك بمقتضى اتفاقي قرضين بتاريخ 14 ديسمبر 2021. وسيتـــم تنفيذ هذا البرنــامج لمدة ستــة سنوات (2022-2027) وذلك بترسيم وتنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها ضمن ميزانيات مختلف الهياكل الوزارية وكذلك المؤسسات العمومية التي هي تحت إشرافها.

ويشتمل البرنامج على أربعة محاور تنفذها الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية والممثلة بالوحدات العملياتية:

المحور الأول: "تحسين الحد من مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية" الذي تشرف على تنفيذه وزارة التجهيز والإسكان (إدارة المياه العمرانية).

المحور الثاني: "تعزيز التأهب للكوارث" وتشرف على تنفيذه كل من وزارة النقل (المعهد الوطني للرصد الجوي) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للموارد المائية، الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى) ووزارة الداخلية (الديوان الوطني للحماية المدنية).

المحور الثالث: "تعزيز الحماية المالية" وتشرف على تنفيذه كل من وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للموارد والتوازنات، الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي) والهيئة العامة للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين.

المحور الرابع: "تعزيز التنسيق المؤسساتي لإدارة مخاطر المناخ والكوارث" ويشرف على تنفيذه كل من وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى) ووزارة البيئة (الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة).

وقد تم الاتفاق على آلية "**برنامج حسب النتائج**" لتنفيذ البرنامج والقيام بالسحوبات وفقا لمؤشرات تم تحديدها مسبقا. وستقوم محكمة المحاسبات بمهمة التدقيق فيما يتعلق بتحقيق المؤشرات فضلا عن التدقيق الخارجي لحسابات البرنامج سنويا.

كما يتضمن تمويل البرنامج مساهمة الدولة التونسية باعتمـاد قدره **20 م. أورو** تتضمن الاعتمادات السنوية المرسمة والتي تهم القطاعات والهياكل المتدخلة في البرنامج أي اعتمادات التأجير والتسيير والاستثمار. وهي مساهمة ذات طابع تقديري ولن تخضع مبدئيا للتدقيق.

II. فيما يتعلق بالاعتمادات المرصودة بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية المقدرة بـ31.5 م د تعهدا ودفعا فهي تضم تدخلات الدولة في الميدانين الاقتصادي الاجتماعي والتي تتوزع بالنسبة لسنة 2023 على النحو التالي:

- إسناد منحة قدرها **2.5 م د** بعنوان التدخلات لفائدة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية قصد المساهمة في برنامجه المتعلق بتجديد رصيده العقاري.
- مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ **250 م د** والذي انطلق منذ سنة 2017، وذلك بترسيم اعتمادات قدرها **29.0 م د** تعهدا ودفعا بعنوان القسط الأخير من هذا البرنامج باعتبار الاعتمادات المنجزة خلال الفترة 2017-2023 والبالغة **221 م د.**

الاقتصاد والتخطيط

سيتمّ سنة 2024 رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ **857م.د** بعنوان تدخـلات القـطاع مقابـل **839 م د** مرسّمـة سنـة 2023 أي بزيـادة تقـدر بـ 2,1 %ناتجة أساسا عن الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لخلاص أقساط مساهمات تونس في رأس مال المؤسسات المالية تبعا لتقلبات سعر الصرف ولإدراج مساهمة جديدة في رأس مال صندوق أفريقيا 50 وبرمجة اعتمادات هامّة لإستحثاث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة.

وتتعلق تدخلات القطاع أساسا بما يلي:

<u>البرنامج الجهوي للتنمية</u>:

سيتمّ خلال سنة 2024 ترسيم إعتمادات دفع بـ **550م د** ستخصّص أساسا لـ:

- **تحسين ظروف العيش**: سيتمّ رصد إعتمادات لتحسين ظروف العيش في حدود **302,5 م د** قصد دفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية والمساهمة في توفير المرافق الأساسية (التنوير العمومي والماء الصالح للشرب والطرقات والمسالك الريفية وتحسين السكن والتطهير والتكوين المهني)،

- **الحضائر الجهوية**: سيتمّ رصد مبلغ بـ **222.5 م د** لسنة 2024 لخلاص منح عملة الحضائر والمساهمات الاجتماعية في نظام الضمان الاجتماعي وعمولات البريد. وتجدر الإشارة، أنّه سيتمّ خلال سنة 2024 الشروع في إدماج الدفعة الثانية من عملة الحضائر بالوظيفة العمومية،

- **دعم التمويل الذاتي"إعتماد الإنطلاق"**: يقترح بالنسبة لسنة 2024، ترسيم إعتمادات بـ **25.0 م د** لدعم الأموال الذاتية للمستثمرين قصد مزيد دفع نسق إحداث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

برنامج التنمية المندمجة:

- سيتمّ خلال سنة 2024رصدإعتمادات دفع بـ **20 م د** على موارد القروض الخارجية الموظفة للإنتهاء من إنجاز مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة. كما سيتمّ رصد إعتمادات دفع بـ **80 م د** لاستكمال إنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج (**50 م د** على الموارد لعامة للميزانية و**30 م د** على موارد القروض الخارجية الموظفة)

- **برنامج التنمية المندمجة (القسطين الأول والثاني)**: بلغت الكلفة الجملية المحينة للقسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة ما قدره **552.9 م د** إلى موفى جوان 2023 (**423.0 م د** على ميزانية الدولة و**129.9 م د** على مصادر تمويل أخرى (بنوك وجمعيات)). وقد بلغت التعهدات بالنسبة للمشاريع المموّلة على ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2023 ما قدره **402.5 م د** أي ما يمثل 95.2 % من الكلفة المحينة، فيما بلغت الدفوعات **364 م د** أي 86.1 %من الكلفة المحينة.

- وستشهد سنة 2024 الانتهاء من الإنجاز المادّي لمختلف عناصر البرنامج واسترجاع مبالغ تسبقات ميزانية الدولة من المقرض الأجنبي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).

- وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة السحوبات على موارد قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة قد بلغت **184.8 م د** تونسي إلى موفى جوان 2023 وهو ما يعادل **25.4 م د** كويتي من جملة مبلغ قرض يساوي **42 م د** كويتي.

- **برنامج التنمية المندمجة (القسط الثالث)**: سيتمّ سنة 2024 مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة وتسريع نسق إنجازها. وقد

بلغت الكلفة الجملية المحينة لهذا القسط 1015 م د إلى موفى جوان 2023 (**715 م د** على ميزانية الدولة **و300 م د** على مصادر تمويل أخرى (بنوك وجمعيات)). وقد بلغت التعهدات بالنسبة للمشاريع المموّلة على ميزانية الدولة إلى موفى جون 2023 ما قدره **236.4 م د** أي ما يمثل 33.1 %من الكلفة المحينة، فيما بلغت الدفوعات **124.2 م د** أي 17.4%من الكلفة المحينة.

- ولتسريع نسق إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة، فقد تمّ ترسيم إعتمادات تعهد ودفع بما قدره **80 م د** لسنة 2024 ستخصّص لإنجاز العناصر الجماعية (حفر وتجهيز وتهيئة الآبار، تهيئة المناطق السقوية، إقتناء العقارات، تهيئة وتعبيد المسالك الريفية والطرقات، تبليط الأرصفة، التنوير العمومي، التزويد بالماء الصالح للشرب....).
- وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة السحوبات على موارد قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة قد بلغت 29.9 م د تونسي إلى موفى جوان 2023 وهو ما يعادل 3 م د كويتي من جملة مبلغ قرض يساوي **50 م د** كويتي.

التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024:

- سيتمّ خلال سنة 2024 رصد إعتمادات دفع بـ **56 م د** لمواصلة أشغال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وتبعا للتأخير الحاصل سنة 2023 لاقتناء التطبيقات الإعلامية وبعض التجهيزات والمعدات الضرورية للتعداد، سيقوم المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة 2024 بالشروع في مرحلة العدّ القبلي والتي يتمّ خلالها تقسيم الوحدات الإدارية إلى مناطق عدّ ثمّ إجراء عملية العدّ التجريبي للتأكّد من نجاعة المنهجية والأساليب والتطبيقات التي ستعتمد لجمع ومراقبة البيانات خلال مرحلة العدّ الفعلي. ثمّ المرور إلى مرحلة العدّ الفعلي ومن ثمّ مرحلة المسح البعدي بالإضافة إلى الحملة الدعائية. ويحتاج إنجاز هذه المراحل إعتمادات مالية هامّة قدّرت بـ**56 م د** ستخصّص لخلاص أجور ومنح التنقل والتكوين للأعوان المكلفين بالتعداد ولتغطية مصاريف كراء السيارات واستهلاك الوقود ولطباعة الأدلة والنشريات وغيرها من النفقات.

الاستثمار الخاص:

سيتمّ خلال سنة 2024 العمل على دفع الاستثمار الخاص وإقرار الإصلاحات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال:

- تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الإستثمار و رقمنة ودمج جميع مراحل صرف الامتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية لبقية الهياكل المعنية بالاستثمار الخاص مع ربطها بمنظومة البنك المركزي التونسي. وقد تمّ للغرض تخصيص اعتماد**70.7 م د** لسنة 2024 لفائدة الصندوق التونسي للاستثمار منها **70.0 م د** بعنوان منح للمشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المتحصّلة على مقررات إسناد امتيازات من اللجان الوطنية لإسناد الحوافز.

- مزيد تطوير وتحسين الخدمات الموجودة على المنصة الوطنية للاستثمار وربط الهيئة التونسية للاستثمار بشركائها في الاستثمار، وقد تمّ رصد إعتماد لفائدة الهيئة بـ **0.7 م د** لسنة 2024 منها **0.4 م د** لتجديد رخص المنظومة المعلوماتية للمستثمر وإقتناء برمجيات وتجهيزات إعلامية.

- دعم تدخلات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي على مستوى تطوير النشاط الترويجي للاستثمار بتونس لدى أوساط الأعمال العالمية وتنمية عمليات الشراكة بين المستثمرين المحليين ونظراءهم في الخارج. وقد تمّ تخصيص إعتماد لفائدتها بـ **2.5 م د** لسنة 2024.

- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص للاستفادة من التجارب والخبرات لا سيّما على مستوى اليقظة والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية.

التعاون المالي:

- سيتمّ خلال سنة 2024 الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لخلاص مساهمات الدولة التونسية في رأس مال المؤسسات المالية الدولية لتقدّر بـ **64.3 م د** وذلك مراعاة لتقلبات سعر الصرف. وستخصّص هذه الاعتمادات لـ:

- استكمال خلاص أقساط المساهمات المستوجبة في رأس مال المؤسسات المالية الدولية،

- برمجة النفقات المتعلقة بمساهمة جديدة في رأس مال صندوق إفريقيا 50.

التعاون الفني:

سيتمّ خلال سنة 2024 تخصيص إعتماد قدره **0.8 م د** قصد تطوير نشاط الوكالة التونسية للتعاون الفني والارتقاء بالخدمات التي تقدّمها. حيث ستعمل الوكالة على:

- إعتماد التحوّل الرقمي وأساليب العمل الحديثة لتعزيز الجدوى والكفاءة وسرعة الوصول إلى السوق ومرافقة المشغلين الأجانب والمترشحين والمتعاونين التونسيين،
- تطوير خدمة التوظيف بالخارج من خلال تدعيم التواجد بالأسواق التقليدية والبحث واستكشاف أسواق جديدة والمتوقع فيها،
- تنمية التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي من خلال تكثيف المشاركة في التظاهرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي وربط قاعدة بيانات الوكالة بشبكات الهيئات والمنظمات الناشطة في هذا المجال.

أملاك الدولة والشؤون العقارية

سيتم في سنة 2024 ترسيم نفقات ذات صيغة تنموية قدرها **13.4 م د** دفعا لتمويل جملة من البرامج السنوية والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

وتتوزّع هذه المشاريع على النّحو التالـي:

- **<u>بالنسبة للمشاريع المتواصلة</u>**:

- تتمثل بالأساس في مواصلة بناء مقرات للإدارات الجهوية لأملاك الدّولة والشّؤون العقارية بكل من ولايتي سيدي بوزيد وتوزر،
- مواصلة التهيئات بالإدارات المركزية وخاصة، البناية الكائنة بشارع 9 أفريل (مقر الإدارات العامة للاقتناء والتجديد وللبناءات والتصرّف في البيوعات وأملاك الجانب ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف)،
- بالنسبة للمشاريع الخاصة بالإعلامية فستتم مواصلة تصميم وتأهيل نظام مندمج للتصرف في عقارات الدّولة الفلاحية وغير الفلاحية ومنظومة التصرف في الاختبارات بتقنيات حديثة ومتطورة.

- **<u>بالنسبة للمشاريع الجديدة</u>**:

تتمثل أساسا في اقتناءات بعنوان الخارطة الرّقمية لأملاك الدّولة وكذلك تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.

البرامج السنوية:

- تهيئات مختلفة تخص بالأساس مقرات الإدارات الجهوية بكل من زغوان والقيروان وصفاقس إلى جانب تهيئات بمقرات الإدارات المركزية والمقر المركزي للوزارة.
- البرنامج السنوي الخاص بالتسجيل والتحديد العقاري وذلك في إطار صفقة بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.
- إدراج اعتمادات لفائدة المشروعين الوطنيين اللّذان انطلقا سنة 2021 والمتمثلين في تقييم الأصول الثابتة للدولة وتقييم أملاك الدولة حيث يندرج هذان المشروعان في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي ينصّ في فصله 27 على مسك المحاسبة العامة للدّولة حسب نظام القيد المزدوج ووفق مبدأ إثبات الحقوق بهدف تثمين وحسن التصرف في هذا الرصيد وإدخاله في الدورة الاقتصادية،
- برنامج الخارطة الوطنية الفلاحية وغير الفلاحية،
- مواصلة برامج الإعلامية التي تهم بالأساس اقتناء معدات لاستغلالها على المستوى المركزي والجهوي.
- كما تم برمجة اعتماد قدره8.0 م د لفائدة الحساب الخاص بالخزينة عدد 22 والمسمّى " صندوق دعم تحديد الرّصيد العقاري ".
- إقتناء تجهيزات مختلفة للإدارات المركزية والجهوية،
- تعميم أجهزة المراقبة،

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1385.1 م د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 683.0 م د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و**702.0 م د** لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **348.2 م د** وستمكن من تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالتدخلات ذات الصبغة التنموية بكلفة **306.4 م د** والمشاريع الاستثمارية بكلفة **41.8 م د**.

ومن أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية نذكر بالخصوص ما يتم تقديمه من التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال:

- دعم تجميع الحليب بكلفة تبلغ **96 م د**؛
- تقديم منح استثمار في قطاع الفلاحة وقروض عقارية فلاحية بكلفة جملية في حدود **116 م د**؛
- دعم بذور الحبوب الممتازة عن طريق ديوان الحبوب بكلفة تبلغ **25 م د**؛
- تكفل الدولة بتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب بكلفة تبلغ **3.2 م د**؛
- إنجاز بعض التدخلات عن طريق ديوان الحبوب في إطار المشروعين الممولين من طرف البنك الافريقي لتنمية:
  - مشروع تمويل الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس بكلفة جملية في حـدود **307 م د** (PAUSAT)
  - مشروع دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب بكلفة جملية في حـدود **357 م د** (PADIDFIC)
- هذا، إلى جانب التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل.
- دعم صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لتقديم تعويضات للفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية بكلفة تبلغ **30 م د**؛
- تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت لفائدة قطاع الزياتين بكلفة تبلغ **0.6 م د**؛
- دعم برنامج التوكيل الصحي للقطيع بكلفة تبلغ حوالي **6.0 م د**؛

- دعم التدخلات لفائدة قطاع التمور على غرار استعمال شباك الناموسية على موارد صندوق النهوض بجودة التمور بكلفة تبلغ 5 م د؛
- دعم مادة المحروقات المستعملة في تشغيل التجهيزات الفلاحية بـ 3.5م د؛

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية للمشاريع التالية:
  - مشروع التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،
  - مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين
- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزات؛
- مواصلة الخطط الوطنية لمكافحة الأمراض النباتية كالتدهور السريع للقوارص وسوسة النخيل الحمراء والبقع السوداء للقوارص وبكتيريا الزياتين.
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقط
- مواصلة تنفيذ برنامج مراقبة ومكافحة الحشرة القرمزية للتين الشوكي بكلفة 34.9 م د
- الانطلاق في مشروع النهوض بجودة الحليب الطازج بكلفة **3.2 م د**

<u>برنامج الصيد البحري</u>:

تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **145.3 م د** وستمكن من تنفيذ التدخلات ذات الصبغة التنموية (**103.7 م د**) وكذلك مواصلة المشاريع الاستثمارية (**41.5م د**).

من أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- دعم مادة المحروقات المستعملة من طرف مراكب الصيد البحري بكلفة تبلغ 95 م د؛
- دعم الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية عن طريق تقديم منح استثمار في حدود 8 م د؛
- مواصلة برنامج جهر ميناء الصيد البحري بطبرقة المنجز عن طريق وكالة موانئ وتجهيزات الصيدالبحري بـ0.7م د.

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء قلعة الأندلس وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية.
- مواصلة مشروع حماية ميناءالزارات بكلفة تبلغ 20 م د.
- الإنطلاق في إعداد دراسات حماية موانئ الصيد البحري بالهوارية وجرجيس إلى جانب دراسة إصلاح وإعادة تهيئة ميناء حومة السوق.
- مواصلة دعم منظومة المراقبة في مجال الصيد البحري.
- مواصلة حماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي
- الانطلاق في حماية وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري يصيادة بكلفة 25 م د

برنامج المياه:

تقـدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ **656.4 م د.** وستمكن هذه الإعتمادات من إنجـاز تدخـلات ذات صبغة تنموية (258.9 م د) ومـواصلـة إنجاز مشاريع استثمارية (397.4 م د).

وتتمثل أهم برامج التدخلات ذات الصبغة التنموية في ما يلي:

- تقديم تشجيعات بعنوان منح استثمار في قطاع المياه بكلفة تبلغ 16 م د.
- برنامج ضخ المياه بكلفة تبلغ 25 م د.
- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار:

* مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.
* المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 237 م د
* مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م$_3$ /يوم)
* مـواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس (القسط الأول 100 ألف م$_3$ /يوم).
* دعم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بـ 5 م د بعنوان إحالة بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية.
* مواصلة مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان

* مواصلة مشروع تحسين مردودية الشبكات المائية بالوسط والجنوب التونسي.
* مواصلة برنامج مجابهة ذروة استهلاك الماء الصالح للشراب خلال الفترة الصيفية بكلفة تبلغ 51 م د.

وتتمثل أهم مشاريع الاستثمار في:

- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.
- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (167 م د).
- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة محينة تقدر بحوالي 254.4م د بمساهمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (198.9م د) .
- مواصلة مشروع صيانة السدود الجبلية.
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة- الوطن القبلي بكلفة محينة تقدربحوالي301.5 م د بمساهمة من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات ومشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.
- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي وخزان القلعة الكبرى بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية.
- الانطلاق الفعلي في انجاز سد خلاد وسد الرغاي بكلفة محينة تبلغ 393.4 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة محينة قدرها 47 م د ممول من طرف البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الانطلاق الفعلي في إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U2 بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الانطلاق الفعلي في مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U1+M بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.

- مواصلة مشروع تعويض الأبار العميقة جدا بالجنوب التونسي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بكلفة تقدر بحوالي 190 م د ويمتد المشـروع على 6 سنوات ابتداء من سنة 2022.
- مواصلة برنامج إحداث وتهيئة المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية العمومية بكامل ولايات الجمهورية.
- مواصلة مشروع مجابهة الكوارث الطبيعية.
- إحداث 34 بئرا تعويضية و16 بئرا عميقة للماء الصالح للشراب و9ابار عميقة للري و28 بئرا مراقبة.
- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) على مساحة 2800 هك وإعادة تهيئة قنال العروسية بولاية منوبة وكذلك تهيئة المنطقة السقوية بسيدي ثابت بأريانة بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة برنامج إعادة تهيئة قناة العروسية الفرع الجنوبي من ولاية منوبة بكلفة تبلغ 75 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة محينة تبلغ 152.3 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.
- مواصلة مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف واحداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.
- إحداث مناطق سقوية جديدة وتهيئة 1731 هك من المناطق السقوية الموجودة إلى جانب أعمال الصيانة والتعهد التي تهم محطات الضخ وشبكات الري وقنوات التجفيف وكذلك جهر الأودية.
- مواصلة إنجاز مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.
- إنجاز 6 أنظمة مائية جديد لفائدة 14235 ساكنا وتهيئة 19 نظاما مائيا قديما لفائدة 34771 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.

- الانطلاق الفعلي في تنفيذ برنامج تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي بكلفة جملية تقدر بحوالي 2487 م د على امتداد 15 سنة وبتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ. ويحتوي هذا البرنامج على قسمين رئيسيين يتوزعان على عدة مشاريع. وسيتم في سنة2024 الانطلاق الفعلي في المشروع الأول والمتمثل في إعادة تهيئة منظومة تحويل مياه سد سيدي البراق-بجاوة لبلوغ طاقة التدفق القصوى بكلفة تناهز 103.6 م د.
- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه باقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها 1.8 م د.

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **149.2 م د** سترصد أساسا قصد:

- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف بكلفة محينة تبلغ حوالي 71 م د.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة محينة تبلغ 53.2 م د بمساهمة البنك الألماني لإعادة الإعمار (46.5 م د) ومن أهم عناصره المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المسالك الفلاحية والماء الصالح للشراب.
- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة محينة تبلغ 202 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (1976 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (4800 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (20509 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (31650 هك) واحداث 108 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه وإحداث منشآت لإصلاح وتعديل مجاري الأودية (625 وحدة) وكذلك فتح وصيانة المسالك الغابية (2497 كلم).
- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 1.3 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية:
    - التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
    - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
    - التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الإعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي **14.12 م د** ستخصص أساسا لمواصلة إنجاز البرامج السنوية المتعلقة بـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي.
- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية.
- مواصلة تهيئة وتجهيز وتحديث مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- الإرشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية بكامل الولايات.
- الانطلاق في تنفيذ مشروع التحول الرقمي للشبكة المعلوماتية الوطنية للفلاحة

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الاعتمادات المبرمجة له بحوالي **71.8 م د** ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة تمويل التدخلات المنجزة من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.
- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس (المرحلة الثانية) وقفصة بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة مول عن طريق الوارد العامة للميزانية.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر على من ولاية صفاقس بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- مواصلة انجاز عمليات التهيئة وصيانة المباني الإدارية وتدعيم وسائل العمل بالوزارة وهياكلها لجهوية من خلال اقتناء التجهيزات والمعدات ووسائل النقل الضرورية.
- هذا إلى جانب إنجاز عناصر بعض المشاريع في برنامج القيادة والمساندة:
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقصرين.
  - مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية بزغوان.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت.
  - مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
  - المشروع المندمج للفلاحة الصغرى بالشمال الغربي الممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الصناعة والطاقة والمناجم

تتمثل أهداف مهمّة **الصناعة والمناجم والطاقة** في تنفيذ سياسة الحكومة قصد تنشيط الاقتصاد و دفع الاستثمار والتحكّم في الطاقة باعتباره محرّك من محركات النمو وذلك من خلال رصد إعتمادات ذات صبغة تنمويّة تقدر بـ**261.4 م.د** بعنوان سنة 2024 وموّزعة حسب القطاعات كالآتي:

- **قطاع الطاقة: 113.3 م د**
- **قطاع الصناعة: 146.7 م.د**
- **قطاع المناجم: 1.4 م.د**

<u>قطاع الطاقة</u>:

تمّ رصد تدخّلات ذات صبغة تنموية في حدود **113.3 م.د** بعنوان سنة 2024 لتمويل قطاع الطاقة وذلك لتمويل البرامج والتدخّلات ذات الصبغة التنمويّة التالية:

- دعم دور الوكالة الوطنية للتحكّم في الطاقة قصد النهوض بالطاقات المتجدّدة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة لفائدتها عبر تمويل جملة من برامج ترشيد استهلاك الطاقة و التدقيق الإجباري والدوري للطاقة من خلال رصد إعتمادات في حدود**1.3م د،**

- تمّ اتخاذ عدّة إجراءات وتدابير في إطار الاستراتيجية الطاقيّة في أفق 2035 بهدف التخفيض في الكثافة الطاقيّة بنسبة 3% سنويا ممّا سيمكّن من إقتصاد 30% من استهلاك الطاقة في غضون سنة 2035 والنهوض بالطاقات المتجدّدة ليمثّل الكهرباء المنتج من الطاقات المتجدّدة نسبة 30% من إجماليّ إنتاج الكهرباء في غضون سنة 2035 وذلك من خلال البرامج التالية:

❖ الترفيع في الاعتمادات المسندة لفائدة صندوق الانتقال الطاقي إلى حدود **52 م.د** وذلك لتمويل المشاريع المقتصدة للطاقة وتشجيع الاستثمارات المنجزة بعنوان تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للمنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بالإضافة إلى تمويل عدة برامج من أهمّها برامج التحكّم في الطاقة في المساجد والبلديات وشبكة التنوير العمومي ومشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية.

❖ **مشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العموميّة**:

يندرج هذا المشروع في إطار عمليّة دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائيّة باعتماد الطاقة الشمسيّة بالمباني العمومية التابعة للوزارات والمؤسسات العمومية وربطها بالشبكة وذلك للحدّ من الطلب لهذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي التقليص في فاتورة استهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدّر الحاجيّات من الدفوعات المقترحة لسنة 2024 بـ **52.0 م د** تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في إطار قسط أول قصـد تقليصه من الكلفة الجمليّـة للمشروع المقدرّة بحوالي **112 م د**.

❖ **برنامج النهوض بالنجاعة الطاقيّة في المباني العموميّة:**

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لتحقيق الانتقال الطاقي ويهدف إلى استغلال الإمكانات المتاحة لتحسين النجاعة الطاقيّة في المباني العموميّة وذلك عبر تشخيص وتركيز نظم التحكّم في الطاقة بما يمكّن من تطوير أداء أنظمة التنوير والتدفئة والتكييف بالوزارات والمؤسسات العمومية.

وتقدر الحاجيات من الدفوعات المقترحة لسنة 2024 بـ**8.0م.د** تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنميّة في نطاق قسط أول من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي **50 م .د**.

<u>قطاع الصناعة:</u>

تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية تقدّر بـ**146.7 م د** قصد دعم ودفع القدرة التنافسيّة للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي ومن أهمّ المشاريع والبرامج نذكر:

- معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وقدرتها التشغيلية بما يمكّنها من استعادة توازناتها الماليّة وذلك من خلال مواصلة تمويل صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود **9.0 م.د**.
- مواصلة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي عبر تيسير حصولها على التمويلات البنكية اللازمة لإنجاز استثمارات الإحداث والتوسعة وذلك من خلال مواصلة تكفّل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار

ومعدّل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط مئوية بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك والمـؤسسات المالية من خلال رصد اعتمادات في حدود **3.5 م د**،

- رصد اعتمادات في حدود **25 م د** بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- رصد منح في حدود **9.0 م د** لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب من خلال توفير منح لفائدة المصدّر الناشئ ومنح لتشجيع تصدير زيت الزيتون المعلّب في عبوات لا تتجاوز سعتها 3 لترات.
- دعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعيّة عبر توفير مساعدات ماليّة لإعادة الهيكلة من خلال تمويل استثمارات ماديّة وغير ماديّة بالإضافة إلى توجيه برنامج التأهيل نحو التشجيع على الاستثمار في التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكيّة،
- رصد إعتمادات بعنوان التدخلات لمزيد تفعيل دور المراكز الفنيّة القطاعيّة عبر مواصلة دعم النسيج الصناعي ومروره من صناعة مبنية على قدرة تنافسيّة سعريّة إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحثّ المؤسسات لتحسين قدراتها الإنتاجيّة والتنافسيّة،
- رصد إعتمادات في حدود **2.4 م د** لتطوير البنيّة التحتيّة الصناعيّة بالجهات الداخلية وإحداث جيل جديد من المناطق الصناعيّة المندمجة والفضاءات الصناعية بالمناطق الداخلية،
- تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعيّة في مجال التهيئة وإعادة التهيئة للمناطق الصناعيّة عبر رصد إعتمادات في حدود **5 م.د**،
- مواصلة دعم مجهود الدولة في توفير بنيّة تحتيّة تكنولوجيّة ممّا يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عاليّة وذلك من خلال تمويل أشغال التهيئة الخارجيّة للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود **7.5 م د**.

<u>قطاع المناجم:</u>

رصد إعتمادات في حدود **1.4 م د** لمواصلة دعم تدخّلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسيّة الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن الموارد المعدنيّة وذلك من خلال إنجاز البحوث والتخريط الجيولوجي والقيام بالبحوث المنجميّة والترويج لها.

التجارة وتنمية الصادرات

سيتم خلال سنة 2024 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها **18.0 م د. وسيتم** تخصيصها أساسا لتمويل المشاريع التالية:

- استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان (**1.8 م د**)؛
- تدخلات لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان دعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات (**10 م د**: معارض وتظاهـــ'رات، **1 م د**:النهوض بالصـادرات **0.4 م د** تجهيزات إدارية ومعدات اعلامية)؛
- إنجاز دراستان الأولى متعلقة بإحداث قاعدة تجارية بباجة والثانية متعلقة بمراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري باعتمادات دفع قدرهـا**326 أد**؛
- دراسات ومسوحـات لفـــائدة المعهد الوطني للاستهلاك باعتمادات دفع قدرهـــا **0.3 م د**؛
- مواصلة إنجاز مشاريع بناء الإدارات الجهوية للتجارة بكل من بنزرت والقصرين وسليانة وبن عروس ومدنين باعتمادات دفع قدرها **1.9 م د**.

تكنولوجيات الاتصال

تهدف مهمّة تكنولوجيات الاتّصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية وذلك:

- بتمكين كافة الفئات الاجتماعية مهما كان النوع الاجتماعي المستهدف وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والتقليص من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطن،
- بإرساء إدارة إلكترونية تسدي خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة، لفائدة المؤسسات والأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية.

- تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من الوثائق المطلوبة واستغلال الترابط البيني بين مختلف المنظومات والتطبيقات لمختلف نظم المعلومات لمختلف الهياكل.

وفي ذات السياق، أولى المخطّط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة.

ويهدف المخطط إلى جعل تونس قطبا تكنولوجيًّا إقليميًا ودوليًا من خلال إحكام توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية والاستفادة منها لدعم القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتوفير فرص التشغيل، والترفيع في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي.

ويمثّل قطاع تكنولوجيات الاتصال آلية أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة فعالة لمجابهة الأزمات بالبلاد، وقد تجلّى ذلك خاصة خلال جائحة كورونا حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الكفيلة والناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومعاضدة مجهود الدولة في مجابهة انتشار هذا الوباء من خلال تطوير مختلف الوسائط والتقنيات المرتبطة بالإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة والنجاعة التي يقتضيها الوضع الصحي على غرار العمل والتعلّم والتسوّق عن بعد وتحويل الأموال عبر محفظة إلكترونية أو موزّع آلي للأموال، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات الإدارية لتمكين المواطن من الانتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وعلى هذا الأساس، تمّ ضبط استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذا في الاعتبار للرؤية الاستشرافية لتونس في أفق 2035 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية التي ترتكز عليها المهمة وذات العلاقة بالمرحلة القادمة **(2024-2026)** فيما يلي:

1- مراجعة الأطر التشريعية للرقمنة وحوكمة القطاع،

2- الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي،

3- تطوير البنية التحتية الرقمية،

4- التحول الرقمي للإدارة،

5- أمن الفضاء السيبرني الوطني،

6-الحوكمة القائمة على البيانات وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي،

7- تطوير الكفاءات ونشر الثقافة الرقمية،

8- تطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة،

9- التعاون الدولي في خدمة الرقمنة،

10- الاتصال وإدارة التغيير لنشر الثقافة الرقمية.

هذا وسيتم في سنة 2024 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ **79.4 م د** (بعنوان اعتمادات الدفع) لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة والتي تتعلق أساسا بـ:

❖ **برنامج التنمية الرقمية**:

1- **المشاريع المبرمجة في إطار القرض المبرم مع البنك الافريقي للتنمية** بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية وذلك بترسيم اعتمادات في حدود **17 م د** والتي تتعلق بالمحاور الاستراتيجية التالية:

✓ **محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة**:

- مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10
- مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV

✓ **محور الحكومة الإلكترونية**: حيث تتمثل أهم المشاريع في:

- مشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن،
- مشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية،
- مشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي،
- مشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية،
- مشروع تركيز نظام مندمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion Intégrée)،
- مشروع تأهيل نظام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية

- مشروع وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية،
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)
- مشروع إرساء الحوسبة السحابية الوطنية لوزارة الداخلية،
- تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)
- تركيز منظومة السجل العدلي،
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Visa)
- اعداد المرجعية الوطنية للعناوين،
- تعزيز البنية التحتية لمشروع ء-هوية،
- إقتناء آلية للتحقق من وثوقية الوثائق اللامادية،
- دعم ومساندة متابعة جودة نظم المعلومات والخدمات الرقمية

2- **المشاريع الممولة عن طريق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 30 جانفي 2020** للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونيــة لدعم التحــول الرقمي للخدمــات الإداريـــة باعتمــادات دفع تقــدر بـ **25.6 م د**، والذي يهدف إلى تأمين النفاذ العادل إلى مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتربوية وتقريب الخدمات العمومية الرقمية وفق مقاربة أحداث الحياة، حيث يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعميم شبكة الأنترانت عالية التدفق بالمؤسسات التربوية بما من شأنه أن يساهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بهدف النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد وغيرها من الخدمات الرقمية.
- تعزيز رقمنة القطاع الاجتماعي خاصة عبر تطوير برنامج الأمان الاجتماعي وتعزيز منظومة المعرف الاجتماعي والترابط البيني لضمان التحول الرقمي للخدمات وضمان نجاعتها وسرعتها. كما سيمكن هذا المشروع من تحديث أنظمة الضمان الاجتماعي والخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين والمنافع المرتبطة بها لتحسين الخدمة العمومية.
- تقريب الخدمات من خلال إحداث وتركيز "**دور الخدمات الرقمية**" حيث تم في هذا الإطار برمجة إحداث ما لا يقل عن 69 دار خدمات رقمية.
- إحداث مقياس دوري لجودة الخدمات العمومية الرقمية.

وتتعلق أهم المشاريع خاصة بمحور البنية التحتية الرقمية وتركيز أنظمة الترابط البيني والمعرف القطاعي، وتتمثل أهم المشاريع التي هي حاليا بصدد الإنجاز في:

- اقتناء وتركيز نظام معلوماتي متكامل للإدارة العامة للديوانة التونسية،
- اقتناء معدات إعلامية لفائدة السجل الوطني للمؤسسات،
- توفير وتركيز معدات السلامة الكهربائية للشبكة وتحديث البنية التحتية wifi في وزارة الشؤون الاجتماعية،
- تركيز الشبكة الخارجية ذات التدفق العالي Outdoor للمدارس Edunet 10،
- تركيز الشبكة الداخلية Indoor 1600 ،
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمركز تخزين البيانات لوزارة التربية ودمجها في Cloud National،
- صفقة بالتفاوض المباشر لتوزيع بطاقات LABES et AMEN،
- تصميم وتنفيذ خدمات الترابط البيني لفائدة الشؤون الاجتماعية،
- تطوير منصة الرقمنة للامتحانات الوطنية،
- تحسين رقمنة الخدمات الدراسية ومسار إدارة الطلاب،
- القبول الفني لمواقع LAN وWAN،
- المساعدة الفنية لتنفيذ مشاريع AMOA Transverse Govtech،
- اختيار مكتب تصميم وتنفيذ بارومتر الخدمات الإلكترونية (2022-2023-2024)،
- تصميم وتطوير منظومة معلوماتية لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية SI Pension CNRPS،

3- **مشاريع تنمية القطاع الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتمادات دفع تقدر بـ 30 م د**:

✓ تخصيص اعتمادات في حدود 14.8م د لتمويل مشاريع محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة والمتمثلة أساسا في:

- مشروع تغطية المناطق البيضاء ذات السعة العالية بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية،
- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA II 2،
- مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة "المركز العملياتي للشبكات NOC"،
- مشروع الشبكة الإدارية لتراسل المعطيات لفائدة الجماعات المحلية "بلديات" RNIA III،

- مشروع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا وتسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية والقبول الفني لهاته الشبكة،
- مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية INIG،
- مشروع هيكل المفتاح العمومي الخاص بوزارة الدفاع الوطني PKI،
- البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية،

✓ **برمجة اعتمادات في حدود 13.7 م د لمشاريع محور الحكومة الإلكترونية**:

- مشروع توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المنظومة الوطنية "عليسة"،
- مشروع البوابة الوطنية للإعلام القانوني،
- تركيز البريد الالكتروني للمواطن،
- مشروع تركيز حلول إمضاء الكتروني قطاعية،
- إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة،
- مشروع المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

✓ **برمجة اعتمادات تقدر بـ 1.4م د لإنجاز مشاريع محور الاقتصاد الرقمي من أهمها**:

- مشروع تركيز علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية.
- تخصيص اعتمادات في حدود **0.2 م د** لإسناد جائزة رئيس الجمهورية للتميز الرقمي،
- تخصيص مبلغ قدره **1.0 م د** للتكفل بمعاليم تسجيل براءات الاختراع لفائدة المؤسسات الناشئة،
- تخصيص اعتمادات في حدود مبلغ **0.1 م د** لمشروع النهوض بالسياحة البديلة

❖ **برنامج القيادة والمساندة**:

✓ **مشاريع التنمية المبرمجة لسنة 2024 على الموارد العامة لميزانية الدولة بإعتمادات دفع قدرها 6.7 م د:**

- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة مقر الوزارة بنهج أنقلترا،
- توسعة المدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- توسعة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس.

السياحة

ستتواصل الجهود في سنة 2024 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود (**94.2 م د**) تتوزع أهمها بين الديـوان الوطني التونسي للسياحة (**55.1م د**) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (**10.5م د**) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (**8 م د**) وصندوق حماية المناطق السياحية (**10 م د**).

تتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة في:

- برنامج الدعاية والنشر (**51.6م د**): يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية وخاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.
- مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (**10.7م د):** لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.
- تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (**8 م د**): برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتوج التونسي.
- حماية المناطق السياحية (**10 م د**): برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والإسكان

سيتم خلال سنة 2024 مواصلة الجهود لدعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات كما سيتم مواصلة إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن من الفيضانات وصيانة المنشآت المائية، بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكن النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ **1780.1 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

1- **أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة**:

ستعطي ميزانية الدولة لسنة 2024 الأولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وفقا للمشاريع والبرامج التالية:

❖ **الطرقات والجسور**:

- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل الجهات المعنية.
- مواصلة إنجاز مشروع بناء الطريق 20^{X} بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة إنجاز الطريق 4^{X} بين الطريق X والطريق 20^{X}.
- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار:
  - الطريق السيارة في إتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (جزء تونس-جلمة).
  - الطريق الحزامية للعاصمة 20^{X}.
- مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن والذي يتمثل في:
  - إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس، بناء منشأة على مستوى الطريق الجهوية رقم 82.
  - تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
  - تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم.
  - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم:
    - القسط الأول: * نابل - قربة بطول 28 كلم.
    - القسط الثاني: *قربة - منزل تميم بطول 23 كلم.

      *منزل تميم- قليبية بطول 9 كلم.

      * منعرج قربة.
- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.
- مواصلة انجاز أشغال مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس - جلمة** على

مسافة 186 كلم حيث تم تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع بنسبة كبيرة. وقد تم إعطاء الاذن ببداية الأشغال من قبل السيد رئيس الجمهورية في06 ديسمبر 2022.
ويتضمن هذا المشروع إنجاز:

- 9 محولات
- 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
- 14 منشأة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس - جلمة إلى 8 أقساط موزعة كما يلي:

❖ **4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي** :

قسط 1: تونس -زغوان بطول 26 كلم
قسط 2: زغوان - الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)
قسط 3: الفحص -الناظور بطول 27 كلم
قسط 4: الناظور-السبيخة طول 27 كلم

❖ **4 أقساط ثانية بطول 99 كلم وتتمثل في:**

قسط 5: السبيخة- القيروان بطول 29 كلم
قسط 6: القيروان- حفوز بطول 29 كلم
قسط 7: حفوز- وادي زرود بطول 21,4 كلم
قسط 8: وادي زرود- جلمة بطول 19,6 كلم.

- مواصلة أشغال مشروع **بناء جسر بنزرت** بكلفة محين تقدر بـ **1040 م د** والذي يشمل المكونات التالية:

- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.
- كما ينتظر الانطلاق الفعلي في بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلو 56 مترا سنة 2024.

- مواصلة أشغال مشروع **ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1**الذّي يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.
- مواصلة أشغال مشروع **توسيع المدخل الجنوبية للعاصمة** إلى 2*4 مسالك موزع على 5 أقساط بولايتي تونس وبن عروس وإقامة منشأة فنية بطريق المخرج الغربي للعاصمة على مستوى التقاطع مع الطريق الجهوية رقم 39 (محول بن دحّة).
- استكمال أشغال إنجاز **مشروع مضاعفة الطريق الرومانية بمدنين** (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا.
- استكمال أشغال بناء طريق على سفح الجبل بطول 2,5 كلم على مستوى الطريق الجهوية رقم 128 **لربط مدينة قربص بشبكة الطرقات** وفكّ عزلتها.
- مواصلة بناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.
- استكمال تهيئة وتعبيد مسلكي المغيلة وجبل سمامة بالقصرين بتكلفة قدرها **20.0 م د**
- استكمال انجاز أشغال تهيئة **الطريق الحزامية لمدينة تالة بالقصرين** بتكلفة جملية قدرها **11.0 م د**.
- مواصلة أشغال ربط المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز **منعرج بن قردان** المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشمالية على طـول 9 كلم.
- مواصلة برنامج **تهيئة شبكة الطرقات المرقمة** على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي: ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة جملية قدرها **245.0 م د**.

  وفي جانب آخر سيتواصل التعهد بأشغال:
  - تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بكلفة قدرها 15 م د.
  - تهيئةالطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها 7 م د.
- مواصلة إنجاز **برنامج تهيئة الطرقات المرقمة** حصة أولى ذات أولوية بطـــول 84,9 كلم موزعة على ولايتي الكاف والمهدية بتكلفة جملية قدرها **131 م د**. (تهيئة الطريق الجهوية رقم 173 بالكاف بطول 45 كلم والبقية تتمثل في تهيئة 40 كلم لفائدة ولاية المهدية).

- مواصلة انجاز **برنامج تدعيم الطرقات المرقمة** حصة أولى ذات أولوية بطول 197,7 كلم موزعة على 6 ولايات من ضمن حوالي 860 كلم مقترحة وتهم أشغال تدعيم الطريق الجهوية رقم 123 بقفصة بطول 15 كلم وأشغال تدعيم الطريق الجهوية رقم 43 بنابل بطول 43 كلم. إضافة إلى 103,7 كلم موزعة على ولايات المنستير وصفاقس وقفصة وتطاوين.
- مواصلة إنجاز**القسط الأول والثاني من البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية**الذي يهم تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جمليةقدرها **336 م د**.
- استكمال إنجاز **برنامج تهيئة مسالك ريفية** المتمثل في تهيئة مسالك ريفية بولايات:

القصرين	8 مسالك حدودية	بطول 50 كلم	بتكلفة **15.0 م د**
جندوبة	6 مسالك	بطول 27 كلم	بتكلفة **12.5 م د**
قفصة	3 مسالك	بطول 80 كلم	بتكلفة **20.0 م د**

- مواصلة **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021:**

يتعلق البرنامج بتهيئة 43,5 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 3 ولايات بتكلفة جملية قدرها**42.5م د**، ويتمثل البرنامج فيما يلي:

- تطوير الطريق المحلية رقم 970 بمدنين الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 971 والطريق المحلية رقم 115 بطول 30,5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 20 إلى النقطة الكيلومترية عدد 50,5) وبتكلفة قدرها**30.0 م د** وهي طريق ذات أهمية للربط مع جزيرة جربة عبر مدينة جرجيس.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **7.0 م د**.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية بمدينة حاجب العيون بالقيروان والقيام بربطها بالطريق الوطنية رقم 3 بطول 4 كلم وبتكلفة قدرها**3.5م د**.
- تهذيب الطريق الجهوية رقم 86 بمدينة حاجب العيون بالقيروان بطول 9 كلم وبتكلفة قدرها**2.0م د**.
- مواصلة **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022:**

يتمثل البرنامج في تهيئة 230,6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 5 ولايات وهي: سليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة بتكلفة قدرها **234.6 م د**.

- مواصلة **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022**:

يتمثل البرنامج في تدعيم الطريق الجهوية رقم 204 بقرقنة وبصفاقس بطول 5 كلم (من النقطة الكلم 15 إلى النقطة الكيلومترية 20) وبتكلفة جملية قدرها **5.0 م د**.

- مواصلة **برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2022**:

يتمثل البرنامج في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين مدينة النفيضة ومدينة القيروان بـ 2*2 مسالك بطول قدره 56كلم بتكلفة قدرها**199.0 م د**.

- مواصلة **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2022**:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته **26.5 م د** في ما يلي:

- بناء 3 جسور علوية على الطريق الحزامية اكس20 (جسر على مستوى مسلك الشابي بولاية أريانة وجسر على مستوى مسلك الشنوة وجسر على مستوى جبل عمار بولاية منوبة) بتكلفة جملية قدرها **17.5 م د**.
- مضاعفة الطريق المحلية رقم 525 الرابطة بين الطريق المحلية رقم 458 والطريق الحزامية اكس20 إلى 2*2 مسالك بطول 1,5 كلم مع مضاعفة جسر على قنال وادي مجردة بتكلفة جملية قدرها **9.0 م د**.

- مواصلة **برنامج بناء جسور لسنة 2022**:

ويهم مواصلة انجاز **برنامج بناء 10 جسور** بـ 5ولايات وبطول قدره 81,4 متر خطي وبتكلفة جملية قدرها **22.5 م د**.

- مواصلة **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة2022** :

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية **24.5 م د**في ما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات تونس ومنوبة ونابل وسوسة وصفاقس بتكلفة قدرها **7.0م د.**
- اصلاح مسار الطريق الوطنية رقم11 بولاية باجة على مستوى النقطة الكيلومترية عدد 136بعمدون وبتكلفة قدرها**2.5م د**.
- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بمختلف الجهات بتكلفة جملية قدرها**7.0م د**.
- معالجة 30نقطة سوداء أين تكثر حوادث الطرقات بمختلف الجهات بتكلفة جملية قدرها**8.0 م د**.

كذلك سيتم خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية الكبرى التي تم ترسيمها بميزانية سنة **2023** والتي تتمثل فيما يلي:

- **برنامج اقتناء أراضي خاصة بشبكة الطرقات السيارة لسنة 2023:**

يتمثل البرنامج في مواصلة اقتناء الأراضي والعقارات لفائدة مشاريع الطرقات السيارة بتكلفة جملية قدرها **25.0 م د**، منها **20.0 م د** لفائدة مشروع الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية : جزء بوسالم- فرنانة على طول 39 كلم.

- اقتناء أراضي لفائدة مشاريع الطرقات المهيكلة للمدن بتكلفة قدرها **6.5 م د**.
- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2023**:

يتمثل هذا البرنامج في ربط الميناء المالي الحسيان بشبكة الطرقات على طول قدره0,8كلم بتكلفة قدرها**7.5م د**.

- **برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2023:**

يتمثل في تهيئة مسلك يوغرطة بولاية الكاف بطول 7,5 كلم بتكلفة قدرها **5.4 م د** باعتبار تكاليف التنوير العمومي.

كما ينتظر استكمال **انجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2023** الذي يتمثل فيما يلي:

- **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية**:

يتعلق بصيانة 77 مسلك ريفي بطول جملي قدره 410 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60.0 م د**.

- **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة**:

يتمثل في صيانة 453 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 223 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية وإصلاح أجزاء متضررة من الطرقات و230 كلم تغليف سطحي و147,3 كلم تثبيت لحواشي الطريق و360 كلم شحن لحواشي الطرقات المرقمة، و1087,4 كلم تشوير عمودي وأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف و285570 متر مربع سد الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج **150.0 م د**.

- **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2023**:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية**28.0 م د** فيما يلي:

- بناء 5 ممرات علوية على مستوى القاصة كلم 4 بصفاقس بتكلفة **15.0 م د**، وبتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار في حدود **12.0 م د**.
- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة بتكلفة قدرها **7.1 م د**.

- تصريف مياه الأمطار على الطريق الوطنية رقم 5 بتكلفة قدرها **1.0 م د**.
- تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المطوية وقابس (من النقطة الكيلومترية عدد 0,6 إلى النقطة الكيلومترية عدد 3,4) بطول 2,8 كلم (2*2 ممرات) بتكلفة جملية قدرها**4.9 م د**.

كذلك وفي نطاق مساندة شركة تونس الطرقات السيارة وقصد المحافظة على توازناتها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره250.0 م د خلال سنة 2024 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة من ناحية، وخلاص المقاولين من ناحية أخرى.

- **حماية المدن من الفيضانات**:

ستخصص نفقات الاستثمار المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2024 لإنجاز المشاريع التالية:

- استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية: بنزرت وفوسانة بالقصرين والقصرين وتطاوين وأريانة ورواد ومطماطة الجديدة.
- كما سيتواصل إعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محيّنة قدرها **12.0 م د** والتي تهدف إلى:
  - تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
  - إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.
  - إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
  - وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
  - وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.
- مواصلة إنجاز بقية المشاريع من برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسم سنة 2020 والذي تبلغ تكلفتهالجملية**323.0 م د** وهي التالية :

- حماية تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب وروريش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجملية لهذا المشروع **205.0 م د** وذلك بعد إتمام إعداد الدراسات التفصيلية.
- إنجاز حماية وادي بقابس بعد إتمام الدراسات ويتمثل في تهيئة وادي قريعة وإنجاز معبرين بتكلفة جملية قدرها **50.0 م د**.

- حماية مدن مدنين وغمراسن بتطاوين ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جملية قدرها **17.0 م د**.
- مواصلة انجاز مشروعي حماية مدينتي أريانة ورواد من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها **23.0 م د**.
- مواصلة انجاز مشاريع حماية مدن جمال وقفصة ونفطة والمعمورة وبني خيار والثكنة العسكرية والمناطق المجاورة لها بحامة قابس من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها **31.0 م د**.

- مواصلة انجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات الممول من قبل البنك الدولي بتكلفة جملية قدرها **112.0 م د** وينقسم إلى قسطين:

- **القسط الأول** ويهم حماية مدينتي جرزونة ومنزل عبد الرحمان بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **24.0 م د** ومدن بوعرقوب وتاكلسة وبوشراي وزاوية الجديدي وبني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **20.0 م د** ومدينتي بنان وقصيبة المديوني بولاية المنستير بتكلفة قدرها **17.0 م د**.
- **القسط الثاني** ويهم حماية مدينتي منزل بورقيبة وتينجة بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **17.0 م د**،ومدن الهوارية وأزمور وحمام الغزاز بولاية نابل بتكلفة قدرها **16.0م** د، ومدن المنستير وخنيس وزاوية قنطش بولاية المنستير بتكلفة قدرها **18.0 م د**.

- مواصلة انجاز 10 مشاريع لحماية 11 مدينة من الفيضانات مرسمة سنة 2022 وهي: المرناقية والقيروان والقصرين والطويرف ولمطة وزغوان والفحص والدهماني وبومرداس ورأس الجبل وبن قردان (قسط 2)، بتكلفة جملية قدرها **79.0 م د**.

- مواصلة **انجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات** المرسم **سنة 2023** بتكلفة إجمالية قدرها **124.6 م د** والمتمثل في:

- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية لمدن ومناطق تونس الشمالية الشرقية والمكنين ولمطة وبنان وقصيبة المديوني وبن قردان ودوار هيشر بتكلفة **6.0 م د**.

✓ حماية مدينتي فوشانة والمحمدية من الفيضانات بتكلفة قدرها **10.0 م د**.
✓ حماية مدينة جرجيس من الفيضانات بتكلفة قدرها**5.0 م د**.
✓ حماية مدينة مرناق من الفيضانات بتكلفة قدرها**20.0 م د.**
✓ برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها**32.0 م د**.

- حماية السواحل من الانجراف البحري:

ينتظر خلال سنة 2024استكمال انجاز الدراسات والمشاريع التالية:

- دراسة المثال المديري لأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي بتكلفة قدرها **1.5 م د**، والتي تم ترسيمها ضمن **برنامج سنة 2021**الخاص بحماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري الذي تبلغ تكلفته الجملية**3.5 م د**.
- **دراسات وبرامج سنة 2022** الخاصة بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري البالغة تكلفتهاالجملية**5.0م د** وتتمثل في:

* حماية كرنيش مدينة رفراف بولاية بنزرت من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.9 م د**.

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش-سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الأول) وذلك على مسافة 260 مترا لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها**3.0 م د**.

- مواصلة انجاز برنامج سنة 2023 الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها**8.1 م د** والذي يتمثل في:

* تهيئة الرصيف بالحوض الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير لحماية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها**0.8م د**.

* تهيئة حاجز الحماية الحجري بمنطقة رفراف (صونين) بولاية بنزرت للحماية من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.2 م د**.

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش-سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثاني)وذلك على مسافة11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **6.0 م د**.

- <u>قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى</u>:

ينتظر خلال سنة 2024 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها:

- إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في:

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10000وحدة).
- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20000 وحدة).
- تهيئة مقاسم فردية واجتماعية.

- استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 155 حيّا بـ 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 ألف ساكن. والذي إمتدّ إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2024.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتواصل **إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** الذي انطلق سنة 2020قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 160 حيّا بـ 99 بلدية يقطنها حوالي 780,7ألف ساكن موزعة على 4 أقساط وبكلفة جملية محينة تقدر بـ **671.0 م د** منها **72.7م د** في شكل هبة ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2020 - 2028.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

✓ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:
- تعبيد حوالي 1252 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 247 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 118 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- مدّ حوالي 144 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- تركيز حوالي 28584 نقطة إنارة عمومية،
- تحسين حوالي 14516 مسكنا،

✓ التجهيزات الجماعية وتتمثل في:
- بناء 50 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...)،
- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

كذلك سيتواصل **إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة** قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة محينة قدرها **50.0 م د** ويشمل هذا البرنامج:

- تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،
- تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
- تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،
- دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،
- تحسين السكن.
- وتنتفع بهذا البرنامج 10 بلديات وهي: سوسة - نفطة -القيروان - نابل - المنستير- رادس - قليبية - مدنين - رأس الجبل - عوسجة.

- <u>قطاع السكن</u>:

ينتظر خلال سنة 2024 مواصلة انجاز **برنامج المسكن الأول** حيث تم رصد اعتمادات قدرها **20.0 م د** خلال سنة 2023 وهو برنامج يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة منقبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20 % من ثمن المسكن على ألا يتجاوز ثمن المسكن **220 أ د** دون اعتبار الأداءات. وتسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % يسدد خلال مدة القرض ناقص مدة إمهال حددت بـ 5 سنوات.

وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتروح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4.5 و12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

- التهيئة العمرانية:

تعتبر التهيئة العمرانية من الركائز لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة وذلك من خلال إرساء أنسجة عمرانية مندمجة ومتوازنة تراعي التوازنات الايكولوجية والديموغرافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والتغييرات المناخية وذلك قصد التحكم في النمو العمراني والحفاظ على الرصيد الوطني من الأراضي الفلاحية.

وينتظر خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات، ومواصلة إعداد ومراجعة أمثلة ومخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك، سيتواصل إنجاز الأشغال المتعلقة **بالشبكة الجيوديزية** التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية والتي تشمل الأشغال التالية:

- ✓ **شبكة الجيوديزيا**: وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قيس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية.
- ✓ **شبكة قيس الارتفاع**: وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي.
- ✓ **شبكة قيس الجاذبية**: وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومعرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض.

ويتولّى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان بتكلفة سنوية قدرها **2.0 م د**.

كما سيتواصل خلال سنة 2024:

- ✓ تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير قصد إرساء إطار تشريعي متكامل يمكّن من الحد من التوسعات العمرانية العشوائية والحفاظ على الأراضي الفلاحية مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية.
- ✓ إعداد دراسة إستراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.

  وقد تمّ للغرض تخصيص إعتمادات تعهد جملية تقدر بـ **3.9 م د**.
- ✓ مواصلة اعداد المخطط التوجيهي لتهيئة التجمع العمراني لمدينة سوسة الكبرى بتكلفة قدرها **0.4 م د**.
- ✓ مواصلة انجاز البرنامج السنوي للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها**2.0 م د**.
- ✓ انجاز البرنامج السنوي لإعداد الصور الجوية والرقمية ورسم الخرائط لعدد من المدن بتكلفة قدرها **1.5 م د**.
- ✓ البرنامج السنوي للقيام بالمسح الطوبوغرافي بتكلفة قدرها **0.4 م د.**
- ✓ انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل **وكالة التعمير لتونس الكبرى** بتكلفة قدرها **1.0 م د**، وتهم بالخصوص:
  - تطوير مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى،
  - اعداد قاعدة معطيات تتعلق بشبكات الطرقات والنقل بتونس الكبرى،
  - اقتناء خرائط رقمية لجهة تونس الكبرى،

- ✓ **مواصلة إنجاز "مشروع رقمنة المنظومة العقارية للبلاد التونسية"(TLIS) الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محيّنة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.**

هذا البرنامج يتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته الجملية 215.4 م د وتبلغ قيمة القرض 170.0 م د، ويمتد على 7 سنوات.

- في مجال التهيئة الترابية:

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد انطلقت في السنوات الأخيرة عدة دراسات ينتظر مواصلة إنجازها خلال السنة القادمة وتتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية المجموعات العمرانية بمدن سليانة وقفصة وجندوبة والكاف والقصرين والقيروان والمهدية.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت.
- المثال التوجيهي لتهيئة المناطق الحساسة بالوطن القبلي.
- اعداد المخطط التوجيهي لتهيئة صفاقس الكبرى.
- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى بتكلفة قدرها 0.4 م د

2- **أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة**:

ينتظر خلال سنة 2024 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان وتتمثل فيما يلي:

❖ **الطرقات والجسور**:

- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2024:**

يتمثل في بناء محول على مستوى تقاطع شارع ياسر عرفات ومدخل الشرقية1 بتكلفة قدرها**21.0 م د**.

✓ **برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة2024** :

يتمثل في أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد (فطناسة وأولاد حفوز) والقصرين (سبيطلة وفوسانة) والطريق السيارة أ1 على مستوى ولاية صفاقس (منزل شاكر) وسيتم للغرض تحرير حوزة الطريق الوطنية المذكورة قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية رقم 82 بطول 3 كلم.

وقد تم الاتفاق المبدئي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار لتمويل 80 %من تكلفته الجملية المحينة والبالغة حوالي **1470.0 م د**.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج ضمن مساهمة تونس في برنامج **"الطريق العابرة للصحراء"** وهو أول مشروع إفريقي من نوعه ويتمثل في تحويل مشروع الطريق المذكورة إلى **رواق اقتصادي** يربط عواصم كل من تونس والجزائر والنيجر ومالي والتشاد ونيجيريا بطول إجمالي قدره **9768 كلم** أنجز منها **8222** كلم. والمقصود بالرواق الاقتصادي مجموعة من الطرقات التي تربط بين العديد من المراكز التجارية الكبرى بمختلف البلدان المعنية.

وللغرض، إضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 المشار إليها، ستساهم تونس أيضا بمشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المعبر الحدودي بوشبكة بالقصرين وقفصة وقابس على مسافة 240 كلم وهو مشروع لايزال في طور الدراسات الأولية.

هذه الطريق ستربط لاحقا بين الطريق السيارة الداخلية تونس - جلمة في اتجاه قفصة والطريق السيارة تونس - صفاقس-رأس جدير.

✓ **برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2024**:

يتمثل في تهيئة 16 مسلك ريفي بطول جملي قدره 114,4 كلم بولايات صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين وهو مشروع مرتبط بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس والقصرين بتكلفة جملية قدرها**47.5 م د**.

✓ **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2024**:

يتمثل فيما يلي:

- تدعيم الطريق الوطنية رقم 18 من حدود ولاية سليانة مع ولاية باجة الي حدود ولاية سليانة مع ولاية الكاف بطول 24,7 كلم وبتكلفة قدرها**20.0 م د**.

- تدعيم الطريق الوطنية رقم 14 بطول 14 كلم والطريق الوطنية رقم 3 بطول 9 كلم بسيدي بوزيد والطريق الوطنية رقم 3 بطول 5,250 كلم والطريق الوطنية E3 بطول 5كلم بالقصرين بتكلفة جملية قدرها**26.6 م د**.

كما ينتظر انطلاق **البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور** لسنة 2024 الذي يتمثل فيما يلي:

- **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية**:

يتعلق بصيانة 85 مسلك ريفي بطول جملي قدره 339 كلم بـ 22 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60.0 م د**.

- **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة**:

يتمثل في صيانة 348 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 192,5 كلم إصلاح أجزاء متضررة من الطرقات وحوالي 156 كلم تغليف سطحي بطبقة مضاعفة. كما يحتوي البرنامج على تثبيت 273,5 كلم لحواشي الطريق وشحن حواشي 327,5 كلم من الطرقات المرقمة، إضافة للتشوير العمودي والأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف وسدّ الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج **140.0 م د**.

✓ **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2024 بتكلفة قدرها 10.0 م د**:

يتمثل فيما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي.
- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة.

- **برنامج بناء جسور لسنة 2024:**

يتمثل هذا البرنامج في صيانة الجسور بمختلف الولايات بتكلفة قدرها **10.0 م د**.

- **الصيانة الدورية لبطاحات جربة** - برنامج سنة 2024 بتكلفة قدرها **2.5 م د**.
- **البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات** برنامج 2024 المتعلق **بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا** لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها **20.0 م د** لفائدة **الجيل الثالث**.

❖ **حماية المدن من الفيضانات**:

ينتظر انطلاق برنامج جديد خلال سنة 2024 خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها **73.2 م د** يتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات لفائدة مدن سيدي مخلوف (مدنين) والزواوين وقرمبالية وشط مريم بتكلفة جملية قدرها 0.2 م د.
- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية من الفيضانات لمدن المنيهلة وبنان وقصيبة المديوني والهوارية بتكلفة 1.0 م د.
- حماية مدينة قليبية من الفيضانات بتكلفة قدرها14.0م د
- حماية مدينة مساكن من الفيضانات بتكلفة قدرها14.0م د.
- حماية مدينة قرقنة من الفيضانات بتكلفة قدرها**10.0م د**.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **34.0 م د**

❖ **حماية السواحل من الإنجراف البحري**:

ينتظر خلال سنة 2024 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها **11.4 م د** يتمثل أساسا في:

- حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش-سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثالث) وذلك على مسافة11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **9.5 م د**.
- انجاز دراسة لتركيز نظام رقمي لمراقبة الملك العمومي البحري وارتفاقاته بتكلفة قدرها **0.8 م د**.
- مواصلة إنجاز التصفية العقارية لمشروع سبخة بن غياضة بتكلفة قدرها **1.4 م د**.

❖ **قطاع السكن**:

ينتظر خلال سنة 2024 انجاز قسط جديد من **برنامج المسكن الأول** المتمثل في توفير التمويل الذاتي في شكل قرض ميسر بهدف اقتناء مسكن أول لفائدة العائلات متوسطة الدخل حيث تم رصد اعتمادات لفائدته قدرها **20.0 م د**.

❖ **التهيئة الترابية**:

الانطلاق في اعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة بتكلفة قدرها **0.3 م د**.

❖ **التهيئة العمرانية**:

- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها **2.0 م د**.
- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد لإعداد مخططات التهيئة واقتناء معدات خصوصية بتكلفة قدرها **0.2 م د**.
- انطلاق برنامج سنوي جديد للقيام بالمسح الطوبوغرافي بتكلفة قدرها **0.2 م د**.
- الانطلاق في انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل **وكالة التعمير لتونس الكبرى** بتكلفة قدرها **1.0 م د**، وتهم أساسا:
  - تركيز منظومة التصرف في المكتبة الرقمية،
  - إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى،
  - اقتناء خرائط رقمية لجهة تونس الكبرى،
  - وضع نظام السلامة المعلوماتية داخل الوكالة.

البيئة

سيتم خلال سنة 2024 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود**372.0 م د** ستخصص أساسا لفائدة البرامج التالية:

- **البيئة والتنمية المستدامة:**

يمكن تلخيص محاور تدخل هذا البرنامج كما يلي:

- **المحور الأول**: المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية.
- **المحور الثاني**: حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي.
- **المحور الثالث**: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة.

وقصد إنجاز هذه المحاور سيتم تخصيص اعتمادات دفع قدرها **4.0 م د** بعنوان البرامج السنوية المتواصلة أهمها:

- المساهمة في إعداد البلاغ الوطني الخامس حول التغيرات المناخية.
- برنامج المدن المستدامة.
- دراسة مسار الأجندا 21 الجهوية والمحلية.

- مواصلة دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات.
- البرنامج الوطني للمساهمة في الانتقال الايكولوجي بالوسطين الحضري والريفي.

- **التطهير:**

سيتم ترسيم اعتمادات دفع في حدود **334.5 م د** منها (**156م د** لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير **48 م د** لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير)

وتم ضبط مشروع ميزانية الاستثمار للديوان الوطني للتطهير لسنة 2024 على أساس تحقيق الأهداف المتعلقة بالمحاور الاستراتيجية التالية:

1. تعميم وتحسين خدمات التطهير من خلال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة
2. تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافة المجالات التنموية.
3. تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
4. العناية بالأدوية وبشبكة مياه الأمطار بالوسط الحضري

- **المحور1: تعميم وتحسين خدمات التّطهير:**

سيعمل الدّيوان الوطني للتطهير على تعميم وتحسين خدمات التّطهير وذلك من خلال: تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة من خلال توسيع وتهذيب شبكات التطهير لمواكبة التوسع العمراني لهذه البلديات وتدعيم طاقة المعالجة بالمدن والمناطق السّياحيّة الكبرى.

– توسيع تدخّلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفيّة.

وفي هذا الإطار المتعلق بتحسين وتعميم خدمات التطهير، سيعمل الدّيوان خلال الفترة 2023-2026 على تحقيق المؤشّرات التالية:

المؤشر	الوحدة	انجاز 2022	توقعات 2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية	%	64,9	65,2	65,8	66,7	68,1
عدد المدن المتبنّاة من طرف الدّيوان		193	203	212	221	244
عدد السكان المنتفعين بخدمات التطهير بالمدن المتبناة	مليون ساكن	7,2	7,38	7,6	7,77	8,07

تتلخص الاشغال التي سيقوم بها الديوان الوطني للتطهير في:

➢ مشاريع تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالمدن المتبناة

من المنتظر أن تشهد سنة 2024:

✓ انتهاء الأشغـال التالية:

- توسيع شبكة التطهير بمنطقة حروش بقمرت.
- منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير سوسة الشمالية إلى محطة الضخ أكودة.
- تهذيب 12 محطة ضخ بولاية المنستير.
- تهذيب 10 محطات ضخ بولاية سوسة.
- تهذيب تجهيزات 10 محطات ضخ بولاية سوسة.

✓ مواصلة الأشغـال التالية:

- توسيع شبكات التطهير بمدينتي صفاقس وحومة السوق.
- تدعيم شبكة التطهير بمدن منزل جميل ومنزل عبد الرحمان ومنطقة العزيب.
- تهذيب شبكات التطهير بمدن القصرين وسبيطلة والحامة وقابس وتوزر ونفطة ودقاش.
- أشغال تهذيب شبكة تحويل المياه المستعملة ببنزرت إلى محطة التطهير ببنزرت.
- تهذيب محطات الضخ بولاية تونس (محطات الضخ حي الطابق بالمرسى ودار نوار بقمرت وY3 وياسمين قرطاج وY1بصلامبو وY2 بقرطاج).

✓ انطلاق الأشغـال التالية:

- توسيع شبكات التطهير بمدن باجة وزغوان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلّي وصفاقس.
- تهذيب شبكات التطهير بمدن بنزرت وجندوبة وزغوان وسليانة والكاف وصفاقس.
- تدعيم شبكة التطهير بمدن منزل بورقيبة وتينجة وماطر.
- أشغال تهذيب شبكة التطهير الأولية بمدن بنزرت وجرزونة ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل.

- تهذيب 10 محطات الضخ بولاية بن عروس.
- تهذيب محطة الضخ SR4 وقناة ضخ المياه لمحطة التطهير بقابس.

كما ينتظر أن تشهد سنة 2024، الشروع في إنجاز المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية.

➢ مشاريع توسيع تدخّلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفيّة

✓ انتهاء أشغـال تطهير 10 مدن وهي السواسي بولاية المهدية والمظيلة بولاية قفصة وتالة وفريانة وتالابت بولاية القصرين ودار علوش ومنزل حر وآزمور وتاكلسة بولاية نابل وتيبار بولاية باجة

✓ مواصلة أشغال تطهير مدينتين وهي الخليدية بولاية بن عروس ووادي الزرقاء بولاية باجة

✓ انطلاق أشغال تطهير 04 مناطق كانت ريفية يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا وهي شط مريم وأولاد عبد الله بولاية سوسة والباطن بولاية القيروان ولسودة بولاية سيدي بوزيد

✓ انطلاق أشغال تطهير المنطقتين الريفيتين برج السبعي والنفات بكلفة 5.4 م.د

✓ انطلاق أشغال تطهير 8 مدن وهي عمدون بولاية باجة، واد مليز وبني مطير بولاية جندوبة، وتاجروين بولاية الكاف وكسرى بولاية سليانة ونصر الله بولاية القيروان وملولش بولاية المهدية وبئر علي بن خليفة بولاية صفاقس.

➢ اقتناء المعدات والآليات:

يحتوي برنامج سنة 2024 على اقتناء معدات وآليات لاستغلال منشآت التطهير وذلك باستثمارات تناهز 26 مليون دينار في إطار مشاريع ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية (BAD) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) و"دعم ميزان الدفوعات" في إطار التعاون التونسي الإيطالي وتجديد جزئي لسيارات النقل بدفوعات مقدرة سنة 2024 تبلغ **0.7 م.د**.

- **المحور الثاني: تحسين نوعية المياه المعالجة**

سيعمل الدّيوان الوطني للتطهير على تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة عبر:

- تأهيل وتوسيع محطّات التطهير المتقادمة وذلك بالترفيع في طاقتها وتحسين مردوديتها إلى جانب العمل على التعميم التدريجي للمعالجة الثلاثية بمحطّات التطهير
- إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.

في إطار المحور الاستراتيجي المتعلق بتدعيم طاقة المعالجة وتحسين نوعية المياه، سيعمل الدّيوان خلال الفترة **2024-2026** على تحقيق المؤشّرات التالية:

المؤشر (%)	انجاز 2021	انجاز 2022	توقّعات 2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة المياه المعالجة المطابقة للمواصفات	**74**	**72**	**74**	**76**	**78**	**80**

تتلخص الاشغال التي سيقوم بها الديوان الوطني للتطهير في:

➢ <u>تأهيل وتوسيع محطّات التطهير</u>:

- انتهاء أشغال توسيع وتهذيب محطة التطهير المحرس
- مواصلة أشغال المعالجة الثلاثية لمحطة التطهير المهدية.
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 03 محطات تطهير وهي جنوب مليان ومجاز الباب ونفطة.
- انطلاق أشغال توسيع وتهذيب 10 محطات تطهير وهي سوسة حمدون2 وطبرقة وجندوبة وقليبية وباجة والهوارية وقربة وبنزرت ومنزل بورقيبة وماطر
- انطلاق أشغال التأهيل الطّاقي لـ 4 محطات تطهير بكل من مساكن وتطاوين والقيروان 2 والمنستير/الفرينة و الفحص.

كما ينتظر أن تشهد سنة 2024، الشروع في إنجاز القسط الثاني من برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة.

➢ <u>مقاومة التلوث الصناعي</u>:

- مواصلة أشغال محطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالمكنين بكلفة 48 م.د
- انطلاق أشغال تهذيب وتوسيع شبكة تجميع المياه وشبكة تحويل المياه الصناعية إلى محطة التطهير المندمجة ببن عروس

- انطلاق أشغال تهذيب محطة التطهير لمعالجة المياه المستعملة الصناعية ببن عروس بكلفة 30.5 م.د

- **المحور الثالث: تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

سيعمل الديوان على تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار تحقيق الأهداف التالية:

- نقل التكنولوجيات الحديثة والانتفاع بخبرات الشركات الكبرى على المستوى العالمي في مجال التطهير.
- الانتفاع بمرونة الإجراءات في القطاع الخاصّ لإنجاز المشاريع في آجال قصيرة والرفع من جودة الخدمات المسداة.

في إطار المحور الاستراتيجي المتعلق بتدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سيعمل الدّيوان خلال الفترة 2022-2026 على تحقيق المؤشّرات التالية:

المؤشر (كلم)	انجاز 2022	توقّعات 2023	تقديرات		
			2024	2025	2026
طول شبكة التطهير المستغلة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ	-	1 898	3 138	3 138	3 138

من المنتظر أن تشهد سنة 2024:

الأشغال:

- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لإستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين).
- إنطلاق أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لإستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية (جزء من شبكة التطهير بولايتي تونس وأريانة).

الدراسات:

- إنتهاء الدراسة حول التصرف في المياه المعالجة لمحطات التطهير سوسة والمنستير.
- مواصلة المساندة الفنية لتطهير 10 مدن متوسطية.

- مواصلة المساندة الفنية لمشاريع تطهير المناطق الصناعية ببن عروس والمكنين ووادي الباي وصفاقس وأوتيك.
- إنطلاق المساندة الفنية لبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى.
- انطلاق دراسة تهذيب محطة التطهير شطرانة 1.

الدراسات الاستراتيجية:

ستشهد سنة 2024 إنجاز الدراسات الاستراتيجية التالية:

- مواصلة الدراسة حول الديمومة المالية للديوان الوطني للتطهير
- إنطلاق الدراسة الاستراتيجية والمؤسساتية حول الديوان الوطني للتطهير في أفق 2050.
- إنطلاق دراسة حول طرق الاستغلال بالمدن الصغرى.

- **المحور الرابع: العناية بالأودية وبشبكة مياه الأمطار بالوسط الحضري.**

ستشهد سنة 2024 مواصلة البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن والذي يهم جهر وتنظيف 54 وادي ومجرى بطول 84 كلم موزّعة على 9 ولايات وهي تونس وأريانة ومنّوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس وذلك باعتمادات في حدود 3.4 مليون دينار.

❖ **المراقبة والمتابعة والحماية من التلوث**

تندرج الأولويات الاستراتيجية للوكالة الوطنية لحماية المحيط ضمن توجهات المخططات التنموية ومتطلبات الدستور الجديد الذي أقرّ ضمان الحق في بيئة سليمة ومتوازية، وتتمحور أولويات تدخّل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول المحاور التالية:

المحور الأوّل: مقاومة مصادر التلوث والضرر وتدهور المحيط عبر تطوير آليات الوقايةمن التلوث

- تطوير منظومة التقييم البيئي.
- تدعيم منظومة متابعة الأوساط الطبيعية.

المحور الثاني: تعزيز المراقبة العلاجية لكل مصادر التلوث

- تدعيم منظومة مراقبة الأنشطة الملوثة
- تدعيم دور الوكالة في الإحاطة الفنية في مجال إزالة التلوث.

وتبلغ الاعتمادات المخصصة للوكالة **1.6 م د** ستخصص أساس للمشاريع التالية:

- مواصلة تحيين مخططات المحافظة على نوعية الهواء باعتمادات قدرها: **0.3 م د**
- التوسع في احداث شبكة مراقبة نوعية الهواء:**0.1م د**
- دعم مشاريع التربية البيئية بالمؤسسات التعليمية: **0.1 م د**
- برنامج التحسيس: **0.1 م د**
- الاستثمار في قطاع المياه من خلال تطوير منظومة مراقبة تلوث المياه: **0.1 م د**
- تطوير شبكة متابعة تلوث التربة: **0.1 م د**

❖ **التصرف في النفايات**

تتمثل التوجهات المستقبلية للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير آليات ووسائل التصرف المستدام في النفايات المنزلية المشابهة.

المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات.

المحور الثالث: دعم قطاع التصرف في النفايات الصناعية والخاصة وترشيد استغلال منشآت التصرف فيها.

وتم خلال سنة 2024 ترسيم اعتمادات بعنوان تدخلات استثمارية قدرها **27 م د** يمكن تفصيلها في اهم المشاريع التالية:

- مشروع المصبات المراقبة 3 مجردة وباقي الولايات **17 م د**
- مواصلة احداث خانات جديدة بالمصبات المراقبة على غرار برج شاكير وبنزرت **6.5 م د**
- مقاومة النقاط السوداء من خلال غلق المصبات العشوائية :**0.3 م د**
- تحسين وإعادة تهيئة شبكة مياه الامطار بمصب برج شاكير: **3 م د**

❖ **<u>حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية البحرية</u>**

يتمثل دور وكالة وحماية وتهيئة الشريط الساحلي في تأمين التصرف المندمج في الشريط الساحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتدخل المؤسسة حسب الأولويات التالية:

1. رصد تطور الأنظمة البيئية الساحلية.
2. حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.

3. احكام التصرف في الملك العمومي البحري وتحسين جودة الحياة.
4. المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها.

وقد تم ترسيم اعتمادات قدرها **16.8 م د** لإنجاز أهم البرامج الاستثمارية التالية:

- مواصلة اشغال حماية الشريط الساحلي بالقنطاوي من الانجراف :**9.6 م د**
- المساهمة في تنظيف الشواطئ: **0.8 م د**
- دراسات استصلاح الشريط الساحلي:**0.7 م د**

النقل

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية فإنه سيتم في سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود**359.1م د** تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، المعهد الوطني للرصد الجوي، شركة ميناء النفيضة.

وفيما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية:

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية:**

- تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية، أشغال رحي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق
- إصلاح أضرار الفيضانات وزحف الرمال
- تنظيم الصيانة وتأهيل الاتصالات
- تهيئة الخطوط داخل المحطات
- تهيئة مراكز الصيانة
- برنامج الصيانة الكبرى

- انتزاعات
- تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين
- مضاعفة خط المكنين المهدية

ولإنجاز هذه المشاريع المتواصلة والبـرامج السنـويـة تم ترسيم دفوعـات تقدر بـ 123.4 م د

- **شركة النقل بتونس:**
  - تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
  - تدعيم الجسور بخط تونس حلق الوادي المرسى
  - دتجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى
  - تجديد وصيانة السكة
  - تهيئة مستودعي الشرقية وبئر القصعة
  - تهيئة مستودع بالزهروني
  - تهيئة مستودع باب سعدون
  - دراسات فنية للبنية الأساسية

ولإنجاز هذه المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **19.2 م د**

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة**:
  تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للخط D من الجزء الأول من الشبكة وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض (**141.3 م د**)

- **شركة المترو الخفيف بصفاقس:**
  مواصلة تحرير حوزة المشروع وتحويل الشبكات والدراسات الضرورية والمساعدة على لتمويل والتعاقد **(5.7 م د)**

- **الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية:**
  مواصلة انجاز أشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر إضافة إلى الشروع في تهيئة المعابر الحدودية البرية بـ ملولة وبوشبكة ورأس جدير (**9.1 م د)**

- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة:**
  - برنامج الصيانة السنوية للسفن

- اقتناء معدات السلامة

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **5.0 م د**

- **الشركات الجهوية للنقل البري:**

- مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات،
- بناء وتهيئة ورشات صيانة وإصلاح الحافلات لفائدة الشركات الجهوية للنقل بباجة والكاف ومدنين وقابس والساحل وبنزرت.

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **27.3 م د**

- **المعهد الوطني للرصد الجوي:**

- تهيئة المحطات الجهوية للرصد الجوي
- تركيز شبكة إنذارات زلزالية
- مواصلة إنجاز البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **10.9 م د**

الشـؤون الثقـافية

يكتسي القطاع الثقافي أهمية بالغة في تنمية وتغيير واقع المجتمعات بإعتباره رافدا من روافد التنميةالشاملة والمستدامة خاصة في ما يتعلق بالإدماج الإجتماعي إضافة إلى أهمية دوره في محاربة كل أشكال العنف والتطرف وبالتالي تحقيق التوازن المجتمعي.

وفي إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2024، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 73 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشرافها وتشمل الميادين التالية حسب التقسيم البرامجي للمهمة :

- **الفنون :**

يعتبر برنامج الفنون جوهر مشمولات مهمة الشؤون الثقافية المتمثل في العمل على دعم الإنتاجات الفنية من سينما، مسرح، موسيقى، رقص وفنون تشكيلية وتوسيع إشعاعها داخليا وخارجيا خدمة للمشروع الحداثي التونسي وتتمثل أهم المشاريع المدرجة بقسم الإستثمار والتدخلات ذات الصبغة التنموية والتي تمّ تخصيص إعتمادات دفع قدرها حوالي **13 م د** لفائدتها، فيما يلي :

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية.
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري.
- برنامج تهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية.
- تمويل قطاع السينما والإنتاج.
- تركيز الطاقة المتجددة بمدينة الثقافة.
- إعادة هيكلة الأوركسترا السيمفوني التونسي.

كما سيتم تخصيص إعتمادات تعهد قدرها **4.5 م د** لإنجاز دراسات خاصة **بالمركز العالمي لفنون الخط "إقرأ"**والذي تتمحور أهم مهامه في :

- المساهمة في وضع السياسات والبرامج الهادفة لترسيخ الهوية العربية من خلال فن الخط العربي والخطوط القديمة.
- تشجيع الفئات الشبابية على تركيز مشاريع تعنى بفن الخط العربي والخطوط القديمة.
- تأمين العرض الدائم والوقتي للمجموعات المتحفية الخاصة بالمركز لفائدة العموم واستعمال تقنيات وفنون العرض المتحفي المعتمدة والمتجددة.
- حفظ المجموعات المتحفية وحمايتها وتثمينها وإثرائها وصونها واتخاذ التدابير اللازمة للغرض.
- استقطاب الخطاطين التونسيين والأجانب قصد تبادل الخبرات والحفاظ على مهارتهم المكتسبة وضمان تمريرها للأجيال القادمة.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين الخطاطين التونسيين والأجانب قصد مساعدتهم على تطوير مهاراتهم، استنادا إلى مناهج فنية وعلمية في الغرض.
- العمل على تطوير صيغ التعاون والشراكة مع مختلف الهياكل المماثلة على الصعيدين الوطني والدولي.
- العناية بالمحطوط العربي حفظا وترميما.
- تطوير الدراسات العلمية في الخط العربي.
- إنشاء مكتبة للخط العربي.
- التشجيع على إتقان الخط واستعماله في المحامل الرقمية واللوحات الإشهارية.
- العمل على أن يكون الخط رافدا من روافد التنمية المستدامة.
- تطوير المهن المرتبطة بالخط مثل مهنة النقش على الرخام والحجارة والمعادن.
- ربط علاقات تعاون بين مختلف الدول التي تستعمل الخط العربي.

- **الكتاب والمطالعة :**

هو برنامج أساسي في المشروع الثقافي التونسي يسعى إلى تنمية الحس والوعي الحضاري لدى القارئ وكذلك الإنفتاح على ثقافات أخرى عبر تعزيز التنوع على مستوى الإنتاج الأدبي والفكري وتحقيق الإنتشار الواسع عبر تنظيم المعارض في كل الجهات بهدف تقريب الكتاب للقارئ وإثراء الرصيد وتتمثل أهم البرامج السنوية في قسم الإستثمار والتدخلات ذات صبغة تنموية والذي خصّص له إعتماد دفع بقيمة **13 م د** في ما يلي :

- اقتناء كتب تونسية وكتب مطالعة أجنبية.
- بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف المكتبات العمومية.

وينتظر خلال سنة 2024 مواصلة المشاريع والبرامج التالية :

مشروع حدائق المطالعة: ويهدف البرنامج إلى تركيز فضاءات خارجية للمطالعة العمومية صديقة للبيئة بالحدائق التابعة للفضاء الخارجي بالمكتبات الجهوية تنضوي تحت مشروع hub créative.

مشروع تحقيق النفاذ الثقافي للفئات الهشة: ويهدف البرنامج إلى تحقيق النفاذ الثقافي بمراكز الدفاع والتأهيل الاجتماعي ودور رعاية المسنين والمرأة الريفية والأطفال فاقدي السند والمستشفيات والسجون.

- برنامج الإبداع السجني: ويهدف البرنامج إلمساعدة المساجين على ابراز قدراتهم الفكرية وتنميتها.
- برنامج فنون الشارع والمدينة streetart : ويهدف إلى النهوض بهذه الفنون من الجرافيتيGraffiti إلى العروض الأدائية التفاعلية.

- **العمل الثقافي :**

يعمل هذا البرنامج على تطوير مؤسسات العمل الثقافي بما يجعلها مركز الفعل الثقافي والمساهمة في جذب فئات واسعة من الشباب. ويرتكز الإستثمار في هذا البرنامج والذي خصص له إعتماد دفع قدره **27 م د** على ما يلي :

- برامج بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف دور الثقافة.
- المساهمة في برنامج أوروبا المبدعة وهو برنامج يمكن الفاعلين الثقافيين التونسيين وخاصة الجمعيات من الحصول على تمويلات لبعث مشاريع وبرامج ذات صبغة ثقافية.

- بعث فضاءات ثقافية متعددة الإختصاصات وفضاءات مبتكرة.

- **التراث :**

هذا البرنامج يدخل في إطار تثمين التراث وتوظيفه في الدورة الاقتصادية ليصبح مكونا من مكونات التنمية المستدامة. تمّ رصد إعتمادات دفع بقيمة **17 م د** لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التالية:

- برنامج منظومة الأمن والسلامة بالمواقع والمعالم والمتاحفمن خلال وضع وتنفيذ منظومة التأمين الذاتي عبرإقتناء أجهزة سلامة وتركيز منظومة المراقبة بالكاميرا ومنظومة التفتيش الآلي إضافة إلى تركيز وتجديد شبكات الإضاءة بمختلف المواقع.
- برنامج صيانة وتثمين المعالم والمتاحف والذي يشمل أشغال تهيئة وحدات الإستقبال والتأمين الذاتي بسلقطة وأوتيك وسيدي عمر عبادة بالقيروان إضافة إلى تهيئة المتحف بمكثر وأشغال التهيئة السينوغرافية بتربة الباي وإعادة تهيئة السياج بموقع بوبوت بالحمامات وتهيئة مسلك الزيارة بالفحص.
- إعطاء العناية اللازمة لقطاع التراث ودعم مختلف الآليات لحمايتهوتثمينه في ظل تنامي أعمال التهريب والتنقيب العشوائي ونهب المواقع الأثرية وتطور الزحف العمراني.
- مواصلة إنجاز أعمال الجرد الأثري والأتنوغرافي والحفريات والمسح الأثري عبر مواصلة جرد المخازن والجرد المتحفي مع إعداد سجلات في الغرض توازياوإنجاز أعمال الرقمنة.
- دراسة وتوثيق التراث غير المادي والذي يواجه أيضا خطر الاندثار والتشويه.
- برنامج تهيئة المتاحف.
- ترميم القصور والقرى الجبلية بالجنوب التونسي.
- ترميم قصر العبدلية بالمرسى.
- ترميم متحف الزعيم فرحات حشاد.

كما يتواصل إعطاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في **حماية التراث المكتوب** حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و16 ألف

مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين.

وقد تمّ في سنتي 2022و2023 إستحثاث نسق انجاز البرامج والمشاريع التالية:

- **المكتبة الإفتراضية :** وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.
- **التراث التونسي المكتوب :** تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فنّ الخطّ والتزويق وتتطلب الحماية من الإندثار.
- حماية دار الكتب الوطنية من الحرائق
- إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة
- رقمنة التراث المكتوب

وإضافة إلى كل ما سبق، سيتمّ رصد إعتمادات تعهد جديدة بقسم الاستثمار سنة 2024 في حدود **63 م د** مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2023 والبالغة 39 م د ستخصص إلى المشاريع والبرامج السنوية على غرار:

- ✓ برنامج الفنون: 9 م د ومنها إنجاز المركز العالمي لفنون الخط "إقرأ" (4.5 م د)
- ✓ برنامج الكتاب والمطالعة : 10 م د ومنها برنامج تهيئة المكتبات العمومية (5 م د).
- ✓ برنامج العمل الثقافي: 27 م د ومنها برامج تهيئة وتجهيز دور الثقافة (15 م د).
- ✓ برنامج التراث: 12 م د والتي تتوزع كالآتي :
  - * المعهد الوطني للتراث (11 م د)
  - * دار الكتب الوطنية (1 م د)

الشبـاب والرياضـة

سيتم خلال سنة 2024 مواصلة انجاز البنية الأساسية و البرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب و الرياضة، و للغرض تم تخصيـص نفـقات ذات صبغة تنموية بقيمة **134.1 م د** و موزعة بين برنامج الشباب **31 م د** و برنامج الرياضة **90.4 م د** و برنامج التربية البدنية **8.7 م د** و برنامج القيادة والمساندة **3.9 م د**.

بالنسبة لبرنامج الرياضة:

رصدت سنة 2024 اعتمادات دفع قدرها **90.4 م د** لدعم و تطوير المنشآت الرياضية لقطاع الرياضة من خلال :

- مواصلة أشغال تهيئة وإعادة تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه
- إستكمال أشغال تهيئة و توسعة الملعب الأولمبي بسوسة
- إستكمال الدراسات الفنية لتهيئة ملعب الطيب المهيري بصفاقس.
- تركيز كراسي بمدارج ملعب حمادي العقربي برادس لتأهيله لاحتضان المسابقات الرسمية القارية والدولية طبقا للمواصفات المعتمدة من الاتحادات الدولية.
- مواصلة تعهد وصيانة وتوسعة و تنوير و تعشيب المنشآت الرياضية بمختلف أصنافها بهدف المحافظة عليها وتثمينها ولتوفير الظروف الملائمة للممارسة الأنشطة الرياضية في التمارين والمسابقات الرسمية .
- مواصلة بناء المسابح المغطاة بكل من قابس و توزرو قبلي و منوبة و المهدية ومواصلة تهيئة المسبح المغطى بالقيروان.
- مواصلة إنجاز الملاعب الرياضية بكل من البرادعة و منزل المهيري .
- مواصلة انجاز 5 قاعات للألعاب الفردية بكل من جلمة
- و فريانة و السرس و السند وبني خداش و 6 قاعات للرياضات الجماعية بكل من سبيطلة و المتلوي و الرديف و المروج وبئر الحفي و قابس المدينة وإحداث قاعة للرياضات الجماعية بمنوبة وتهيئة 05 قاعات رياضة و دراسة بناء قاعة لتنس الطاولة بمنزل تميم و تأهيل المركبات الرياضية بكل من توزر و مدنين.
- تعشيب وإعادة تعشيب 5 ملاعب رياضية
- تأهيل المركب الرياضي الدولي بعين دراهم و المركب الرياضي ببرج السدرية.
- إنطلاق إنجاز المضامير الإصطناعية لألعاب القوى بكل من تطاوين وتوزر والقصرين وقبلي
- تدعيم وتطوير منظومة الطب الرياضي بإنجاز المركز الجهوي للطب الرياضي بقابس والمركز الجهوي للطب الرياضي بمدنين.

بالنسبة لبرنامج التربية البدنية:

دعـم و تطوير البنية التحتية الأساسية لقطاع التكويـن و التربية البدنية بتخصيص اعتماد قدره **8.7 م د** سيخصص لفائدة:

- تهيئة وتأهيل المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ودعمها بالتجهيزات الرياضية والبيداغوجية.
- الشروع في بناء القسط الأول من المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقفصة.
- إقتناء التجهيزات الرياضية وأدوات التربية البدنية وتجهيزات مراكز وخلايا النهوض بالرياضة بالوسط المدرسي.

بالنسبة لبرنامج الشباب:

رصـدت بعنوان سنة 2024 اعتمادات دفــع قدرها **31 م د لدعــم قطاع الشباب** وستخصص أساسا لإنجاز البرامج التالية:

- مواصلة تهيئة وتأهيل جملة من مراكز التخييم والإصطياف و مراكز الإقامة على غرار مركز التخييم بالفاضلين وحسي الجربي بمدنين و ساقية سيدي يوسف ومركز التخييم والاصطياف الرملة بقرقنة ومراكز الإقامة بكل من بنزرت و سبيطلة والسانية بقابس والمركب الشبابي برادس والمركب الشبابي بالقصرين.
- مواصلة بناء دور الشباب بكل من الزواوين وعميرة الحجاج وزانوش ودراسة بناء 3 دور شباب جديدة بكل من الشرايع من ولاية القصرين وسيدي بنور من ولاية المنستير ولالة من ولاية قفصة.
- مواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتطوير منظومة التنشيط التربوي والإجتماعي ضمن مقاربة جديدة في مستوى التصميم والأدوار ومحتوى برامج التنشيط وصيغ أدائها من خلال إتمام أشغال برنامج الجيل الثاني لدور الشباب موزعة على كامل تراب الجمهورية.
- تهيئة وصيانة 30 دار شباب بمختلف ولايات الجمهورية.
- تجهيز مؤسسات الشباب بوسائل التنشيط التربوي والإجتماعي وبالتكنولوجيات الحديثة للإتصال.

بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة:

سيتم تهيئة و تجهيز المصالـح المركزية و الجهوية للوزارة و مقــرات المندوبيات الجهوية للشباب و الرياضة بتخصيص اعتمادات دفع قدرها 3.9 م د لفــائدة برنـامج القيادة و المساندة.

شؤون المرأة والأسـرة والطفولة وكبار السن

تهدف المهمة من خلال تدخلاتها إلى العمل على خلق مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن السّلم والأزمات والتّغيّرات المناخيّة، يكرّس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النّساء والرّجال وبصفة عامّة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلّي مكانة الأسرة ويعزّز دورها التّنموي ويولي الرّعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتّى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائيّة والقانونيّة لكبار السّنّ من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.

هذا وسيتم خلال سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن **بقيمة 44.6 م د** مقابل 39.1 م د سنة 2023.

وسيتم توظيف هذه الاعتمادات للإيفاء بتعهدات البرامج بصدد الانجاز والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج جديدة. حيث ستواصل مجهودات المهمة في النهوض بالمستوى المعيشي للعائلات ذات الدخل المحدود وضمان خدمات اجتماعية لكافة شرائح المجتمع كل حسب خصوصيته.

كما يكتسي الطابع الاجتماعي بعدا هاما في توجهات المهمة حيث تساهم في معاضدة المجهود الوطني عبر رفع التحديات الاجتماعية المناطة بعهدتها خاصة فيما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة زمن الازمات على غرار أزمة كوفيد 19 وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية إضافية.

وستوظف الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة لسنة 2024 لإنجاز البرامج التالية:

1- برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

يساهم **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** من خلال مشاريعه في تشجيع ريادة الأعمال النسائية والنهوض بدخل العائلات التي يكون فيها العائل الوحيد امرأة وتمكين الاسر ذات الوضعيات الخاصة من مشاريع اقتصادية متوسطة وصغرى ومتناهية الصغر ومساعدة الأسر المنتجة على تسويق وترويج منتوجاتها وتحسين مساهمتهن في الدورة الاقتصادية وطنيا وجهويا.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 33.4 م د واعتمـــادات دفع بقيـــمة 16.9 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- النهوض بريادة الأعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات". وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 10.0 م د تعهدا و6.0 م د دفعا للغرض.
- العمل على محاربة العنف وخاصة منه الموجه ضد النساء من خلال دراسة وبناء جملة من الفضاءات الخاصة باستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف المسلط على النساء. وقد تم إلى حد الآن المساهمة في إنجاز 15 مراكز إيواء وسيتواصل العمل في هذا البرنامج سنة 2024 بإنجاز 5 مراكز سنويا خلال سنتي 2024 و2025.
- مواصلة إنجاز فضاءات للأسرة بالسلاطنية بولاية القصرين وقابس والقيروان والتي تقدم خدمات لكافة أفراد العائلة في إطار مشروع يرمي إلى بعث فضاءات متعددة الخدمات للعائلة لتقريب الخدمات لكل الفئات.
- النهوض بالعائلات التي تعيش في وضعيات هشاشة (الأسر ذات العائل الوحيد امرأة، ذات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والنساء العاملات في الريف) من خلال دعمهم ومرافقتهم ماديا ومعنويا عبر التكوين لخلق موارد رزق في إطار مشاريع متناهية الصغر وكذلك الإحاطة بأسر المهاجرين غير النظاميين. وستخصص للغرض اعتمادات تعهد قدرها **4.3 م د** واعتمادات دفع قدرها **3.8 م د**
- انجاز منصة الكترونية للتمكين الاقتصادي للاسر تعرف بمختلف الخدمات المقدمة من طرف الوزارة.
- انجاز خطة اتصالية للوزارة من اجل تحسين ولوج النساء بصفة خاصة والاسرة بصفة عامة لخدمات المرافقة والتمكين المبرمجة في ميزانية الوزارة.

2- برنامج الطفولة:

يرمي **برنامج الطفولة** إلى اتاحة فرص الوصول والحصول على خدمات ذات جودة للنماء والرعاية في بيئة آمنة ودامجة في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة في المناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها **46.0** م د واعتمادات دفع بقيمة **29.4** م د لفائدة هذا البرنامج موزعة كما يلي:

- **برنامج النهوض بالطفولة المبكرة:** سيتم العمل على تكفل الدولة بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وسيتم العمل على الترفيع في عدد الأطفال المتعهد بهم من 20000 طفل سنة 2023 إلى

25000 طفل خلال سنة 2024 وموزعين على كافة الولايات. وتبلغ الاعتمادات المرسمة للغرض ما قدره 13.5 م د تعهدا ودفعا باعتبار أنه تم الترفيع في قيمة المنحة من 50 د للطفل شهريا إلى 70 د للطفل.

- **برنامج الروضة العمومية**: مواصلة إنجاز هذا البرنامج خلال سنة 2023 ويهدف إلى المساهمة في تهيئة رياض الأطفال التابعين للبلديات من أجل تحسين البيئة التربوية في هذه المؤسسات وضمان تساوي الفرص في الولوج لخدمات الطفولة المبكرة.

وسيتم العمل على تهيئة هذه المؤسسات خلال سنة 2024 بكلفة جملية قدرها 2.5 م د.

- برنامج **دعم الأطفال من ذوي الإعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحد** من خلال دمجه في رياض الأطفال وتكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال المنتمين لهذا البرنامج باعتبار ارتفاع كلفة التعهد بهؤلاء الأطفال لدى المراكز المختصة. وقد تم ترسيم مبلغ قدره 0.5 م د دفعا.
- مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ونوادي ومركبات الأطفال بكفة تقدر بـ 4.8 م د وتجهيزها باعتمادات قدرها 6.3 م د دفعا.
- تهيئة الرياض البلدية وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص من حيث البنية التحتية لجميع الأطفال.

3- برنامج كبار السن:

يهدف **برنامج كبار السن** إلى تحسين نوعية حياة كبار السن وتمكينهم من كافة حقوقهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة من خلال مزيد تجذير هذه الفئة في وسطها الطبيعي (العائلة) عبر مختلف التدخلات التي تحد من التفكك الأسري وتشتت أفراد العائلة الواحدة.

وسيتم تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 2.5م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من قفصة وسليانة ومنوبة باعتماد تعهد يقدر بـ 2.3 م د واعتماد دفع جملي قدره 2.2 م د.
- مواصلة تجهيز مراكز المسنين باعتماد تعهد قدره 0.2 م د واعتمادات دفع قيمتها 0.2 م د.

- اقتناء سيارة مجهزة لفائدة إدارة كبار السن سيتم تخصيصها لإسعاف كبار السن بحوالي 0.1 م د.

4- برنامج القيادة والمساندة:

لضمان قيام البرامج الخصوصية بأدوارها يتدخل برنامج القيادة والمساندة لمساعدتها في الإيفاء بهذه الالتزامات من خلال الاستثمارات التي من شأنها أن تدعمها لوجستيا وتوفر لها الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0.06 م د واعتمادات دفع بقيمـــة 2.2 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- مواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بكل من قفصة وبن عروس وسوسة.
- مواصلة إنجاز الدراسات الخاصة ببناء المندوبيات الجهوية بقبلي وسوسة وباجة وتوزر وبن عروس.
- مواصلة تسوية الوضعيات العقارية للممتلكات الموضوعة على ذمة الوزارة في إطار مشروع يهدف إلى حصر مخزونها العقاري.
- تأثيث الإدارة واقتناء التجهيزات الإدارية بما يساهم في جعل الأعوان يمارسون عملهم في أفضل الظروف.
- مواصلة إنجاز دراسة حول بناء مقر أرشيف خاص بالوزارة

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّـة لسنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **582.2 م د** لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزّعة بين **416.6 م د** مشاريع بصدد الإنجاز و**165.6 م د** مشاريع جديدة.

- ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان الـمشروع		اعتماد الدفع
-الطبّ الوقائي	:	5.7 م د
-برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد	:	133.0م د
-بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية	:	6.2 م د
-بناء 7 مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية	:	59.6 م د
-تهيئة المستشفيات الجهوية (برامج 2020 و2021 و 2022)	:	1.6 م د
-تجهيز المستشفيات الجهوية (برامج 2016 و2021 و2022 و2023)	:	17.1م د
-تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبيطلة	:	5.0 م د
-تجهيز المستشفيات المحلية (برامج 2021 و2022)	:	2.6 م د
-تهيئة المستشفيات الجامعية (برامج 2021 و2022 و2023)	:	9.5 م د
-تجهيز المستشفيات الجامعية (برامج 2020 و2021 و2022 و2023)	:	29.5م د
-تجهيز 8 قاعات بيضاء بأقسام طب الرضيع بالمؤسسات الاستشفائية	:	1.2 م د
-بناء مستشفى الملك سلمان ابن عبد العزيز متعدد الاختصاصات بالقيروان	:	3.2 م د
-توسعة مركز الاصابات والحروق البليغة ببن عروس	:	2.1 م د
-اقتناء معدات إعلامية	:	3.0 م د
-تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	:	18.0م د
-برنامج تركيز الصحة الرقمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)	:	12.0م د
-تأهيل الشبكات الداخلية المعلوماتية للهياكل الصحية	:	3.0 م د
-اقتناء أراضي	:	1.0 م د
-برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي	:	1.8 م د
-عمليات التهيئة والتهذيب	:	6.1 م د

- أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية للتوقي من الأمراض السارية وغير السارية ومزيد إحكام التصرف في البرنامج الوطني للتلقيح عبر دمج مختلف البرامج الوطنية ذات العلاقة،
- مواصلة المجهود المبذول للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا من خلال تعبئة الموارد الضرورية لتأمين الوسائل الكفيلة بمكافحة هذه الجائحة،
- تدعيم المؤسّسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانيّة مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،
- مواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 242.4 م د تعهدا و165.5 م د دفعا. وتتمثّل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

(بحساب المليون دينار)

بيان الـمشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
-الطبّ الوقائي	:	106.5	85.5
-البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	:	14.5	14.5
-توسعة قسم الطب النفسي للأطفال وجناح الانعاش بقسم طب الأطفال ومخبر السموميات وبناء وحدتين بقسم الطب الباطني بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير	:	5.3	1.2
-تهيئة وحدة التعقيم المركزي وتعويض المولدات الكهربائية وتركيز مجمع لمعالجة الهواء بمستشفى سهلول بسوسة	:	5.9	1.1
-تركيز مولد كهربائي ومجمع لمعالجة الهواء بالمعهد الوطني المنجي بن حميدة لأمراض الأعصاب	:	2.3	0.8
-تهيئة قسمي العيادات الخارجية والاستعجالي ومقر المولد الكهربائي بمستشفى الرازي بمنوبة	:	2.7	0.9
-تهيئة قسمي الطب الفيزيائي والتأهيل الوظيفي وقاعات الأشعة المركزية بمعهد محمد القصاب للجبر وتقويم الأعضاء بقصر السعيد	:	2.1	0.7

بيان الـمشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
-تدعيم الهياكل بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس	:	10.0	2.0
-تهيئة الأقسام الاستشفائية بمستشفى فرحات حشاد بسوسة قسط 3		4.2	1.0
-تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)	:	25.0	20.0
-اقتناء 3 آلات للقسطرة القلبية لفائدة مستشفيات شارل نيكول وفرحات حشاد سوسة والهادي شاكر بصفاقس	:	6.0	0.6
-اقتناء تجهيزات طبية لفائدة المركز الوطني "شلبي بلكاهية" لليقظة الدوائية	:	6.0	5.0
-اقتناء تجهيزات لفائدة وحدة المستحضرات المعقمة بمركز التوليد وطب الرضيع بتونس	:	3.2	1.0
-اقتناء جهاز للمعالجة الكثبية وكاميرا قاما لفائدة معهد صالح عزيز	:	3.0	0.3
-صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2024)	:	5.0	3.2
-صيانة سيارات الاسعاف	:	2.0	1.0
-اقتناء أراضي	:	9.5	9.5
-تجديد مركزيات التكييف المركزي وصيانة وتجديد المصاعد بالمقر المركزي لوزارة الصحة	:	1.6	0.8
-اقتناء معدات اعلامية	:	2.0	1.5
-اقتناء 6 شاحنات لجمع ونقل الدم لفائدة المركز الوطني لنقل الدم ومراكزه الجهوية	:	1.5	0.1

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّة لسنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **582.2 م د** لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزّعة بين **416.6 م د** مشاريع بصدد الإنجاز و**165.6 م د** مشاريع جديدة.

- ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان الـمشروع		اعتماد الدفع
-الطبّ الوقائي	:	5.7 م د
-برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد	:	133.0 م د
-بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية	:	6.2 م د

بيان الـمشروع		اعتماد الدفع
-بناء 7 مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية	:	59.6 م د
-تهيئة المستشفيات الجهوية (برامج 2020 و2021 و 2022)	:	1.6 م د
-تجهيز المستشفيات الجهوية (برامج 2016 و2021 و2022 و2023)	:	17.1 م د
-تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبيطلة	:	5.0 م د
-تجهيز المستشفيات المحلية (برامج 2021 و2022)	:	2.6 م د
-تهيئة المستشفيات الجامعية (برامج 2021 و2022 و2023)	:	9.5 م د
-تجهيز المستشفيات الجامعية (برامج 2020 و2021 و2022 و2023)	:	29.5 م د
-تجهيز 8 قاعات بيضاء بأقسام طب الرضيع بالمؤسسات الاستشفائية	:	1.2 م د
-بناء مستشفى الملك سلمان ابن عبد العزيز متعدد الاختصاصات بالقيروان	:	3.2 م د
-توسعة مركز الاصابات والحروق البليغة ببن عروس	:	2.1 م د
-اقتناء معدات إعلامية	:	3.0 م د
-تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	:	18.0 م د
-برنامج تركيز الصحة الرقمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)	:	12.0 م د
-تأهيل الشبكات الداخلية المعلوماتية للهياكل الصحية	:	3.0 م د
-اقتناء أراضي	:	1.0 م د
-برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي	:	1.8 م د
-عمليات التهيئة والتهذيب	:	6.1 م د

- أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية للتوقي من الأمراض السارية وغير السارية ومزيد إحكام التصرف في البرنامج الوطني للتلقيح عبر دمج مختلف البرامج الوطنية ذات العلاقة،

- مواصلة المجهود المبذول للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا من خلال تعبئة الموارد الضرورية لتأمين الوسائل الكفيلة بمكافحة هذه الجائحة،

- تدعيم المؤسّسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانيّة مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،

- مواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 242.4 م د تعهدا و165.5 م د دفعا. وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

(بحساب المليون دينار)

بيان الـمشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
-الطبّ الوقائي	:	106.5	85.5
-البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	:	14.5	14.5
-توسعة قسم الطب النفسي للأطفال وجناح الانعاش بقسم طب الأطفال ومخبر السموميات وبناء وحدتين بقسم الطب الباطني بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير	:	5.3	1.2
-تهيئة وحدة التعقيم المركزي وتعويض المولدات الكهربائية وتركيز مجمع لمعالجة الهواء بمستشفى سهلول بسوسة	:	5.9	1.1
-تركيز مولد كهربائي ومجمع لمعالجة الهواء بالمعهد الوطني المنجي بن حميدة لأمراض الأعصاب	:	2.3	0.8
-تهيئة قسمي العيادات الخارجية والاستعجالي ومقر المولد الكهربائي بمستشفى الرازي بمنوبة	:	2.7	0.9
-تهيئة قسمي الطب الفيزيائي والتأهيل الوظيفي وقاعات الأشعة المركزية بمعهد محمد القصاب للجبر وتقويم الأعضاء بقصر السعيد	:	2.1	0.7
-تدعيم الهياكل بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس	:	10.0	2.0
-تهيئة الأقسام الاستشفائية بمستشفى فرحات حشاد بسوسة قسط 3		4.2	1.0
-تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)	:	25.0	20.0
-اقتناء 3 آلات للقسطرة القلبية لفائدة مستشفيات شارل نيكول وفرحات حشاد سوسة والهادي شاكر بصفاقس	:	6.0	0.6
-اقتناء تجهيزات طبية لفائدة المركز الوطني "شلبي بلكاهية" لليقظة الدوائية	:	6.0	5.0
-اقتناء تجهيزات لفائدة وحدة المستحضرات المعقمة بمركز التوليد وطب الرضيع بتونس	:	3.2	1.0
-اقتناء جهاز للمعالجة الكثبية وكاميرا قاما لفائدة معهد صالح عزيز	:	3.0	0.3
-صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2024)	:	5.0	3.2
-صيانة سيارات الاسعاف	:	2.0	1.0
-اقتناء أراضي	:	9.5	9.5
-تجديد مركزيات التكييف المركزي وصيانة وتجديد المصاعد بالمقر المركزي لوزارة الصحة	:	1.6	0.8
-اقتناء معدات اعلامية	:	2.0	1.5
-اقتناء 6 شاحنات لجمع ونقل الدم لفائدة المركز الوطني لنقل الدم ومراكزه الجهوية	:	1.5	0.1

الشؤون الاجتماعية

في إطار دعم المجال الاجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشّة وكذلك العناية بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتمّ في سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **131.8** م د توظّف أساسا لـ:

> **أهمّ المشاريع المتواصلة :**

* بناء مقرّ المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية: 7.0 م.د

> **أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة :**

* بناء قسم تفقدية الشغل بمدنين: 0.6 م د
* تكفل الدولة بمساهمة الاعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي: 42.5 م د
* اقتناء تجهيزات ادارية: 0.7 م د
* اقتناء اراضي: 0.5 م د
* تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي: 0.8 م.د
* بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي 1.0م.د
* تهيئات مختلفة: 0.4 م.د
* تسييج الصيغة الفلاحية بالمركز الاجتماعي والتربوي "السند": 1.1 م.د
* منح لفائدة الاطفال أقل من 6 سنوات: 71 م.د

المجموع: 118.6 م د

التربيـــة

ستتواصل الجهود خلال سنة 2024 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **654.5 م د**.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في:

- تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية حيث خصصت لبرامج التعهد والصيانة اعتمادات تعهد قدرها256.3 م د واعتمادات دفع قدرها 90.7 م د تضاف إليها اعتمادات تعهد قدرها 3.0 م د لبناء 52

قاعة جاهزة الصنع بالمؤسسات التربوية بالإضافة إلى برمجة أشغال صيانة المؤسسات التربوية في إطار الجيل الجديد من الباعثين الشبان بمبلغ 13.4 م د.

- تأهيل المؤسسات التربوية حيث يرتكز العمل بالأساس على:

* دعم البنية الأساسية من خلال إحداث 13 مدرسة إبتدائية حيث تم ترسيم دراسات ب 1.3 م د بالإضافة إلى ترسيم الدراسات للإنطلاق في بناء 3 مدارس إعدادية و 4 معاهد ثانوية الى جانب ترسيم اعتمادات تعهد قدرها 4.3 م د لاتمام القسط الثاني لبناء 02 معاهد ثانوية. كما تم رصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،
* تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة من خلال برمجة تعهد وصيانة للمبيتات والمطاعم المدرسية بـ 28.2 م د،
* مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ 62 م د سيتم تخصيص 38.2 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و22.3 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية المقيمين بالمبيتات وأنصاف المقيمين.

- تحسين مكتسبات التلاميذ من خلال:

* تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 90 فضاء للأقسام التحضيرية بكلفة 18.0 م د (58 فضاء على الموارد العامة للميزانية و32 فضاء تحضيري بالشراكة مع الجانب الايطالي)،
* العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني،
* رصد اعتمادات بمبلغ 3.6 م د بعنوان التكوين بالشراكة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الافريقي للتنمية،
* توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

- توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية من خلال:

* اقتناء تجهيزات تعليمية واعلامية بمبلغ 31.6 م د في نطاق التكنولوجيا الحديثة بمدارس اعدادية ومعاهد ثانوية ومدارس ابتدائية،
* إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة المدرجة بالجدول التالي:

المرحلة الإبتدائية:

	التعهد (م د)	**الدفع (م د)**
بناء 100 قاعة عادية	10	3.0
بناء 90 فضاء للاقسام التحضيرية	18	3.5
بناء اسيجة	3	0.7
بناء 35 مطعم مدرسي	7.0	1.5
تحيين كلفة بناء 5 مطابخ مركزية	3.0	2.8
إقتناء 32 قاعة عادية جاهزة الصنع	1.3	1
إقتناء 16 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0.48	0.48
إقتناء تجهيزات للمدارس الإبتدائية	37.058	23.38

المرحلة الإعدادية:

	التعهد (م د)	**الدفع (م د)**
بناء 70 قاعة عادية	7	1.5
اقتناء 10 قاعات عادية جاهزة الصنع	0.5	0.5
اقتناء 5 مجموعات صحية جاهزة الصنع	0.15	0.15
بناء 10 قاعات مراجعة	1.8	0.7
بناء 28 قاعة اختصاص	3.6	0.1
بناء 7 قاعات إعلامية	0.9	0.4

اقتناء تجهيزات للمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية	44.0	21.1

المرحلة الثانوية:

	التعهد (م د)	**الدفع (م د)**
بناء 50 قاعة عادية	5	1.0
بناء 5 مخابر تقنية وتكنولوجية وعلمية	2.5	0.8
بناء 5 قاعات مراجعة	0.9	0.3
بناء 20 قاعات اختصاص	2.6	0,5
بناء15 قاعة اعلامية	1.9	0.8

كما تمت برمجة اعتمادات تعهد قدرها 35.8 م د لمواصلة انجاز مشاريع بناء المدارس الاعدادية المبرمجة بالسنوات السابقة في إطار تحيين كلفة البناء.

هذا بالإضافة إلى برمجة اعتمادات تعهد قدرها 30.4 م د وذلك لمواصلة انجاز مشاريع بناء المعاهد الثانوية المبرمجة بالسنوات السابقة في اطار تحيين كلفة البناء

كما تمت برمجة الدراسات للإنطلاق في إنجاز 3 مدارس إعدادية بكل من مساكن سوسة وحومة السوق المنستير وجبنيانة صفاقس2.

وفي نفس الإطار، تمت برمجة الدراسات لبناء 4 معاهد ثانوية بكل من أكودة سوسة وبوعرقوب نابل والمهدية والحنشة بصفاقس.

التعليم العالي والبحث العلمي

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2024 ما قدره **334.4 م د**.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية:

برنامج التعليم العالي:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 39.1 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 26.8 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها بإعتمادات تقدر بـ23.6 م د.

برنامج الخدمات الجامعية:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات الخدمات الجامعية أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات باعتمادات تقدر بـ 18.8 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها باعتمادات تقدر بـ23.7 م د.
- تجهيز مؤسسات الخدمات الجامعية باقتناء تجهيزات لفائدتها باعتمادات تقدر بـ3.8 م د
- مواصلة بناء وتوسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات ومطاعم جامعية ومركبات رياضية وثقافية) وخاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية بإعتمادات تقدر بـ 6 م د.

برنامج البحث العلمي:

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من المنستير وصفاقس وسوسة وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى بإعتمادات تقدر بـ 6.8 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه باعتمادات قدرها6م د.
- دعم البحوث التنموية باعتمادات جملية قدرها11 م د.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2020 و2021 و2022 باعتمادات تقدر بـ 31 م د.

- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10.0 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب العلمية المنشورة بتونس وبالخارج وبراءات الاختراعات الوطنية والدولية
- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي: من خلال اقتناء اشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني باعتمادات تقدر بـ 14.4 م د.
- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل اتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 14.4 م د.
- دعم تثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال باعتمادات جملية قدرها 7.1 م د.
- مساهمة الدولة التونسية في برنامج "أفق أوروبا" باعتمادات قدرها 12 م د.

التشغيل والتكوين المهني

تم ترسيم اعتمادات لمجابهة النفقات ذات الصبغة التنموية بمبلغ قدره **507.2 م د** بميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني.

وستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2024 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420.5 م د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ب 9 م د.

وتتلخص أهم التدخلات في:

1- تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل:

أ- آليات معالجة سوق الشغل:

- برنامج عقد الإعداد للحياة المهنيّة في صيغته الجديدة باعتماد قدره 191 م د لتمويل 104000 عقد.
- برنامج **"عقد الكرامة"** لفائدة 6800 حامل شهادة عليا باعتماد قدره **63.5 م د**.
- عقد الخدمة المدنية التطوعية باعتماد قدره 24.7 م د لفائدة 11000 مستفيد.
- برامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي باعتماد قدره 12.5 م د.

ب- تنمية المبادرة الخاصّة:

سيتّم خلال سنة 2024 تمويل البرامج والمشاريع التاليّة:

- برنامج مرافقة الباعثين الشبّان باعتماد قدره 15 م د
- برنامج تمويل المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن باعتماد قدره 60 م د وستخصص لتمويل القروض الصغيرة والتمويلات الصغيرة.
- برنامج تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتماد قدره 10 م د.
- برنامج جيل جديد من الباعثين باعتماد قدره 25 م د.

2- **تدخلات صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى**:

- سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2024 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والمهن الصغرى حوالي 1800 مشروعا بتكلفة تقدّر بحوالي 50 م د (بمعدل تكلفة قدرها 27.000 د للمشروع الواحد)، وقد تمّ للغرض ترسيم اعتماد قدره 9 م د للمساهمة في التـمويل الذاتي تضاف إليه مـوارد استخلاص بـ 17 م د.

- تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمّت برمجة اعتمادات بـ 45 م د قصد مواصلة بناء وتحديث وتجهيز مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب منها 40 م د على موارد صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني.
- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين بحوالي 63.500 شاب (موزعين بين 46.400 تكوين مقيس و17.100 تدريب مهني غير مقيس) ويقدر عدد الخريجين بعنوان سنة 2024 بحوالي 18900 خريج بالمسارات المقيسة.
- استقطاب حوالي 300 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني باعتماد يبلغ 1 م د.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات:

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 9 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 3 م د لتمويل عمليات تكوينية لفائدة حوالي 20500 مشاركة تستفيد منها حوالي 4800 مؤسسة.

وستبلغ الاعتمادات حوالي 45 م د منها 42 م د في نطاق التسبقة على الأداء سيتّم انفاقه من قبل المؤسسات على أنشطة التكوين.

VI- النفقات الطارئة وغير الموزعة :

تم تخصيص مبلغ قدره 1680 م د دفعا و2280 م د تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2024.

الجزء الرابع

خدمة الدين العمومي لسنة 2024

الجزء الرابع : خدمة الدين العمومي لسنة 2024

1.توقعات خدمة الدين لسنة 2024:

من المتوقع أن ترتفع خدمة الدين[2] العمومي (متوسط وطويل المدى) لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 بنسبة 18.7% أي ما يعادل 3891 مليون دينار (م د) لتبلغ حوالي 24701م د سنة 2024 مقابل 20810 م د سنة 2023 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 23: خدمة الدين العمومي 2022-2024 (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024	التطور %
الفائدة	**4663.4**	**5842**	**6838**	**%17.0**
%إجمالي الناتج المحلي	%3.24	%3.68	%3.90	
الدين الداخلي	2919.1	3636	4267	%17.4
الدين الخارجي	1744.3	2206	2571	%16.5
الأصل	**9778.1**	**14968**	**17863**	**%19.3**
%إجمالي الناتج المحلي	%6.80	%9.44	%10.19	
الدين الداخلي	5530.3	8415	8119	%(-3.5)
الدين الخارجي	4247.8	6553	9744	%48.7
خدمة الدين	**14441.5**	**20810**	**24701**	**%18.7**
%إجمالي الناتج المحلي	%10.04	%13.12	%14.08	
الدين الداخلي	8449.4	12051	12386	%2.8
الدين الخارجي	5992.1	8759	12315	%40.6

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ **0.01 دينار** للدولار وللأورو و**0.1 دينار** لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2024 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	3.3	4.0	0.6
أصل الدين	17.4	7.0	6.1
خدمة الدين	**20.7**	**11.0**	**6.7**

يفسر ارتفاع خدمة الدين العمومي أساسا بارتفاع أصل الدين نتيجة:

[2] وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

- **حلول أجال القروض الرقاعية المصدرة بالأسواق المالية العالمية :500 مليون أورو و 22.4 مليار يان سنة 2023 و 850 مليون أورو و 50 مليار يان سنة 2024**
- اللجوء إلى القروض متوسطة المدى أدى إلى تراكم أجال تسديدها بمبالغ مرتفعة خاصة :
  - **"رقاع الخزينة 52 أسبوع": 4074 م د سنة 2023 و5807 م د سنة 2024**
  - التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي لسنة 2020: 500 م د سنة 2023 و500 م د سنة 2024
  - القرض الداخلي بالعملة: حوالي 957 م د سنة 2023 و 752 م د سنة 2024
  - **قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020 : حوالي 180 مليون دولار سنة 2023 و360 مليون دولار سنة 2024.**

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2024 بعنوان أصل الدين متوسط وطويل المدى:

- قرض رقاعي بالأورو لسنة 2017: **850 مليون أورو** (فيفري 2024)
- قرض رقاعي بضمان ياباني لسنة 2014: **50 مليار يان** (أكتوبر2024)
- أقساط **قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع** لسنة 2020: حوالي **360 مليون دولار** (موزعة بين جانفي وأفريل و جويلية و أكتوبر 2024 ، بمبلغ 90 م دولار لكل شهر)
- أقساط **قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممدد** 2016-2019: حوالي **256 مليون دولار** موزعة على سنة 2024 (10 أقساط شهرية)
- أقساط **قرض البنك الافريقي للتصدير والاستيراد لسنة 2022: 105 مليون دولار** موزعة بين 3 أقساط ب 34 م دولار (جوان وسبتمبر وديسمبر 2024)
- قرض العربية السعودية: **100 مليون دولار** (موزعة بين جانفي وجويلية 2024)
- قرض صندوق النقد العربي: حوالي**70 مليون دولار** (موزعة بين جانفي وفيفري وجوان وجويلية وأوت 2024)
- **رقاع الخزينة 52 أسبوع: 5807 م د** (منها 702 م د في جانفي و960 م د في جوان و1000 م د في جويلية و700 م د في أوت و1710 م د في أكتوبر و700 م د في نوفمبر 2024)
- **رقاع الخزينة القابلة للتنظير 1012 م د**: (383م د في جانفي و629 م د في أفريل 2024)
- **القرض الداخلي بالعملة حوالي 752 م د** منها قسط من قرض سنة 2021 بحوالي 81 م د (19 مليون أورو و5 مليون دولار) يحل أجله في ماي 2024 و**قسط من قرض سنة 2023 بـ 671 م د (180 مليون أورو و 13 مليون دولار) يحل أجله في أكتوبر 2024**

- **قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي 2020: 500 م د** (ديسمبر 2024)

آليات الدين قصير المدى لسنة 2024:

أبرزها:

- **الايداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية : ايداعات إضافية بحوالي 320 م د**
- **رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع (الإصدارات الصافية 0 م د)**

و لا تحتسب تسديدات رقاع الخزينة قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتحتسب النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) ضمن الموارد الأخرى للخزينة في التوازنات المالية لسنة 2024:

- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المصدرة خلال سنة 2023 والتي يحل أجل تسديدها خلال سنة 2024 بمبلغ جملي 3776 م د (النتيجة الصافية: 3776- م د)
- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المتوقع اصدارها خلال سنة 2024 والتي سيحل أجل تسديدها خلال نفس السنة 2024 بمبلغ جملي 6778 م د (النتيجة الصافية 0)
- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المتوقع اصدارها خلال سنة 2024 على أن يحل أجل تسديدها سنة 2025 بمبلغ في حدود 3776 م د (النتيجة الصافية: 3776 م د)

إجمالا تقدر إصدارات الدين قصير المدى سنة 2024 بحوالي 10554م د مقابل تسديد 10554 م د.

جدول عدد 24: إصدارات الدين قصير المدى (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024
الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى	**(-652.6)**	**1417.8**	**0.0**
الإصدارات	9234.2	9858.3	10554.0
التسديدات	9886.8	8440.5	10554.0
حجم "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع"	2358.2	3776.0	3776.0

2.حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2024

إجمالا تقدر حاجيات تمـويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2024 بـ 28708 م د منها 10645 م د نتيجـة عجـز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و17863 م د لتسديد أصل الدين (متوسط وطويل المدى) و200 م د قروض وتسبيقات الخزينة.

جدول عدد 25: حاجيات وموارد تمويل ميزانية الدولة (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024
حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)	**19671**	**25879**	**28708**
تمويل عجز الميزانية	9624	10711	10645
أصل الدين	9778	14968	17863
قروض والتسبيقات الصافية للخزينة	269	200	200
موارد التمويل (موارد الخزينة)	**19671**	**25879**	**28708**
موارد الاقتراض	**18280**	**21931**	**28188**
موارد الاقتراض الداخلي	**10503**	**11368**	**11743**
موارد الاقتراض الخارجي	7777	10563	16445
الموارد الأخرى للخزينة:	**1391**	**3948**	**520**
استخلاص أصل قروض الخزينة	251	200	200
موارد مختلفة (آليات الدين قصير المدى) :	**1140**	**3748**	**320**
منها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13و26 أسبوع	**(-653)**	**1418**	**0**
منها موارد أخرى (الايداعات بالخزينة)	**1793**	**2330**	**320**

ومن المتوقع استخلاص 200 م د بعنوان أصل قروض الخزينة، ومن المنتظر أن تبلغ موارد الايداعات الإضافية بالخزينة العامة حوالي 320 م د وبالتالي تقدر **حاجيات الاقتراض لسنة 2024 بـحوالي 28188 م د**.

3. تطور حجم دين الدولة

من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في نهاية سنة 2024 إلى 139976م د مقابل 127164 م د سنة 2023 أي بزيادة 12813 م د منها 10645 م د نتيجة تمويل عجز الميزانية و2162 م د نتيجة تأثير أسعار الصرف.

بناء على ذلك، يقدر دين الدولة في موفى سنة 2024 بـ **79.81%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 80.20% سنة 2023 و79.83% سنة 2022.

و يحوصل الجدول الموالي هيكلة دين الدولة حسب المصدر:

جدول عدد 26: حجم الدين وهيكلته (بحساب م.د)

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024
حجم الدين الداخلي للدولة	**48220**	**55021**	**59064**
المناب	%42.0	%43.3	%42.2
حجم الدين الخارجي للدولة	**66645**	**72143**	**80912**
المناب	%58.0	%56.7	%57.8
الدين الإجمالي للدولة	**114865**	**127164**	**139976**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**%79.83**	**%80.20**	**%79.81**

رسم بياني عدد 25: تطور حجم الدين العمومي 2015-2024

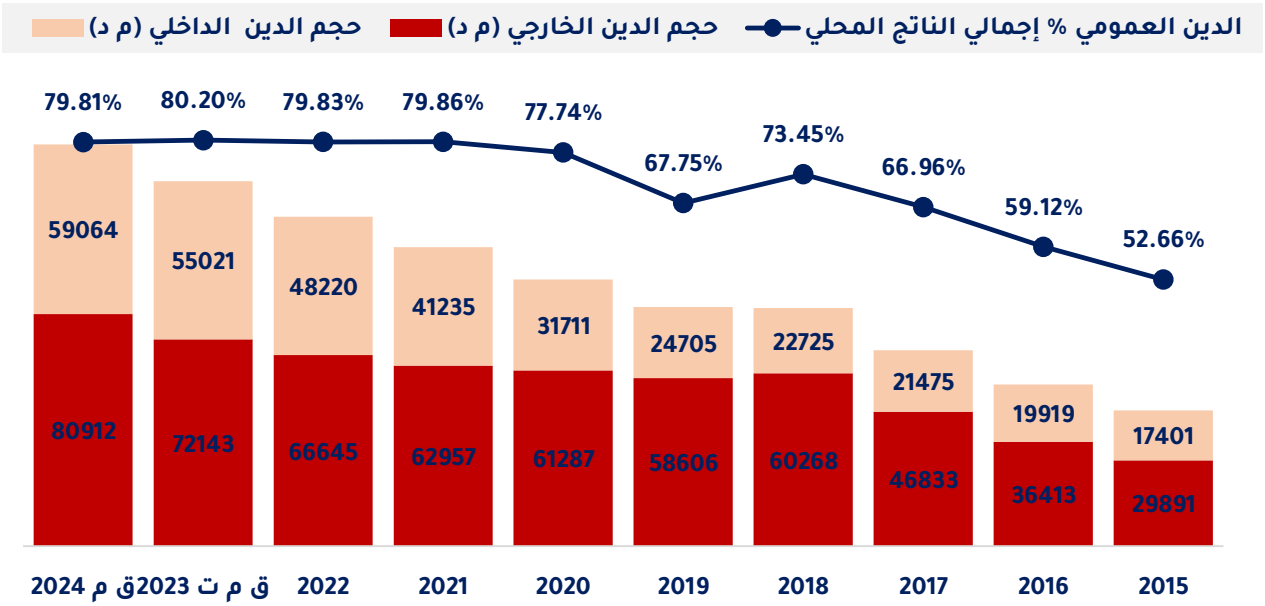

ويقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم دين الدولة نتيجة الزيادة بـ **0.01 دينار** لسعري الدولار والأورو و **0.1 دينار** لسعر 1000 ين ياباني كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
الزيادة في حجم دين الدولة سنة 2024	110.2	114.3	16.6

و إجمالا إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1% مقارنة بما هو متوقع في موفى سنة 2024 يترتب عليه زيادة في حجم دين الدولة بحوالي 837 م د أي 0.48% من إجمالي الناتج المحلي.

و تتوزع هيكلة الدين الخارجي للدولة حسب العملات الرئيسية كما يلي:

جدول عدد 27: هيكلة الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية

	نتائج 2022	تحيين 2023	ق م 2024
الأورو	%55.65	%51.01	%42.88
الدولار الأمريكي	%18.97	%27.95	%41.73
الين الياباني	%7.12	%5.95	%4.05
حقوق السحب الخاصة	%13.77	%10.87	%7.36
عملات أخرى	%4.49	%4.23	%3.99